

الرشيدية

شرح لعالم الحق الوحيد : مولانا الشيخ

عبد الرشيد الجونغوري

المتوفى سنة ١٠٨٣ هجرية قدس الله سره

على : الرسالة الشريفة

في آداب البحث والمناظرة

للسيد الشريف علي بن محمد الجرجاني

المتوفى سنة ٨١٦ هجرية رحمه الله

وبهاستها حواشي منيعة ، وتحقيقات شريفة : جمعها مولانا

محمد عبد الحى الفرنكي

مذيبة محل غريب ألفاظ الشرح ، مع تقييدات قيمة : لأفاضل العلماء

مفسولايته وبين الحواشي بمجمل

طبع بطبعة

مُصْطَفَى البَابِي الحَلَبِيِّ وَأَوْلَادُهُ بِبُصْرَى

مباشرة محمد أمير عسيران

تبعان سنة ١٣٥٠ هجرية رقم ٤٥٦

(قوله بسم الله) لما رأى الابتداء باسمه تعالى يحسون المبتدأ به عن وصية النفس وجهد من نفسه محرر كما لا يقبل عليه فلا لاحظ مقته الرجن أى معطى التمس في الدنيا قوى ذلك المحرك ثم لما تأمل في صفة الرحمن أى معطيا في الآخرة للزمنين خلقه ثم ذلك المحرك قوة اه شرح عضديه لمولانا عبد المولى بن محمد بن الحسين رحمه الله (قوله بعد التيمن الخ) اعلم أن المشهور تعالى الباء في التسمية بالفعل المحذوف المقدم أو المؤخر وهو أبدى صيغة التكلم ، ويرد عليه أنه يهجم من تعالى الباء بأبدى أن الابتداء باسم الله فقط ، وليس الانتهاء باسمه مع أنه ليس كذلك ، فالتحقيق أن الباء ممول الابتداء متعلق باسم الفاعل من التبرك أو التيمن ، ولما كان اسم الفاعل اسما دالا على الاستمرار على المشهور لا يرد عليه ما يرد ساجا قلنا ابتداء الكتاب متبركا دائما في الابتداء والانتهاء باسمه جل جلاله . وإلى هذا التحقيق أشار الشارح الرشيد قدس الجيد سره بقوله بعد التيمن فانهم : وقد [٢]



(الحديث) (١) بدأ بعد التيمن بالتسمية بحمد الله سبحانه اقتداء بأحسن النظام ، ومملا على حديث غير الألف (٢) عليه وعلى آله النعمة والسلام وهو كل أسرفى بل لم يبدأ بحمد (٣) الله فهو أضعف (٤) والحمد هو الوصف الجميل على الجميل الاختياري

المضدية اه مولوى محمد عبد المولى رحمه الله (قوله اقتداء الخ) لما كان مظنة أن يورد أن المذمى هي البداءة المفيدة بالبعدية فلا بد أن يكون ذلك الاقتداء والعمل عشرين تلك البداءة لكن قوله عملا لا يكون مع لها فان هذا العمل انما يستدعى البداءة بالحمد لانك البداءة كما لا يخفى ، أشار الى دفعه في الخاشية بان قولنا اقتداء وعملا عتقان للبداءة بحمد الله سبحانه لا بالبعدية لان عملها هيئت من قولنا بعد التيمن ، وفيه نظر بثلاثة وجوه : الاول ان المورد لاربية له في صحة عليه الاقتداء لتلك

البداءة حتى لم ينزع فيه فلاحاجة الى ما ارتكبه فيه ، وأما انه ماذمى أنهما حقيقة عتقان البعدية بل اذمى عليهما البداءة للقبدة بها فتن عليهما البعدية في مقابلته كآرى ، والذات أن مفهومية العلة لا ينافى عليه شئ ، وأما لاذمراحة العلة لا ينافى عليه آخر فكيف المفهومية به أجيب عن الاول بان ارتكابه للثواني بين الطرفين ، وعن الثاني بان المراد بالبعدية تلك البداءة ، وعن الثالث بان قوله لان عملها الخ ليس علة لقوله لا بالبعدية بل هو علة لعمل محذوف أقيمت تلك العلة مقام ذلك العمل لمالاتهام عليه لانه لما قبل انهما عتقان للبداءة عمدا لله للقبدة بالبعدية كأن سائلا سؤال لوضح ذلك لزم أن يكون علة للقبدة مذكورة فقط ، ويقتضى اقيمت الذي هو البعدية بلا علة والمذمى كلا الامرين قبل لا يبق البعدية التي هي اقيمت بلا علة لان عملها الخ هذا لخص ما في الابحاث الباقية وخاشية التوسع اه مولوى حسين على مرحوم (قوله النعمة) وهي في الأصل الدعاء بالنعمة ثم استعمل في مطلق الدعاء اه شرح عضدية لمولوى محمد عبد المولى (قوله والحمد هو الوصف الخ) اعلم انه لما لم يقيد

(١) أى محض سرى لله (٢) بالفتح الخلق (٣) وفي رواية بالحمد لله (٤) أى تفضل

الوصف المذكور بكونه براء الانعام بل أطلق على أن الحمد قد يكون براء الانعام وقد يكون براء غيره من الصفات الدائمة نواتجا ليدكر قيد اللسان لأن المتأخر من الوصف ليس الأفضل للسان كذا في حاشية السيد السند على شرح الطالع ، ثم انه لابد في تحقيق معنى الحمد من قيد آخر وهو أن اوصف بالجليل على الجليل على قصد التعظيم إلا أن يدعى أن الوصف بالجليل على الجليل لا يصحكون الا على قصد التعظيم اه نور الدين (قوله كصفات الخ) يعني أنها اختيارية حكما لا حقيقة ، أما الأول فلا لأنه لما كان ذاته كافية في اقتضاء الصفات جعلت بمنزلة أهمل اختيارية يستقل بها فاعلمها فأجريت مجازاتها الحمد عليها ، وأما الثاني فلأن الصدور بالاختيار يستلزم الحدوث لأنه مسبوق بالقصد والارادة اه نور الدين (قوله أو للاستفراق) على هذين التقديرين يعلم منه اختصاص الحمد به تعالى ، ان قيل يصح الحكم بالاختصاص أما ترى أنه يحمد انسان الآخر فالحكم بالاختصاص غير صحيح ، يقال في جوابه ان حمد العبد للعبد حقيقة حمد الله تعالى إذ لا يحمد العبد الشيء الا لما يوجد فيه من حسن ولا يوجد [٣] الحسن في شيء ، (إلا إعطاء الاما

القدس ، فالحمد هنا أيضا راجع الى حمد تعالى فقد صح الحكم بالاختصاص اه محصل الجواب (قوله ويحتمل أن تكون الخ) كأنه أو بالأحرى الى انه لا يقسم بينهم عدم اختصاص بعض الحمد به تعالى بحديث جدا اه أبحاث باقية (قوله واختار الخ) انما قال اسمية الجلالة ولم يقل الجلالة الاسمية لان التخصيص هنا الى اللوام ولا يدل عليه الجلالة الاسمية الا بشرط العمول أو قرينة أخرى

حقيقة أو حكما كصفات البارئ تعالى ، واللام فيه للجنس ^(١) أو للاستفراق ، ويحتمل أن تكون للعهد اشارة إلى الحمد المحبوب والمرضى له تعالى للذكر في قوله عليه السلام الحمد لله أصناف ما ^(٢) حمد جميع خلقه كما يحبه وبرضاه ، واختار اسمية الجلالة على قولنا لسكونها دلالة على الثبات واللوام ، وقدم ^(٣) الحمد لأنه المناسب للمقام ، وهي في الأصل جملة فعلية

فأشار بقوله اسمية الجلالة الى كون الأصل جملة فعلية وقد عدل عنها الى الجلالة الاسمية لان معنى اسمية الجلالة صيرورتها اسمية كذا في حاشية الجلي على الطول وهذا يقتضى أن يكون أصنافا شيئا آخر ، وما هذا الا الجلالة الفعلية اه نور الدين (قوله وقدم الحمد) اعترض عليه الباحث عبد الباقي رحمه الله بقوله ان أراد بالحمد في قوله قدم الحمد لفظ الحمد فالتقديم مما لا ريب فيه لكن لان لم أنه المناسب للمقام كيف والمقام مقام الحمد الذي هو الوصف بالجليل ؟ وان أراد تقديم الوصف بالجليل فهو مما لا معنى له ، كيف وهو انما يحصل بمجموع قوله الحمد لله انتهى ، والجواب عنه انما اختار الشئ الأول ، وما قيل فهو سلم لكن تقديم لفظ الحمد أيضا مما يناسب المقام لعرف الناظر من البدء أن المصنف رحمه الله تعالى امتثل الحديث الشريف فظاهره ولعله لا يخفى على أحد فافهم اه مولوى محمد عبد الحى (قوله وهي في الأصل الخ) جواب سؤال مقدر تقريره أن المصنف رحمه الله تعالى أطلق بالجملة الخبرية فلم يكن حائدا بل مخبرا بأنه ثابت له ، وحاصل الجواب أن جملة الحمد في الأصل انشائية اه مولانا محمد عبد الحليم نور الله مرقده (قوله أيضا وهي في الأصل الخ) لان الشائع في نسبة المصدر الى الفاعل أو المفعول هو الجملة الفعلية سيما قد شاع

(١) وعلى كالتقديرين يكون جمع الحمد مختصا به تعالى (٢) مصدرية (٣) جواب سؤال وهو أن البداهة في التقديم

استعمال هذه المصادر منصوبة بإخبار فعلها ، هذا عما أتته العلامة التفتازاني في حاشية الكشف
 اه نور الدين (قوله فيكون إنشاء الخ) الأصل أن القرع لا يحالف الأصل في كونه إنشاء
 وخبراً والأصل إذا وقع في مقام التثنية يكون إنشاء يقتضي القلم فكذلك قرعه اه نور الدين
 (قوله بمحتمل الخ) أي يحتمل أن يكون القول بالحمد لله إخباراً بكون الحمد كلها لله متضمناً
 للحمد : أي مستلزماً لإنشاء حمد المصنف رحمه الله تعالى هذا لأن الإخبار بذلك عين الحمد أي
 مستقل في إقامة إنشاء حمد المصنف رحمه الله تعالى لا يحتاج إلى غيره ، وبهذا كررنا ما ينبغي ما أورد أن
 قوله متضمناً للحمد يناقض قوله عين الحمد تأمل في هذا المقال يظهر لك صحة الحال اه حبيب
 الله (قوله فإن الإخبار الخ) فما قبل أن الإخبار بالنسبة ليس ذلك الشيء . فالإخبار بالحمد ليس
 عين الحمد فلا يصح أن تكون هذه الجملة إخبارية ليس بشيء ، ومبدؤه الظول عن حقيقة الحمد اه
 آداب باقية للاهبة الباق صاحب الأبحاث الباقية (قوله لذات الواجب الوجود الخ) الشيء إنما
 أن يكون عدمه ضرورياً أولاً [٤] فلا ذلك هو المشع كشر يك الباري ، والثاني

فيكون إنشاء الحمد ، ويحتمل أن يكون إخباراً
 بكون الحمد كلها لله تعالى متضمناً للحمد فإن
 الإخبار بذلك ^(١) عين الحمد ، والله علم لذات
 الواجب الوجود للشمع لجميع صفات الكمال ، لاسم
 لفهم الواجب بالذات كما قيل لأنه ينافيه دلالة كلمة
 التوحيد عليه ولذلك اختار ذلك دون الرحمن ، ثم أراد
 بعد الإيماء إلى الاستجماع لجميع صفات ^(٢) الكمال
 بالأجمال أن يفصل بضمياع الأشار براءة الاستهلال

أما أن يجب وجوده وهو الذات الواحدة
 المخصوصة أولاً ، والثاني هو الممكن
 بالامكان الخاص كالإنسان اه مع (قوله
 المستجمع الخ) فإن قلنا أن هذا التعريف
 غير مانع لصدق هذا المعنى على الألفاظ
 الأخر الموضوعة لهذا المعنى في لفظ آخر ،
 وأيضاً التعريف يتم بأنه علم لذات
 الواجب الوجود ، والباقي مشترك
 قلنا أن هذا التعريف لفظي وبيان
 لموضوعه فلا ضير فإن التعريف اللفظي
 يجوز به بالأهم اه شرح عضدية لمولوي

محمد عبد الحلي (قوله لمفهوم الواجب الخ) والقول بأن مفهوم الواجب ينحصر في فرد فلا يقال
 منافاة ليس بشيء لأن الانحصار ينهم من الخارج لا من كفة التوحيد وهي مستقلة في ذاته اه
 حبيب الله (قوله لأنه ينافيه الخ) فإنه لا يمنع الاشتراك مثل قولنا لا إله إلا الرحمن : اللهم إلا أن
 يقال اه وصف في الأصل لكنه غلب في الاستعمال على الذات فصار كالعلم فأجوز بحراء وأفادت
 التوحيد اه شرح عضدية لمولوي محمد عبد الحلي (قوله ولذلك الخ) أي لأجل صكونه علماً
 لذات الواجب المستجمع لجميع الكمالات اختار الله دون الرحمن لما فيه من اشعار استحقاقه لجميع
 الحمد اه حبيب الله (قوله دون الرحمن) لو قال دون غيره أمكن أن تشمل وأحفظ عن
 المناقشة ، ولك أن تجعل الرحمن في مقابلة الله أو موصوفة محذوف اه مع (قوله مع الاشعار براءة
 الخ) هي مصدر من برع الرجل إذا فقه على أمجابه في العلم وغيره ، والاستهلال صوت الصبي وقت
 الولادة ثم استعربت لأول كل شيء ، فبراعة الاستهلال بحسب المعنى القوي تفوق الاستهلاء وفي

الاصطلاح كون الابتداء مناسبة لتعود وهذا في الحقيقة سبب لتفوق الابتداء ، سمي باسم السبب
 تنبها على كونه في السببية اه حاشية الشيخ نور الدين (قوله لحكمه الخ) يطلق الحكم على
 نسبة أمر الى آخر إيجابا أو سلبا ، وإدراك وقوع النسبة أولا وقوعها ، ونطلب الله تعالى المنطق
 بأعمال المكلفين بالافتضاء والتخيير كالوجوب والإباحة ، والمحكوم به ، والأثر المرتب عليه ، والخاصة
 ومطلق الوقوع ، والكل محتمل لكن الأخير مقتصر الى تقدير المضاعف الى الكتابة كالأمر اه
 كآدم باقية (قوله مريدا بالذبح الخ) الذبح في اللغة « يزداشق » فالنهي لا يمنع أحد من الكفر
 والمسلمين لحكم رب العالمين ، والنهي في الاصطلاح طلب الدليل على مقيدة معينة من دليل الحكم
 وهذا المعنى محتمل لخلاف الظاهر لان المنع لا يرد على الحكم بل على الدليل ، ولما يرد اه لو اريد
 بالذبح معناه الاصطلاحي يكون قول المصنف لأمناح حكمه كاذبا لوجود الكفار للذين حكمه
 أجاب عنه بزيادة قوله يحصل الخ « حاشية انه [٥] وان كان الكفار منكرين

قال (الذي لأمناح حكمه) مريدا بالذبح معناه القوي
 ويحتمل (١) أن يكون المراد للمعنى الاصطلاحي يحصل
 إنكار المنكرين كالأشكال ، لوجود ما ان تأملوا فيه
 (٢) ارتدوا عنه كقوله تعالى لا ريب فيه (ولا
 ناقض لفضله وقدره) ثم لما (٣) كان نبينا ﷺ
 وسيلة لوصول حصصه إلينا وأصحابه مرشدين لنا
 أردف (٤) التعهيد بالصلاة قتال (والصلاة) وهي في
 اللغة مطلق المطلق (٥) فإذا نسبت إلى الله تعالى يراد
 بها الرحمة الكاملة ، وإذا نسبت إلى اللامكة يراد بها
 الاستغفار (٦) وإذا نسبت إلى المؤمنين يراد بها الهدى

الأزلية المتعلقة بالاشياء على ما هي عليها لا يزال ، والكل محتمل اه آداب باقية (قوله وقدره)
 القدر يطلق على نطاق الإرادة الأزلية القسرية لنظام الوجودات على ترتيب خاص بالاشياء في
 أوقاتها . قال الحق الطوسي في شرح الانوارات : اعلم أن القضاء عبارة عن وجود جميع الوجودات في
 العالم العقلي مجتمعة وبحالة على سبيل الإبداع ، والقدر عبارة عن وجودها في مولدها الخارجية بعد
 حصول شرائطها مفصلة واحدة بعد واحدة كما جاء في التفريل - وان من شيء إلا عندنا خزائنه وما
 ننزله إلا بقدر معلوم - وهذا ملخص حاشية نور الدين (قوله فإذا نسبت الخ) ان قلت لو كانت
 الصلاة تختلف باختلاف الإضافة فيلزم الجمع بين الحقيقة والمجاز اذا كان أحدهما حقيقيا والآخر مجازي
 مجازيا أو عموم المشترك اذا كان لفظ الصلاة مشتركا بين المعاني على اختلاف المذاهب في قوله تعالى

(١) هذه العبارة كانت في أصل نسخة الخارج فخر بن عليه الخط عند قراءة هذا المرح عليه اه نور الدين
 (٢) انضم الى ما في الصورة (٣) تعهيد فترون الانبي (٤) الارادف أزكي وراوردين اه
 (٥) بالفتح ميل كردن ومهداني كردن معناه يهي (٦) وبذلك الشبهى (٧) أى المؤمنين (٨) وقال بهي

ان الله وملائكته يصلون على النبي الخ لان يصلون لنا واحد فاعلموا ان الله والملائكة ، يقال ان
 لنا يصلون براد به عموم المجاز وهو ارسال النعم ، فقلبي ان الله يرسل النعم والملائكة يصلون
 النعم يا ايها المؤمنون اوصلوها النعم الى النبي ﷺ فلا يترجم الجمع بين الحقيقة والمجاز ولا عموم
 المشترك واستقام الاقتداء ، وقول الشارح فمضى الخ تخرج على قوله فذا نسبت الى الله تعالى الخ اه
 حصل (قوله فمضى الخ) تخرج على قوله واذا نسبت الى المؤمنين ، واستناد الصلاة الى الله تعالى
 لا ينافيه وان ابد ينادى النظر لان معنى قولهم : اللهم صل قبل الدعاء منى للنبي عليه الصلاة
 والسلام ، والالتمس الصلاة المستندة الى الله تعالى صلاة المؤمنين مع أنهم يقولون للقاتل بهما صلها
 قطعا ، وإيتار نسبت على أسندت ينادى على ماقررنا أعلى نداء ، ووجه ايراد التخرج على نسبة
 صلاة المؤمنين دون الأولين أن صلاة المصنف رحمة الله تعالى من اتى نفسها الى المؤمنين اه حبيب الله
 (قوله أنا سيد الخ) لما كان مظنة أن يورد عليه أملاكك أن سيد الانبياء هو نبينا ﷺ لكن لا يدل
 عليه هذا الحديث فان سيادته بالنسبة الى آدم عليه الصلاة والسلام وهو من الانبياء مما لا يفهم منه
 أشار الى دفعه في الحاشية بأن معنى [٦] قوله عليه الصلاة والسلام أنا سيد انطلق

فمضى قولهم : اللهم صل على محمد عظمه في الدنيا
 بأعلاء ذكوره وإقدا شريسته ، وفي الآخرة
 بقشيشه (١) في الأمة وتضعيف أجر عمله (على سيد
 أنبيائه) وهو نبينا ﷺ كلورد في الخبر « أنا سيد
 ولد آدم ولا خرف » ، والنبي هو انسان مبعوث من الله
 تعالى الى انطلق لتخليق (٢) أحكامه فان كان ذا كتيب
 وشريعة متجددة يسمى رسولا ، وإضافة الانبياء (٣)

من بين ولد آدم عليه الصلاة والسلام ،
 يدل على هذا المعنى صدور هذا الكلام
 عند اظهار الفخر كما يدل عليه قوله
 ولا خرف * أقول فيه بحث ان لا نسلم
 أن معناه كذلك اه أجعلت بآية
 (قوله ولا خرف) لا يخفى على القارئ العارف
 بأسلوب الكلام أن معنى قوله عليه الصلاة
 والسلام أنا سيد ولد آدم يدل ظاهرا على
 افتخاره عليه الصلاة والسلام به وقوله
 عليه الصلاة والسلام ولا خرف معناه أن خرفه

عليه السلام ليس بمنحصر فيه بل هو أدنى مرتبة فينادى أعلى نداء على صدور هذا الاستغراق
 الكلام منه عليه الصلاة والسلام عند الافتخار ، والجهب بمن له أدنى شعور بأسلوب الكلام فضلا
 عن فاضل أن يصدر عنه المنع بان دلالة قوله عليه الصلاة والسلام ولا خرف على الافتخار بمنوع اه
 حبيب الله (قوله أيضا ولا خرف) أي لا افتخر بهذا بل هذا دون من مراني ، ول مراتب عليا ، أولا
 أقول افتخارا بل يما للواقع ، أولا افتخر بهذا بل بما أعطاني هذه السيادة وهو الله تعالى اه
 مولانا محمد عبد الحليم تورا الله مرفقه (قوله والنبي الخ) هو يعني لرفع ، من السوء بمعنى الرضة
 أو بمعنى الخير من النبا شرح عضدية لا محمد صادق حنواي (قوله هو انسان الخ) ثم الجهور ذهبوا
 الى أن الملك ما كل نبى ولا رسول بالمعنى الاصطلاحي لم وإن كل جبرائيل عليه الصلاة والسلام رسولا
 بالمعنى الأقوى من الله تعالى الى الانبياء لتعليم الاحكام الالهية لهم ، وإن وسوسك الوهم يارس
 جبرائيل عليه الصلاة والسلام لما كان رسولا بالمعنى الأقوى للانبياء ومعلمهم لزم تفضيل الملك على
 نبينا رحمة للعالمين أشرف المخلوقات صل الله تعالى عليه وعلى آله وسلم وهو باطل ادفعه بأن الملك

(١) شاعت بقول كردد (٢) يتم الى أن الرسول ليس من النبي وقيل غير ذلك (٣) الى الضمير

أنما هو واسعة محنة بين المنعم والمنعم ، وللمنعم حقيقة هو الله تعالى ، واختلف أنه هل يجوز كون المرأة نبيا أولا ؟ فنذهب بضمهم إلى أنه يجوز ، وسببنا صريح وسارة وهاجر رضي الله عنهم حكمت من الأنبياء ، والجواز على أنه لا يجوز لأن شرط النبوة الربطية ، لأنهم ناقضات عقل ودين ولأن الفرض من النبوة اصلاح دين المخلق ودينه ، وهذا يغتفر منه من كان موثوقا بعبادة فكيف يمكن من الاحكام ، وهنا تفصيل لا يليق ابراهمه بهذا المختصر له من شرح العقيدة المولوية محمد عبدالحى ربه الله تعالى (قوله لا يقال الخ) ايراد وجواب ، تحرير الابرار أن الأنبياء جمع يدخل فيه النبي الكريم صلى الله عليه وعلى آله وسلم ، والمراد باليد أيضا نيئناصل الله عليه وعلى آله وسلم فيلزم أن يكون أشرف من نفسه وهذا باطل ، وتقرير الجواب أن النبي صلى الله عليه وعلى آله وسلم غير داخل في الأنبياء بدلالة العقل لما ترى الى قوله [٧] تعالى - والله على كل شيء قدير -

فيلزم أن يكون الواجب قادرا على ذاته أيضا لمخوطها في عموم كل شيء لكنه خارج بدلالة العقل له حصل (قوله أولياته) الولي الحب أو الصاحب أو الناصر أو الوالي لكن يقتصر للشافع الى الكتابة كالأمر فإن حل الأولياء على الصلحاء والعلماء المتأدين بأدب سيد الأنبياء كما هو الظاهر فلا اعتقاد بالارتكاب الشفوذ العقلي ، وإن حصل على ما هو أهم فلا بد منه كما لا يخفى له أدب باقية (قوله أهم من أن يكون نبيا) أن أريد بالأولياء جميعهم كما هو الظاهر فلا بد من القول بخروج نبينا صلى الله عليه وعلى آله وسلم بدلالة العقل ، وإن أريد ما سوى الأنبياء

للاستغراق فيتناول الرسل أيضا ، لا يقال نبينا عليه السلام داخل فيهم فيلزم كونه سيذا من نفسه ، لأننا نقول : تحكم بداهة العقل بخروجه عليه السلام منهم صلوات الله عليهم كقوله تعالى والله (١) على كل شيء قدير (٢) (وسند أولياته) السند ما استندت (٣) إليه وأولياؤه تعالى خواصه أم من أن يكون نبيا أو غيره لكن يخرج نبينا ﷺ بدلالة العقل والظاهر (٤) أن يكون المراد بالأولياء ههنا من سوى الأنبياء من العلماء والصلحاء ، ولا يخفى ما في لفظ السيد والسند من صفة التجنيس (وعلى أحبابه (٥) للعارفين لأعدائه) من الكفار للزكركين للتوحيد ورسالة ﷺ بالسان (٦) والسان والمعجزات (٧) والفرقان بحيث عجزوا عن الاثبات بمثل أقصر سورة منه

من العلماء والصلحاء كما هو الظاهر من المناجاة فلا ظنة اليه له أبحاث باقية (قوله من صفة التجنيس) وهو تشابه الفطن في اللفظ أي التلظ فيخرج التشابه في المعنى نحو رأسد وسبع أو في مجرد العدد نحو ضرب وعلم أو في مجرد الوزن نحو ضرب وقتل له شرح تلخيص الفناح المسمى بمختصر المعاني من المحقق التفتازاني في شرح علم البيان والبدع والمعاني (قوله بالسان الخ) أي عجز الأصحاب والكافرين المنكرين بتوحيد الملك البدي ورسله النبي الغازي صلى الله عليه وعلى آله وسلم القديس صمد اللاس والعارى ، وصدر عنهم الجبن بكل نطق بالتعظيم السابق

(١) مبتدا (٢) خبر (٣) كناية (٤) لأنه ثبت من السابق سيادة نبينا صلى الله عليه وعلى آله وسلم من الأنبياء (٥) يجوز أن يكون ضم أحبابه ما هنا الى الله تعالى ، ومثله أن يرجع الى السيد (٦) متصل بالعارفين (٧) فهي صلى الله عليه وعلى آله وسلم

والحد السانق والتفهم القرطبي بحيث يميز الكفار عن اتيان أقصر سورة من سور القرآن كما أخبر به الله تعالى اه مولوى محمد عبد الحمى . (قوله والأحباب الخ) الظاهر أن الأحباب في قول المصنف رحمه الله تعالى جمع حبيب كالأخلاء جمع خليل لرعاية السجع كقوله أوليائه وأعدائه لكن السارحين ضبطوا أنه جمع على أفعال اه (قوله براعة الاستهلال الخ) هي صدر برع الرجل اذا فاق على أصحابه في العلم وغيره ، والاستهلال صوت الصبي وقت الولادة ثم استعير لأول كل شيء . براعة الاستهلال بحسب المعنى المعنى تفوق الابتداء ، وفي الاصطلاح كون الابتداء مناسباً المقصود وهذا في الحقيقة سبب لتفوق الابتداء ، سمي باسم للمب تقيها على كماله في السبب اه مولوى نور الدين (قوله هذه الخ) قال قدوة التأخرين متلجلجل لأن هذا إشارة إلى مرتبة المرتب الحاضر في النحن سواء كان وضع الدباجة قبل التصنيف أو بعده إذ لا حضور الألفاظ المرتبة وللمعانيها في الخارج فاقبل من أنه ان كان وضع [٨] الدباجة بعد التصنيف فالإشارة إلى الحاضر في الخارج

ولم يبق في مكة مشرك إلا و^(١) أن يظهر الإيمان ، والأحباب الذين يحبونه ^(٢) ^(٣) ^(٤) ^(٥) ^(٦) ^(٧) ^(٨) ^(٩) ^(١٠) ^(١١) ^(١٢) ^(١٣) ^(١٤) ^(١٥) ^(١٦) ^(١٧) ^(١٨) ^(١٩) ^(٢٠) ^(٢١) ^(٢٢) ^(٢٣) ^(٢٤) ^(٢٥) ^(٢٦) ^(٢٧) ^(٢٨) ^(٢٩) ^(٣٠) ^(٣١) ^(٣٢) ^(٣٣) ^(٣٤) ^(٣٥) ^(٣٦) ^(٣٧) ^(٣٨) ^(٣٩) ^(٤٠) ^(٤١) ^(٤٢) ^(٤٣) ^(٤٤) ^(٤٥) ^(٤٦) ^(٤٧) ^(٤٨) ^(٤٩) ^(٥٠) ^(٥١) ^(٥٢) ^(٥٣) ^(٥٤) ^(٥٥) ^(٥٦) ^(٥٧) ^(٥٨) ^(٥٩) ^(٦٠) ^(٦١) ^(٦٢) ^(٦٣) ^(٦٤) ^(٦٥) ^(٦٦) ^(٦٧) ^(٦٨) ^(٦٩) ^(٧٠) ^(٧١) ^(٧٢) ^(٧٣) ^(٧٤) ^(٧٥) ^(٧٦) ^(٧٧) ^(٧٨) ^(٧٩) ^(٨٠) ^(٨١) ^(٨٢) ^(٨٣) ^(٨٤) ^(٨٥) ^(٨٦) ^(٨٧) ^(٨٨) ^(٨٩) ^(٩٠) ^(٩١) ^(٩٢) ^(٩٣) ^(٩٤) ^(٩٥) ^(٩٦) ^(٩٧) ^(٩٨) ^(٩٩) ^(١٠٠) ^(١٠١) ^(١٠٢) ^(١٠٣) ^(١٠٤) ^(١٠٥) ^(١٠٦) ^(١٠٧) ^(١٠٨) ^(١٠٩) ^(١١٠) ^(١١١) ^(١١٢) ^(١١٣) ^(١١٤) ^(١١٥) ^(١١٦) ^(١١٧) ^(١١٨) ^(١١٩) ^(١٢٠) ^(١٢١) ^(١٢٢) ^(١٢٣) ^(١٢٤) ^(١٢٥) ^(١٢٦) ^(١٢٧) ^(١٢٨) ^(١٢٩) ^(١٣٠) ^(١٣١) ^(١٣٢) ^(١٣٣) ^(١٣٤) ^(١٣٥) ^(١٣٦) ^(١٣٧) ^(١٣٨) ^(١٣٩) ^(١٤٠) ^(١٤١) ^(١٤٢) ^(١٤٣) ^(١٤٤) ^(١٤٥) ^(١٤٦) ^(١٤٧) ^(١٤٨) ^(١٤٩) ^(١٥٠) ^(١٥١) ^(١٥٢) ^(١٥٣) ^(١٥٤) ^(١٥٥) ^(١٥٦) ^(١٥٧) ^(١٥٨) ^(١٥٩) ^(١٦٠) ^(١٦١) ^(١٦٢) ^(١٦٣) ^(١٦٤) ^(١٦٥) ^(١٦٦) ^(١٦٧) ^(١٦٨) ^(١٦٩) ^(١٧٠) ^(١٧١) ^(١٧٢) ^(١٧٣) ^(١٧٤) ^(١٧٥) ^(١٧٦) ^(١٧٧) ^(١٧٨) ^(١٧٩) ^(١٨٠) ^(١٨١) ^(١٨٢) ^(١٨٣) ^(١٨٤) ^(١٨٥) ^(١٨٦) ^(١٨٧) ^(١٨٨) ^(١٨٩) ^(١٩٠) ^(١٩١) ^(١٩٢) ^(١٩٣) ^(١٩٤) ^(١٩٥) ^(١٩٦) ^(١٩٧) ^(١٩٨) ^(١٩٩) ^(٢٠٠) ^(٢٠١) ^(٢٠٢) ^(٢٠٣) ^(٢٠٤) ^(٢٠٥) ^(٢٠٦) ^(٢٠٧) ^(٢٠٨) ^(٢٠٩) ^(٢١٠) ^(٢١١) ^(٢١٢) ^(٢١٣) ^(٢١٤) ^(٢١٥) ^(٢١٦) ^(٢١٧) ^(٢١٨) ^(٢١٩) ^(٢٢٠) ^(٢٢١) ^(٢٢٢) ^(٢٢٣) ^(٢٢٤) ^(٢٢٥) ^(٢٢٦) ^(٢٢٧) ^(٢٢٨) ^(٢٢٩) ^(٢٣٠) ^(٢٣١) ^(٢٣٢) ^(٢٣٣) ^(٢٣٤) ^(٢٣٥) ^(٢٣٦) ^(٢٣٧) ^(٢٣٨) ^(٢٣٩) ^(٢٤٠) ^(٢٤١) ^(٢٤٢) ^(٢٤٣) ^(٢٤٤) ^(٢٤٥) ^(٢٤٦) ^(٢٤٧) ^(٢٤٨) ^(٢٤٩) ^(٢٥٠) ^(٢٥١) ^(٢٥٢) ^(٢٥٣) ^(٢٥٤) ^(٢٥٥) ^(٢٥٦) ^(٢٥٧) ^(٢٥٨) ^(٢٥٩) ^(٢٦٠) ^(٢٦١) ^(٢٦٢) ^(٢٦٣) ^(٢٦٤) ^(٢٦٥) ^(٢٦٦) ^(٢٦٧) ^(٢٦٨) ^(٢٦٩) ^(٢٧٠) ^(٢٧١) ^(٢٧٢) ^(٢٧٣) ^(٢٧٤) ^(٢٧٥) ^(٢٧٦) ^(٢٧٧) ^(٢٧٨) ^(٢٧٩) ^(٢٨٠) ^(٢٨١) ^(٢٨٢) ^(٢٨٣) ^(٢٨٤) ^(٢٨٥) ^(٢٨٦) ^(٢٨٧) ^(٢٨٨) ^(٢٨٩) ^(٢٩٠) ^(٢٩١) ^(٢٩٢) ^(٢٩٣) ^(٢٩٤) ^(٢٩٥) ^(٢٩٦) ^(٢٩٧) ^(٢٩٨) ^(٢٩٩) ^(٣٠٠) ^(٣٠١) ^(٣٠٢) ^(٣٠٣) ^(٣٠٤) ^(٣٠٥) ^(٣٠٦) ^(٣٠٧) ^(٣٠٨) ^(٣٠٩) ^(٣١٠) ^(٣١١) ^(٣١٢) ^(٣١٣) ^(٣١٤) ^(٣١٥) ^(٣١٦) ^(٣١٧) ^(٣١٨) ^(٣١٩) ^(٣٢٠) ^(٣٢١) ^(٣٢٢) ^(٣٢٣) ^(٣٢٤) ^(٣٢٥) ^(٣٢٦) ^(٣٢٧) ^(٣٢٨) ^(٣٢٩) ^(٣٣٠) ^(٣٣١) ^(٣٣٢) ^(٣٣٣) ^(٣٣٤) ^(٣٣٥) ^(٣٣٦) ^(٣٣٧) ^(٣٣٨) ^(٣٣٩) ^(٣٤٠) ^(٣٤١) ^(٣٤٢) ^(٣٤٣) ^(٣٤٤) ^(٣٤٥) ^(٣٤٦) ^(٣٤٧) ^(٣٤٨) ^(٣٤٩) ^(٣٥٠) ^(٣٥١) ^(٣٥٢) ^(٣٥٣) ^(٣٥٤) ^(٣٥٥) ^(٣٥٦) ^(٣٥٧) ^(٣٥٨) ^(٣٥٩) ^(٣٦٠) ^(٣٦١) ^(٣٦٢) ^(٣٦٣) ^(٣٦٤) ^(٣٦٥) ^(٣٦٦) ^(٣٦٧) ^(٣٦٨) ^(٣٦٩) ^(٣٧٠) ^(٣٧١) ^(٣٧٢) ^(٣٧٣) ^(٣٧٤) ^(٣٧٥) ^(٣٧٦) ^(٣٧٧) ^(٣٧٨) ^(٣٧٩) ^(٣٨٠) ^(٣٨١) ^(٣٨٢) ^(٣٨٣) ^(٣٨٤) ^(٣٨٥) ^(٣٨٦) ^(٣٨٧) ^(٣٨٨) ^(٣٨٩) ^(٣٩٠) ^(٣٩١) ^(٣٩٢) ^(٣٩٣) ^(٣٩٤) ^(٣٩٥) ^(٣٩٦) ^(٣٩٧) ^(٣٩٨) ^(٣٩٩) ^(٤٠٠) ^(٤٠١) ^(٤٠٢) ^(٤٠٣) ^(٤٠٤) ^(٤٠٥) ^(٤٠٦) ^(٤٠٧) ^(٤٠٨) ^(٤٠٩) ^(٤١٠) ^(٤١١) ^(٤١٢) ^(٤١٣) ^(٤١٤) ^(٤١٥) ^(٤١٦) ^(٤١٧) ^(٤١٨) ^(٤١٩) ^(٤٢٠) ^(٤٢١) ^(٤٢٢) ^(٤٢٣) ^(٤٢٤) ^(٤٢٥) ^(٤٢٦) ^(٤٢٧) ^(٤٢٨) ^(٤٢٩) ^(٤٣٠) ^(٤٣١) ^(٤٣٢) ^(٤٣٣) ^(٤٣٤) ^(٤٣٥) ^(٤٣٦) ^(٤٣٧) ^(٤٣٨) ^(٤٣٩) ^(٤٤٠) ^(٤٤١) ^(٤٤٢) ^(٤٤٣) ^(٤٤٤) ^(٤٤٥) ^(٤٤٦) ^(٤٤٧) ^(٤٤٨) ^(٤٤٩) ^(٤٥٠) ^(٤٥١) ^(٤٥٢) ^(٤٥٣) ^(٤٥٤) ^(٤٥٥) ^(٤٥٦) ^(٤٥٧) ^(٤٥٨) ^(٤٥٩) ^(٤٦٠) ^(٤٦١) ^(٤٦٢) ^(٤٦٣) ^(٤٦٤) ^(٤٦٥) ^(٤٦٦) ^(٤٦٧) ^(٤٦٨) ^(٤٦٩) ^(٤٧٠) ^(٤٧١) ^(٤٧٢) ^(٤٧٣) ^(٤٧٤) ^(٤٧٥) ^(٤٧٦) ^(٤٧٧) ^(٤٧٨) ^(٤٧٩) ^(٤٨٠) ^(٤٨١) ^(٤٨٢) ^(٤٨٣) ^(٤٨٤) ^(٤٨٥) ^(٤٨٦) ^(٤٨٧) ^(٤٨٨) ^(٤٨٩) ^(٤٩٠) ^(٤٩١) ^(٤٩٢) ^(٤٩٣) ^(٤٩٤) ^(٤٩٥) ^(٤٩٦) ^(٤٩٧) ^(٤٩٨) ^(٤٩٩) ^(٥٠٠) ^(٥٠١) ^(٥٠٢) ^(٥٠٣) ^(٥٠٤) ^(٥٠٥) ^(٥٠٦) ^(٥٠٧) ^(٥٠٨) ^(٥٠٩) ^(٥١٠) ^(٥١١) ^(٥١٢) ^(٥١٣) ^(٥١٤) ^(٥١٥) ^(٥١٦) ^(٥١٧) ^(٥١٨) ^(٥١٩) ^(٥٢٠) ^(٥٢١) ^(٥٢٢) ^(٥٢٣) ^(٥٢٤) ^(٥٢٥) ^(٥٢٦) ^(٥٢٧) ^(٥٢٨) ^(٥٢٩) ^(٥٣٠) ^(٥٣١) ^(٥٣٢) ^(٥٣٣) ^(٥٣٤) ^(٥٣٥) ^(٥٣٦) ^(٥٣٧) ^(٥٣٨) ^(٥٣٩) ^(٥٤٠) ^(٥٤١) ^(٥٤٢) ^(٥٤٣) ^(٥٤٤) ^(٥٤٥) ^(٥٤٦) ^(٥٤٧) ^(٥٤٨) ^(٥٤٩) ^(٥٥٠) ^(٥٥١) ^(٥٥٢) ^(٥٥٣) ^(٥٥٤) ^(٥٥٥) ^(٥٥٦) ^(٥٥٧) ^(٥٥٨) ^(٥٥٩) ^(٥٦٠) ^(٥٦١) ^(٥٦٢) ^(٥٦٣) ^(٥٦٤) ^(٥٦٥) ^(٥٦٦) ^(٥٦٧) ^(٥٦٨) ^(٥٦٩) ^(٥٧٠) ^(٥٧١) ^(٥٧٢) ^(٥٧٣) ^(٥٧٤) ^(٥٧٥) ^(٥٧٦) ^(٥٧٧) ^(٥٧٨) ^(٥٧٩) ^(٥٨٠) ^(٥٨١) ^(٥٨٢) ^(٥٨٣) ^(٥٨٤) ^(٥٨٥) ^(٥٨٦) ^(٥٨٧) ^(٥٨٨) ^(٥٨٩) ^(٥٩٠) ^(٥٩١) ^(٥٩٢) ^(٥٩٣) ^(٥٩٤) ^(٥٩٥) ^(٥٩٦) ^(٥٩٧) ^(٥٩٨) ^(٥٩٩) ^(٦٠٠) ^(٦٠١) ^(٦٠٢) ^(٦٠٣) ^(٦٠٤) ^(٦٠٥) ^(٦٠٦) ^(٦٠٧) ^(٦٠٨) ^(٦٠٩) ^(٦١٠) ^(٦١١) ^(٦١٢) ^(٦١٣) ^(٦١٤) ^(٦١٥) ^(٦١٦) ^(٦١٧) ^(٦١٨) ^(٦١٩) ^(٦٢٠) ^(٦٢١) ^(٦٢٢) ^(٦٢٣) ^(٦٢٤) ^(٦٢٥) ^(٦٢٦) ^(٦٢٧) ^(٦٢٨) ^(٦٢٩) ^(٦٣٠) ^(٦٣١) ^(٦٣٢) ^(٦٣٣) ^(٦٣٤) ^(٦٣٥) ^(٦٣٦) ^(٦٣٧) ^(٦٣٨) ^(٦٣٩) ^(٦٤٠) ^(٦٤١) ^(٦٤٢) ^(٦٤٣) ^(٦٤٤) ^(٦٤٥) ^(٦٤٦) ^(٦٤٧) ^(٦٤٨) ^(٦٤٩) ^(٦٥٠) ^(٦٥١) ^(٦٥٢) ^(٦٥٣) ^(٦٥٤) ^(٦٥٥) ^(٦٥٦) ^(٦٥٧) ^(٦٥٨) ^(٦٥٩) ^(٦٦٠) ^(٦٦١) ^(٦٦٢) ^(٦٦٣) ^(٦٦٤) ^(٦٦٥) ^(٦٦٦) ^(٦٦٧) ^(٦٦٨) ^(٦٦٩) ^(٦٧٠) ^(٦٧١) ^(٦٧٢) ^(٦٧٣) ^(٦٧٤) ^(٦٧٥) ^(٦٧٦) ^(٦٧٧) ^(٦٧٨) ^(٦٧٩) ^(٦٨٠) ^(٦٨١) ^(٦٨٢) ^(٦٨٣) ^(٦٨٤) ^(٦٨٥) ^(٦٨٦) ^(٦٨٧) ^(٦٨٨) ^(٦٨٩) ^(٦٩٠) ^(٦٩١) ^(٦٩٢) ^(٦٩٣) ^(٦٩٤) ^(٦٩٥) ^(٦٩٦) ^(٦٩٧) ^(٦٩٨) ^(٦٩٩) ^(٧٠٠) ^(٧٠١) ^(٧٠٢) ^(٧٠٣) ^(٧٠٤) ^(٧٠٥) ^(٧٠٦) ^(٧٠٧) ^(٧٠٨) ^(٧٠٩) ^(٧١٠) ^(٧١١) ^(٧١٢) ^(٧١٣) ^(٧١٤) ^(٧١٥) ^(٧١٦) ^(٧١٧) ^(٧١٨) ^(٧١٩) ^(٧٢٠) ^(٧٢١) ^(٧٢٢) ^(٧٢٣) ^(٧٢٤) ^(٧٢٥) ^(٧٢٦) ^(٧٢٧) ^(٧٢٨) ^(٧٢٩) ^(٧٣٠) ^(٧٣١) ^(٧٣٢) ^(٧٣٣) ^(٧٣٤) ^(٧٣٥) ^(٧٣٦) ^(٧٣٧) ^(٧٣٨) ^(٧٣٩) ^(٧٤٠) ^(٧٤١) ^(٧٤٢) ^(٧٤٣) ^(٧٤٤) ^(٧٤٥) ^(٧٤٦) ^(٧٤٧) ^(٧٤٨) ^(٧٤٩) ^(٧٥٠) ^(٧٥١) ^(٧٥٢) ^(٧٥٣) ^(٧٥٤) ^(٧٥٥) ^(٧٥٦) ^(٧٥٧) ^(٧٥٨) ^(٧٥٩) ^(٧٦٠) ^(٧٦١) ^(٧٦٢) ^(٧٦٣) ^(٧٦٤) ^(٧٦٥) ^(٧٦٦) ^(٧٦٧) ^(٧٦٨) ^(٧٦٩) ^(٧٧٠) ^(٧٧١) ^(٧٧٢) ^(٧٧٣) ^(٧٧٤) ^(٧٧٥) ^(٧٧٦) ^(٧٧٧) ^(٧٧٨) ^(٧٧٩) ^(٧٨٠) ^(٧٨١) ^(٧٨٢) ^(٧٨٣) ^(٧٨٤) ^(٧٨٥) ^(٧٨٦) ^(٧٨٧) ^(٧٨٨) ^(٧٨٩) ^(٧٩٠) ^(٧٩١) ^(٧٩٢) ^(٧٩٣) ^(٧٩٤) ^(٧٩٥) ^(٧٩٦) ^(٧٩٧) ^(٧٩٨) ^(٧٩٩) ^(٨٠٠) ^(٨٠١) ^(٨٠٢) ^(٨٠٣) ^(٨٠٤) ^(٨٠٥) ^(٨٠٦) ^(٨٠٧) ^(٨٠٨) ^(٨٠٩) ^(٨١٠) ^(٨١١) ^(٨١٢) ^(٨١٣) ^(٨١٤) ^(٨١٥) ^(٨١٦) ^(٨١٧) ^(٨١٨) ^(٨١٩) ^(٨٢٠) ^(٨٢١) ^(٨٢٢) ^(٨٢٣) ^(٨٢٤) ^(٨٢٥) ^(٨٢٦) ^(٨٢٧) ^(٨٢٨) ^(٨٢٩) ^(٨٣٠) ^(٨٣١) ^(٨٣٢) ^(٨٣٣) ^(٨٣٤) ^(٨٣٥) ^(٨٣٦) ^(٨٣٧) ^(٨٣٨) ^(٨٣٩) ^(٨٤٠) ^(٨٤١) ^(٨٤٢) ^(٨٤٣) ^(٨٤٤) ^(٨٤٥) ^(٨٤٦) ^(٨٤٧) ^(٨٤٨) ^(٨٤٩) ^(٨٥٠) ^(٨٥١) ^(٨٥٢) ^(٨٥٣) ^(٨٥٤) ^(٨٥٥) ^(٨٥٦) ^(٨٥٧) ^(٨٥٨) ^(٨٥٩) ^(٨٦٠) ^(٨٦١) ^(٨٦٢) ^(٨٦٣) ^(٨٦٤) ^(٨٦٥) ^(٨٦٦) ^(٨٦٧) ^(٨٦٨) ^(٨٦٩) ^(٨٧٠) ^(٨٧١) ^(٨٧٢) ^(٨٧٣) ^(٨٧٤) ^(٨٧٥) ^(٨٧٦) ^(٨٧٧) ^(٨٧٨) ^(٨٧٩) ^(٨٨٠) ^(٨٨١) ^(٨٨٢) ^(٨٨٣) ^(٨٨٤) ^(٨٨٥) ^(٨٨٦) ^(٨٨٧) ^(٨٨٨) ^(٨٨٩) ^(٨٩٠) ^(٨٩١) ^(٨٩٢) ^(٨٩٣) ^(٨٩٤) ^(٨٩٥) ^(٨٩٦) ^(٨٩٧) ^(٨٩٨) ^(٨٩٩) ^(٩٠٠) ^(٩٠١) ^(٩٠٢) ^(٩٠٣) ^(٩٠٤) ^(٩٠٥) ^(٩٠٦) ^(٩٠٧) ^(٩٠٨) ^(٩٠٩) ^(٩١٠) ^(٩١١) ^(٩١٢) ^(٩١٣) ^(٩١٤) ^(٩١٥) ^(٩١٦) ^(٩١٧) ^(٩١٨) ^(٩١٩) ^(٩٢٠) ^(٩٢١) ^(٩٢٢) ^(٩٢٣) ^(٩٢٤) ^(٩٢٥) ^(٩٢٦) ^(٩٢٧) ^(٩٢٨) ^(٩٢٩) ^(٩٣٠) ^(٩٣١) ^(٩٣٢) ^(٩٣٣) ^(٩٣٤) ^(٩٣٥) ^(٩٣٦) ^(٩٣٧) ^(٩٣٨) ^(٩٣٩) ^(٩٤٠) ^(٩٤١) ^(٩٤٢) ^(٩٤٣) ^(٩٤٤) ^(٩٤٥) ^(٩٤٦) ^(٩٤٧) ^(٩٤٨) ^(٩٤٩) ^(٩٥٠) ^(٩٥١) ^(٩٥٢) ^(٩٥٣) ^(٩٥٤) ^(٩٥٥) ^(٩٥٦) ^(٩٥٧) ^(٩٥٨) ^(٩٥٩) ^(٩٦٠) ^(٩٦١) ^(٩٦٢) ^(٩٦٣) ^(٩٦٤) ^(٩٦٥) ^(٩٦٦) ^(٩٦٧) ^(٩٦٨) ^(٩٦٩) ^(٩٧٠) ^(٩٧١) ^(٩٧٢) ^(٩٧٣) ^(٩٧٤) ^(٩٧٥) ^(٩٧٦) ^(٩٧٧) ^(٩٧٨) ^(٩٧٩) ^(٩٨٠) ^(٩٨١) ^(٩٨٢) ^(٩٨٣) ^(٩٨٤) ^(٩٨٥) ^(٩٨٦) ^(٩٨٧) ^(٩٨٨) ^(٩٨٩) ^(٩٩٠) ^(٩٩١) ^(٩٩٢) ^(٩٩٣) ^(٩٩٤) ^(٩٩٥) ^(٩٩٦) ^(٩٩٧) ^(٩٩٨) ^(٩٩٩) ^(١٠٠٠) ^(١٠٠١) ^(١٠٠٢) ^(١٠٠٣) ^(١٠٠٤) ^(١٠٠٥) ^(١٠٠٦) ^(١٠٠٧) ^(١٠٠٨) ^(١٠٠٩) ^(١٠١٠) ^(١٠١١) ^(١٠١٢) ^(١٠١٣) ^(١٠١٤) ^(١٠١٥) ^(١٠١٦) ^{(١٠١}

داع غير مستحسن ، وتقرير الجواب أن ايراد الفاء يحتاج الى التكاليف والخلاف بينهم في هذا الامر
 أمر مهم اه محصل المحاشي (قوله لتلا يحتاج الى توهم التوهم) إضافة المصدر الى الفاعل
 أو الى المفعول ، والفرق بينه وبين تقدير أما في نظم الكلام أن معنى التوهم أن الوهم يحكم بأنها
 مذكورة في نظم الكلام بواسطة اعتباره في أمثال هذا المقام فيكون حكما كائنا ، ومعنى التقدير
 أنها مقدرة فيه وتجعل كالدكورة فهو حكم مطابق لواقع . قال الشيخ الرضوي تقدير أما مشروط
 بكون ما بعد الفاء أمرا أو نهيا وما قبلها منصوبا كقوله تعالى وربك فكبر اه نور الدين
 (قوله التوهم) بالسكر وإضافة المصدر الى الفاعل أي توهم السامع أن التسكام قدر أما
 أو وهما ، والتوهم بالفتح ليس بسبب لانه يلزم حينئذ أن لا يكون العلم لأصل التقدير ، والتوجيه
 بأن شرط التقدير أن يكون ما بعدها أمرا أو نهيا وما قبلها منصوبا بهما توجيه لا يرضاه المصنف
 رحمه الله تعالى فط كما لا يخفى على المتابع في كلامه [٩] اه حبيب الله رحمه الله

(قوله يعني ما حضر في ذهن الخ)
 يشير الى أن هذا هنا مستعمل في معنى
 المجازي أي الحاضر في ذهن لا المعنى
 الحقيقي أي الحاضر في الخارج البصر
 وقوله المصور بصورة البصر يشير الى
 المناسبة بين المعنى الحقيقي والمعنى المجازي
 اه مولانا محمد عبد الحليم نور الله مرقداه
 (قوله ولا شاعة في ارادة الخ) أوود
 عليه أنه كما لا يصدق على المنع لا يصدق
 على المؤاخذه بالطلب ، وعلى تصحيح
 القول في القصر من التصور ما لا يخفى اه
 أقول : قوله لا يصدق على المنع

لتلا يحتاج الى توهم للتوهم يعني ما حضر في ذهن
 من الرتب الأنيق للصور بصورة البصر أمور كلية
 بهم ^(١) منها جزئيات الأبحاث الصحيحة المتنازة
 من السقيمة ، والبحث ^(٢) في اللغة التفتع والتفتيش
 وفي الاصطلاح يطلق على حل شيء على شيء ،
 وعلى إثبات النسبة الخبرية بالليل ، وعلى للتنازلة ،
 والمراد هنا ثالث للمعنى ^(٣) ولا شاعة في ارادة
 للمعنى الثاني سوى أنه لا يصدق على المنع ، ويصدق
 على إثبات اللعل حكما بالاستدلال من غير خصم

ويصدق على إثبات اللعل الخ كناية عن أنه لا يعكس ولا يطرود ، وقد تقرر أن المعنى
 الكائن يكون هو المقصود الأعلى أي يكون هو مناط الإثبات والتي ومرجع الصدق والكذب
 فيكون المعنى لا شاعة في ارادته سوى أنه غير منعكس ولا يطرود اه نور الدين (قوله سوى أنه
 لا يصدق على المنع) لأن المنع طلب الدليل على مقدمة معينة من دليل الخصم فليس من المانع
 إلا الطلب لا الإثبات فلا يصدق عليه هذا المعنى ألبتة ، وأيضا يصدق على ما إذا أثبت اللعل
 حكما من غير خصم لأنه وجدته الإثبات مع أنه ليس بمنظر في اصطلاحهم اه محصل
 (قوله يصدق على إثبات الخ) أراد به أنه يصدق على إثبات اللعل حكما من غير خصم حقيقة أو تقديرا
 بخلافه أي طلب منه الدليل ، بل اللعل هنا يطلب الدليل من نفسه ، وهذا اللعل يسمى
 مفكرا لا مناظرا ، يوضح عن ذلك قول الخواص في شرح الآداب الفاضلية حيث قال : وهو طلب

الناقل تصحيح النقل من نفسه فهو مفكر لا منظر لأن المناظرة هي مداخلة الكلام من الجانبين اظهرا للصواب ، وقس على هذا الدليل انتهى معنى اذا طلب الدليل من نفسه سمي مفكرا لا منظرا ، ولا يتوهم أنه اذا طلب الدليل من نفسه فقد فرض نفسه خصما لأنه لو كان كذلك لكان ذلك المثل منظرا لا مفكرا لأن الخصم التقديرى كاف في المناظرة ، بدليل أنهم صرحوا بان الخاصين في المناظرة أعم من أن يكونا حقيقة أو سمكا اه نور الدين (قوله وهو علم الخ) فبأنه يخرج من هذا التعريف كيفية المنع التى هو عمدة الأبحاث لعدم كونه اثباتا للطلب وهو ظاهر أو نقاله أو نقاله إليه فان أتى [١٠]

بخاصة في الحال ^(١) وأما الأول فلا يليق إرادته لأنه يصدق على كل حكم ^(٢) في الذهن أو في النقل (متضمنة) رجع على أنه خبر بمدح أو نصب على الحال (لما) أى أمور ^(٣) (يجب استحضارها في فن المناظرة) وهو علم يعرف به كيفية أدب اثبات للطلب أو نفيه أو تقي دليلا مع الخصم (الباحث ^(٤) عن كيفية البحث) من كونه صيححا أو سفيها مسبوها أو غيره (صيانة للذهن عن الضلالة) أى ليمون ^(٥) ذهن الناظر عن أن يسلك بطريق لا يوصل إلى المطلوب فان السالك مالم يصل الطريق ولم يراع ما يجب رعايته في السلوك فيه ربما يخطئ ولم يصل إلى ما أراد وصوله إليه (مرتبة) رجع على ما ذكر ، أو نصب على أنه حال مترادفة أو متداخلة (على مذمومة) وهى ما يتوقف عليه التبرع في المقاصد على وجه البصيرة (وأبحاث) تسعة (وخاتمة) وهى ما يحتم به الشيء .

أو النقص وكذا يخرج عنه كيفية المواظبة بالطلب ، وأجب عنه بأنه لا يخرج عن التعريف كيفية المنع ولا كيفية المؤاتفة بالطلب لأن كيفية المنع داخلة في كيفية نفي الدليل ، وكيفية المواظبة بالطلب داخلة في نفي المطلوب كأن المراد من نفي الدليل ونفي المطلوب الدخول فيهما بطريق ذكر الخاص وإرادة العام مسكنا في الحاشية الدورية اه مولوى حسين على رحمة الله (قوله الباحث الخ) إشارة إلى تعريف فن المناظرة ، عن كيفية البحث يشير إلى موضوع هذا العلم ، وموضوع العلم ما يبحث فيه من عوارضه الذاتية ، فموضوع هذا الفن البحث لأنه يبحث فيه عن أحواله ، صيانة للذهن عن الضلالة ، يشير إلى غاية هذا الفن والقرص منه اه حصل (قوله فان السالك الخ) علة لصيانة الخ قوله يجب استحضارها أى السالك مالم يصل الطريق أى تلك

الأمور ربما يخطئ فيجب استحضارها أى صيانة للذهن الخ باعتبار عدم العلم بما أما لا بد منه إيم التقريب ، وانما ذكر قوله ولم يراع إشارة إلى أنه لا يتبع العلم من الرعاية ، فاندفع ما ورد عليه من أن السالك في طريق لو لم يراع ما يجب رعايته في السلوك وان كان عالما به ربما يخطئ باعتبار عدم العلم فيه بما لا علاقة إليه اه نور الدين (قوله على أنه حال مترادفة الخ) الخللان من ذى حال واحد مترادفان ، والخللان أحدهما حال من ضمير الخلل الآخر متداخلان اه مولانا

(١) من قيل نزع الخلف إلى الوصول إلى الله اعتبارا للاحتيال والمساك (٢) مع أن بعض الأحكام لا يجري فيها المناظرة كالجهل الأولي (٣) لا تقتصر به ليصح ضمير استحضارها (٤) ستة فنون المناظرة (٥) يشير إلى أن قوله صيانة ، مولاه

هذا الخطم تورأته مرئنه (قوله في التعريفات) أي تعريفات جمل الأمور التي تقع في هذا الفن إذ طوى عنها بماسها كالمثلث النظري والخطي والمعلم والمجهول والسكل ظاهر له آداب باقية (قوله أي أما المفهوم الخ) لما كان يرد عنها سؤال هو أن اللام في المقدمة إشارة إلى مقففة مرتبة عليها الرسالة وهي عبارة عن العاقل الخيرية التي هي التعريفات وما يتعلق بها على أحد الاحتمالات السبعة المشهورة في الرسالة فبمزم طرية الشيء في حبه أشار إلى دمه قوله أي أما المفهوم السكلي الخ له نور الدين (قوله أيضا أما المفهوم الخ) غير التارخ المقدمة هنا بالمفهوم السكلي الذي هو صنف مفهوم مطلق المقدمة كما أشار إليه قوله فيا قل عنه لا بالمفهوم السكلي الذي هو مفهوم مطلق المقدمة كما في قولهم مقدمة في كذا وكذا مرة بين اليهود والنصار ثم بين المفهوم السكلي الذي هو الصنف مقدمة مذكورة في هذه الرسالة ، ولا بد في بيان ذلك لمفهوم السكلي من التقييد بالذكورة في هذه الرسالة لتخص المسمى ، ولا يذهب الوهم إلى المفهوم السكلي الذي هو مفهوم مطلق المقدمة فلا يتبعه ما أورده نور الدين (قوله مذكورة في هذه الخ) فيه أن اللام في قوله المقدمة للعهد أشاره إلى مقففة مرتبة هي عليها [١١]

(أما المقدمة في التعريفات) أي أما المفهوم السكلي الذي هو مقدمة مذكورة في هذه الرسالة فهي منحصرة ^(١) في التعريفات وما يتعلق بها ، والمقدمة مأخوذة من مقففة الجيش ، ووجه التسمية ^(٢) غير محقق هي أحد من المحامين ، والتعريفات جمع تعريف يسمى لمرتب ، أو على مناه المندري أي التفكير ،

في الرسالة ولا شك أن تلك المقدمة منحصرة في التعريف تأمل اه أبحاث باقية (قوله هي منحصرة الخ) فيه فن السكوت في معرض البيان إنما جيد قصد الاعتصار إذا لم يلزمه ذلك لا فائدة شيء لكن الأمور الأخر سوى التعريف مذكورة في المقدمة كما اضمحلت به فلا أدري من أين جعل الكلام على ما قصده اه

أصحت باقية (قوله بمعنى بها الخ) كذا أراد بما . ملن بها ما ذكرها سوى التعريف من التقاسم وسان الأسماء اشتمدة تدبر اه أبحاث باقية (قوله والمقدمة الخ) اعلم أنه كتب التارخ حاشية في هذا المقام ، وهي أن هناك مقففات حشوة وهي التعريفات وما يتعلق بها ومفهوم مقدمة مذكورة في هذه الرسالة وهو يصدق على ما يتوغل عليها الشروع ويد في هذه الرسالة أهم من التعريفات وما يتعلق بها وغيرها ، ومفهوم مطلق المقدمة الشامل لمفهوم مقدمة مذكورة في هذه الرسالة ومفهوم مقدمة مذكورة في كتاب آخر إلى غير ذلك . فالخلاص أن مفهوم مقدمة مذكورة في هذه الرسالة وهو صنف مفهوم مطلق المقدمة منحصرة في هذه الخريثات من التعريفات وما يتعلق بها تم كلامه ، وأورد عليه أن قوله وغيره لا يصدق له قال الوقوف عليه المذكورة في هذه الرسالة منحصرة في التعريفات وما يتعلق بها . أقول أراد بقوله أهم من التعريفات الخ الأعم بحسب المفهوم لا باعتبار ما يصدق عليه ، وهذا يحصل حاشية نور الدين اه (قوله ووجه التسمية الخ) وهو أن الجيش كما يتم من السكر لبي علم المأكول والشرب وغيره

(١) إنما قال هذا لأن السكوت في محل البيان جيد احصر ولا يمتدح المحصر وذكر الأمور الأخر سوى التعريفات في التصيل لأنها من متعلقات التعريف فليست في الاجمال يذكر ما هو الأصل عن ذكر ما عوس نوايه هذا يحصل حاشية نور الدين (٢) بين الشيء والذكر والمذكور بهما

ما يحتاج إليه كذا يقدم ههنا ما يجد صيرة الغمود الآتي ، هذا إذا قرئ* القصيدة بالفتح فصيغة اسم المفعول ، وأما إذا قرئ* باسم الفاعل كما هو المرجح فالصياغة ينسجم على غيره أو من التقديم القليل اهـ محصل (قوله لمن النظر الخ) لما كان بيان النظر صفة متبينة فكيف يحكم بأن المناظرة مأخوذة منه دفعه قوله معنى أن الخ بمعنى لا غول بالأحد الحقيقي ، بل بأحد مأخوذة وان شئت التفصيل في هذا المقام فارجع إلى شرح الآداب للصدقة اهـ مولوي محمد عبد الحفي (قوله في الأول الخ) أقول في الثاني [١٢] أحدهما إلى أن المناظر من يكونان بحيث يصير

أحدهما الآخر كما هو دأبهم ، وفي الخامس تلويح إلى أن يحسبوا ، واسمين كما هو متقول من المصنف اهـ حسب انه (قوله توجه الخ) ولو في زمانين فلا محالة يصدق التعريف على المناظرة الواقعة بين القدماء والمأخرين ، وإن قيل إن هذا التعريف لا يصدق على منوع الواردة على التعريف بمقد النسب اهـ ثبت في قات هي أعم من أن تكون صريحة أو ضمنية ولا ريب في أن هذه النسبة متحققة تحت له آداب باقية (قوله اظهار الخ) النظم الضمنية من صيرت المادحت المستقر في العائنية على قدام المادحت على الفعل فاعلم العائنية للمناظرة لا يجوز أن تكون غير اظهار الصواب والالزم توارد العائنين المستقرين على مفعول واحد شذهي وهو بالمثل كما هو صريح في موضعه ، وإن عسرت عما هو أهم من ذلك فيصير أن يكون عرص المناظر شيئاً ترمع اظهار الصواب تأمل اهـ

والنظر لتعصيل تصور* ، ولما كانت المناظرة^(١) هي المقصودة^(٢) بالنظر ههنا قد تمها وبدأ بشرحها فقال (المناظرة) مأخوذة إما من التعبير بمعنى أن مأخوذة شيء واحد ، أو من النظر بمعنى الاشارة أو معنى التمتع النفس إلى العقوليات والتأمل فيها ، أو بمعنى الانتظار أو معنى لقائهما ، ووجه المسألة غير حقي وفي الأول إجماع^(٣) إلى أنه يجب أن يكون للمناظران متباينين بأن لا يكون أحدهما في حاية العلو والمكن ، والآخر في حاية الدماة والقصص ، وفي الثالث إجماع إلى أولويه التأمل^(٤) بأن لا يقرون ساهم يتأمل فيها يريد أن يقول ، وفي الرابع^(٥) إلى أنه جدير^(٦) أن يستقر أحد المتحاضرين إلى أن يتم كلام الآخر ، لأن يشكام في حاق^(٧) كلامه ، وفي الاصطلاح يقال لما يقول^(٨) قوله (توجه المتحاضرين في العائنية الشيشين اظهار^(٩) للصواب^(١٠)) يريد قدس سره أن المتحاضرين أي الذين مطلب أحدهما غير مطلب الآخر اد توجهها

مولوي محمد عبد الحفي (قوله مطلب أحدهما الخ) ورد عليه ن حـ في

سماحهم على التحالف مطلقاً قولاً كان أو نصاً طريق عموم الحجاز اعلم بقدر لو نادت القرينة عليه أما علم أن الألفاظ الجازية انما تستعمل في التعرّضات صدمات القرينة عليه ليسكن ما قامت القرينة ههنا فضلاً عن أن تكون مادية عليه اهـ أقول قد أجمعوا على أن قرينه الحجاز قد

(١) عمدة القراء الآتي (٢) لأن الغمود الأعم من يكون هذا الفن سرقة أمواته وكشفها (٣) أي و كان مأخوذة للمناظرة والنظر واحداً (٤) أي إذا أخذت الماخره ن تنظر بمعنى التأمل (٥) أي إذا أخذت المناظرة من النظر بمعنى الانتظار (٦) لا تأتي (٧) يعني المتوسط (٨) المصنف (٩) للمأخرين (١٠) هو مضاف إلى الحكم الواقع

تكون عقلية وليس معناه إلا أن العقل يحكم بأنه لو حمل لفظ كذا على معناه الحقيقي لم يستقم الكلام فلا بد من أن يحمل على معناه المجازي ، وهذا كذلك لأن العقل يحكم بأن لو حمل التضام على المعنى الحقيقي لا يستقيم الكلام لأنه يحتمل التعريف جها إذا التكم ليس بشرط في المناظرة كما يلوح بعيد هذا فلا بد أن يحمل على معناه المجازي هذا يحصل حاشية نور الدين (قوله وإن كان ذلك التوجه في النفس) يدع به السؤال الثاني وهو أنه إذا عرض أن مناظرين بلغ حاطما بلج ، يرد عليه أن ما صبه من أنه إذا عرض شخص بلغ حاطما في انصبة إلى أن يصل كل ماى صير صاحبه وواحد في صبه مع الآخر تلك الموازنة مناظرة عندهم ، فرد عليهم فلا صرية كيف ومدار الحلاق المناظرة عندهم التكم واللفظ ، أما تعلل أنهم لا يستقون التأمل الشيء عن اشخصين متوافقين كما أوتى مخالفين مناظرة من غير التكم واللفظ كما صرح به شارح الآداب المعهودة * أقول التكم ليس بشرط في المناظرة بل بشرط الاطلاع على ماى صير صاحبه سواء كان بالتكم أو بالصفة وعنده صرح به سيد علي ابن سد عبد المحلى في رسالته الفارسية وحواليه عليها بذلك حيث قال : «لذا سكة متخاصمين عن متلزمين [١٣] والشخص بالزوجات تعريف

شامل شواذ اختلاف في كنه بيان فرق متكلمين وحكام. وعبر أى شان واقع مت « وقال حاشية مبيته « صاحبه در نوع مثل متكلمين وحكام در حضور بدرغته مناظرة كسد وسحن كردن در مناظرة لازم يست بايد كه متوجه طلب باشتبا متوجه مكناب « ولما كانت هذه الأقاويل عكسة في عدم

في النسبة بين الشبهين الذين أحدهما محكوم عليه والآخر محكوم به وإن ^(١) كان ذلك التوجه في النفس كما كان للحكمة الاشتراقيين وكان غرضهما ^(٢) من ذلك ^(٣) أظهر الحق والمصواب يسمى ذلك التوجه مناظرة في الاصطلاح ، وأورد ^(٤) ههنا سؤالان إن تأملت فيما يروا عليك يظهر لك انهما ^(٥) أحدهما أن

شرط التكم وتول شارح الآداب المصهية محرم وحب هذا ال ذلك لما تقرر في موضعه أنه يجب رد الحق إلى المحكم عند تعرض متأويل فوه فن عدم عدهم التأمل اندكور مناظرة ماء على عدم الاطلاع على ماى صير صاحبه لا على عدم التكم ، إلا أنه ذكر عدم التكم ماء على أن الاطلاع في الأعم الأغلب بالتكم ، أولئك التكم يحول على معناه المجازي وهو الأهم لعلاقة السببية والمسببية هذا يحصل ماى حاشية نور الدين اه (قوله في النفس الخ) معنى قوله وإن كان ذلك التوجه في النفس خربة السبق وإن كان ذلك توجه في النفس بدون التكم بما متعلق به نسبة من الطرفين فيتحقق مقتضى ان الوصية وهواه إذا كان ذلك التوجه في النفس مع التكم بما يتعلق به النسبة من الطرفين فأولى أن يسمى مناظرة ، فادع ماأورد عليه من أن هذا يدل على أن توجههما في النسبة ان لم يكن توجه في النفس فالطريق الأولى كما هو مقتضى ان الوصية وهو كما تعلل من التوجه في النسبة لا يكون الاوجه في النفس اه نور الدين (قوله كما كان الخ) ابراد هذا امثال المناظرة التي تكون في النفس من طلب المشاة مع الخصم حيث قال كالمناظرة الواقعة بين الحكماء الاشتراقيين ، فلا يرد على الخارج ماأورد من أنا لاسلم أن

(١) وحله (٢) أى المتخاصمين (٣) التوجه (٤) أى على تعريف المناظرة

(٥) وجه الجمع أنه ليس من امراء اللرف فلا بأس بجموعه عن اللرف

الأشراقين كانوا أثبات التصفية بحيث يعلم كل ماني صبر ماله و بواحد في منه و يباظر كل من صاحبه اه نور الله (قوله كان آداب للمصنف الخ) أقول فيه بحث بوجوه . الأول أن قوله والآداب يدل على أن آداب الآداب قد يكون معنى المناظرة ، وملاح لي ذلك بالتعديس بعد فهو مالم يسعد عليه النقل عن أحد [١٤] من قاتلهم ككاري ، الثاني أن قوله كان آداب المصنفين

أن يعرفوها به مجموع كيف لم يعرفها به أحد منهم فصلا عن الشكل والأكثر ، الثالث أن منهم من عرف المناظرة بمناظرة الكلام من الجانبين إظهارا لصلوب واقفاء حلل التأخرين ، فأقول بأن المصنفين كان آدابهم أن يعرفوا المناظرة به ليس كما ينبغي بأن اه أعانت بآلية (قوله مجرد مع الخ) وذلك أن الطر هو ترتيب أمور معلومة لتأدي إلى مجهول والسائل المقصر على مجرد الخ لم يوجد منه ترتيب تلك الأمور فلا يصدق تعريفهم على هذه المناظرة مع أنها مناظرة اه منه

(قوله وأيضا الخ) أي ان كل المراد من الجانبين حاشي الفصل والسائل فلا دلالة لفظ عليه ، وان كل أهم كما هو المفهوم منه فيصدق على السكر الواقع بين المعلم والمتعلم اه شرح رسالة مصفة لونا كشمس الدين السمرقندي (قوله وذكر ما لا يرد عليه نقي الخ) أورد عليه أنه أورد على قيد النحاصم ما أورد ودفعه عما دفعه فقوله وذكر ما لا يرد عليه شئ على ما حسبه ككاري ، ان قيل كأنه أراد شيئا مهما ، قلت فحينئذ لا يكون تحت المبدول اليه ذلك القيد طائل اد كارد على المبدول به برديسند على المبدول اليه

الغرض من توجه كل من المتعاصمين أو واحد منها قد يكون تخطيط صاحبه والزومه فقط ولا يدعى في هذا التعريف فلا يكون جامعا (١) ، وثانيها (٢) أنه اذا عرف من مناظران بلغ حلقها في غاية التصفية الى أن يعلم كل ماني صبر (٣) صاحبه وينتظ كل ماني صبر مع الآخر مناظرة كالمناظرة الواقعة بين الحكماء والأشراقين لا يصدق التعريف (٤) على مثل هذه المناظرة لأن المحصورة قول (٥) كل خلاف ما يقوله الآخر ، ثم المراد بالنسبة النسبة المحورية أهم من أن تكون عملية أو اتصالية أو اعتصالية ، واعلم أنه كان آداب للصنفين أن يعرفوا المناظرة والآداب فقولاه : هي النظر من الجانبين في الذنية بين الشئيين (٦) أعادها المصنف ، ولما كان يرد على ذلك (٧) أن النظر من الجانبين لا يصدق على ما اذا اقتصر السائل على مجرد الخ وأيضا (٨) أن ما بين أهم من التعاصمين والمناظرة لا يوجد الا بوجوه (٩) كان يمكن دفع الأول (١٠) فزاد التعاصمين الى الماني من النظر (١١) دون ترتيب أمور معلومة لتأدي الى مجهول ، ودفع الثاني بإرادة التعاصمين من الجانبين (١٢) بحسب تمام العرف على المصنف فليس سره من اعينين ودكر ما لا يرد عليه شئ . عماد كاري ، ثم اعترض عليه (١٣) بأنه قد يظهر

المزائل من غير اعتماد من موال المتعاصمين وهو اتفاق صاحب أحدهما الخ فأنيل (٣) بمعنى الجانب (٤) أي تعريف للناظرة بالطور (٥) وفي الصورة المذكورة القول مستص (٦) الجانب (٧) اراد أول (٨) اراد ثلث (٩) ان وسيلة (١٠) أي الاراد الأول (١١) ولما كان الكلام المناسق أيضا يدعى الى المناسق لا علة يصدق التعريف عليه (١٢) حتى يرد عليه دكر (١٣) أي على تعريف المصنف

أجراً ، فلتضع بصابة تأمل * فإن قيل في المدول من تقليل العناية ما ليس في عهده عليه من طائل
 ما لا ينبغي * قلت عموماً أما يمكن أن يسي بالمدول عنه ابتداء ما يسي بالمدول إليه في عهده
 ما لا ينبغي انتهى * أقول لاحياء في حصول تقليل الصابة في المدول إليه على تقدير أن يراعى
 ما ارتكبه الشارع لأدب المسبوبة ، وهو أن المراد من الخاصين المتخصصين وكلام الشارع مسمى
 على هذا كما ينبغي* هـ قوله ودمع الثاني الخ وأما إذا ابراع بأن يحمل الخاصين ابتداء على ما يعمل
 المتخصصين عليه فلا يحصل تقليل العناية لكن الفائدة في حصول أن استعمال الحكم على
 محاوراتهم في التعريف أولى اه نور الدين (قوله وقته من الصف الخ) أقول لو كان تعريف
 المناظرة على هذا للتوال من للصف فقد أحسن قوله والله در الصف لكن قال شارح الآداب ان
 هذا التعريف أصح النظر بالصحة من الخاصين [١٥] والنسبة بين الشبطين إظهاراً

لصواب مشتمل على نفس الأربع فالتنظر
 إشارة إلى اللفظ الصورية ، والخاصين
 إلى اللفظ المعالية ، والنسبة إلى اللفظ
 اللبابة وإظهار الصواب إلى اللفظ الثانية ،
 ومه يتم قطعاً أن التعريف على هذا الوجه
 ليس منه اه أصبحت باقية

(قوله أيضاً وقته من الصف الخ) تقديم
 لاجل والجورود يجب للمصدر فقه در
 الشارع حيث عبر بما يجب التقصر ، وهذا
 القول من الشارع عبر مشعر بأن المصنف
 قد هتمم للمناظرة بحيث يفهم منه الظل
 الأربع دون غيره حتى يرد عليه ما أورده
 البحث فتنهى لمرصه الطعن المصنوع على
 هذا الحق قدس سره ، بل أحصيته
 تعريف المصنف لا تنال أحصيته غيره

أن المناظر غير مصيب^(١) يخرج بقوله إظهاراً للصواب
 ولا يخل ما فيه من الركابة^(٢) حيث لا يلزم من
 كون الشيء عرضاً من صل أن يوجد ذلك للعرض
 غريب ذلك القيل كما كان غرض ذلك للعرض^(٣)
 من عرض هذا الكلام تحفظة المرف^(٤) الكلام ولم
 يحصل ما قصد من المرام ، والله في المصنف رحمه الله حيث
 حرف المناظرة^(٥) على وجه يفهم منه المناظر الظل
 الأربع لها ، فللتوجه على صورية ، والمتخصصين على
 فاعلية ، والنسبة على مادية ، وإظهار الصواب على فاعلية
 والتميد الإحير^(٦) احتراز عن المجادلة والكابرة فالاول
 ما عبره بقوله (والمجادلة هي للنزعة

أي ، كما لا ينبغي له مولوى محمد عده على (قوله من الوجه على صورية الخ) يرد عليه أن الظل
 تكون مادية بالضرورة للعلل فكيف يصح تعريف الشيء بلفظه وأيضاً اللفظ المادية ما تدخل في الشيء
 المادى والنسبة ليست محضة للمناظرة وإيضاً ما فيه . والخواص عن الإبراء أن إطلاق اللفظ على هذه
 الأشياء الأربع بطريق المجتزأ والتشبيه فاندفعت فافهم اه يحصل (قوله وللمجادلة الخ) قال صاحب
 المحاكمات المداول إما يجب بحفظ رأيتنا ، ويسمى ذلك وصفاً ، وغاية سعيه أن لا يكون لازماً ويسمى
 من إلهام المحقق إياه ، وأما ما أوردتهم وصفاً تاماً وغاية سعيه أن يلزم الخصم وقد اقتفاء المصنف هنا
 في الخطابة وكنت فيها كما قال مريب أن يصدق التعريف على كل منهما لكن المصنف ليس سعيه
 لازم الخصم بل ليس من إلهام * ان قيل أراد به ولو من جانب فهو صادق عليه قطعاً فانه وإن لم

(١) فلا يكون تعريف جماً (٢) بمن المصنف (٣) المناظرة بقوله وللتعرض
 (٤) أي المصنف (٥) أي إظهار تعريف المناظرة على وجه الخ (٦) أي قوله إظهاراً للصواب

يترجم لأجل إلزام الخصم بل ليس من إزمه لكن الطرف الآخر قد يلزم لأجله * قلت كما أن
السائل حيث يكون مجازلا كذلك قد يكون مناظرا ، وحسن لايم هذا الجواب كما لا يخفى *
لن قيل هذا التعريف إنما هو للجدلة الزالية فلا ضرر في عدم صدقه على الجدلة الجوابية *
قلت هذا وإن كان غاية ما يمكن أن يقال في هذا المقام وقيل مثله في غيره لكن لا يرسم الطبع
اسليم وانهم القويم بل يحسنه ، كيف والقول بأنه طوى مريب لطلق وإن كان هو المناسب من
غيره أن يستدعيه شيء كما ترى ، ولعمري بأنها المنازعة لا لأظهار الصواب بل لإلزام الخصم أو لإسلامة
عن إلزامه لا لخلق على كذا الجانبين ، وحده على هذا الذي لا يقدم عليه من له مسكة بالذات والاقدم
عليه أنه أدب باقية (قوله لا لأظهار الصواب الخ) اعلم أن النسبة بين المناظرة والمجادلة وكما
بين كل مهمل وبين المكارة صفة التباين ، هذا إذا كان لأحد من مهمل إظهار الصواب من الجانبين
كما قيل ، وأما على تقدير القول بأنه يبقى فيه من أحد الجانبين في كل مهمل والآحر عموم
وحصوم من وجه ، عليك جهه [١٦٦] اه محصل (قوله هل كان الخ) أقول هذا

لا لأظهار الصواب بل لإلزام الخصم * هل كان المجادل
جميعا كان سمي أن لا يلزم ويسلم من إلزام الغير ^(١) لأنه
وإن كان ^(٢) مثالا كان سمي أن يلزم للغير ^(٣) وقد
يكون السائل والمجيب كلاهما مجادلين فكذا قال فخص
سره : هي المنازعة التي تتم على المشاركة ، وأما إذا
كان المجادل أحدهما فلما كان من شأنه المهادلة ^(٤)
أن لا يتوجه إلى قول المجادل ويعرض عنه عليه ^(٥)
المجادل وأطلق صفة المشاركة ، والثاني ما يسميه بقوله
(والمكارة عنه) أي المنازعة لا لأظهار الصواب

الكلام وإن كان سقا لكن القله في
قوله هل كان على ما هو الظاهر أن
كان للمخرج مظاهر أن مدعوه
لا يتفزع عليه ، كيف وأنه لا يستدعي
ذلك ، وإن كان لتخصيص فلا إجمال فيه
بحيث يحتمل هذا التفصيل ، كبعض المزمع
لا لزوم للخصم لا يحتمل أن يكون سقا
للسلامة عن إلزام الغير لأنه ، وإن كان
لأمر آخر فلا بد أن بين حتى يظفر به
اه اعلمت باقية .

(قوله هذا قال الخ) أي لأجل
للكدور اختار صيغة لقاعة التي تدل

على الشبهة ولا كلام في خصوصية فقط المنازعة
والمخاصمة بل كل مهمل صالح في هذا المقام ثم لما كانت الصيغة دالة على المشاركة خرج عن التعريف
ما إذا كان أحدهما مجازلا والآخر غير مجادل لأنه يستحق عليه المنازعة لا لزوم الخصم فلا بد من اعتبار
التعليق فلا يخرج ذلك فادفع ما أورد عليه من أنه لا بد أن المخاصمة والمنازعة بمعنى واحد وأورد
أحدهما في مقام والآخر في آخر عمدت في العبارة ، فكما لا اختصاص لذلك المجادلين لا اختصاص
لذلك مهمل أما بضملاهما كيما تضحى فتوجه فلا تقل والافتقار إلى التعليق كما ترى اه عود الذين
(قوله كان المجادل الخ) يعني إذا كان المجادل أحدهما والآخر غير مجادل أي مناظرا فلما كان شأن
غير المجادل أي المناظر أن لا يتوجه إلى قول المجادل الخ وإنما عسرنا غير المجادل بل مناظر لأن هذه
غير المجادل مجازلا بالتعليق لذلك كورد إنما يتصور أنه كان غير المجادل مناظرا ، وأما إذا كان مكابرا فإنه
يقع المجادل غير المجادل أي مكابرا لأنه لما كان شأن المجادل أن لا يتوجه إلى قول غير المجادل أي

(١) أي للورد (٢) أي المجادل (٣) وهو المجيب (٤) أي المناظر (٥) من خطيب

المكابر ويبرض عنه غلب غير المحاذل أي المكابر عليه وعقد مكابرا ، فاندفع ماأورد عليه من أنا
لاسل أن شأن غير المحاذل مطلقا أن لا يتوجه إلى قول غلزل ، كيف وهو قد يكون مكابرا ، والأمس
هناك بالعكس له نور الدين (قوله لا أنه) أي المنازعة وتدكير الكذب إسماء على تأويل
المنزعة بالرفع ، أو على أن النأبث النور المنزع على أنه كبر كالكسرة يدكر ويؤث اه آداب بلفية
(قوله حكما أنه ليس لاظهار الصواب) بل فمرص آخر مثل عدم ظهور الجملة عند الناس .
أقول تفصيل الكلام في هذا المقام أنك قد عرفت أن المنع في المناظرة عند الجمهور قصد اظهار
الصواب من الجانبين فصلا الكلام أن المتخاصمين إما أن يكون تخاصمهما قصد اظهارهما
أولا ، وحسبنا أن يكون للتخاصم قصد (إثم الخصم أولا للمفاضلة في المناظرة) إثم في صورته واحد قوي
كل من الآخرين صورتان ، والغلبة عند خصم قصد ولو من جانب واحد فليست أن المتخاصمين
إما أن يكون توجههما قصد ولو من جانب أولا وحسبنا إما أن يكون قصد الإلزام أولا
فالمفاضلة في المناظرة صورتان وفي كل من الآخرين صورة واحدة وكل ذلك يلوح بالتأمل الصادق اه
آداب نافذة (قوله وبذلك المصدر الخ) للراد من [١٧] المصدر ذي التاء المصدر

المؤث الذي لم ين على مدكر كالمفاضلة
والمناظرة والمنزعة وغير ذلك وهذا
المصدر حرقى من سرثبات موضوع
القاعدة التي ذكرها الشيخ الصفي في
كفاية للنهي وكل مؤث لم ين على مدكر
نحو عادة وهادة وشفاة وسعادة جاز
فيه التدكير وتثبت انتهى فتدكير
المصدر الكنائى ساء على القاصدة
النحوية وهذه القاعدة مشهورة فاندفع

(إلا أنه لا إلام الخدم أيضا) كما أنه ليس لاظهار
الصواب وتدكير الصبر في أنه لأن المصدر ذا التاء
مذكر ويؤث ، ثم إما فرع ^(١) من ضرب
المناظرة وصديها ^(٢) الذين هما تبين حقيقتها كما
قال المحققون حقائق الأشياء تدبين ^(٣) بأعدادها ،
وكان ^(٤) الدليل من الكتب أو من اللغة في زماننا أولى
من الآيات بالدليل لكونه معصا إلى كثرة

[٢ - رشيده -] ماأورد من أنه لا يلزم إلا تدكير المصدر الكنائى إما
بالتأويل أو بحكم القاعدة من علم الاعراب وعلى ذلك كل الإيحاء عليه حتى لا يشعهم أنه بحكم
القاعدة ، وعلى هذا من لم يعلم ذلك القاعدة لا سمحتم فلا بد من البيان اه نور الدين (قوله لأن
المصدر ذا التاء الخ) وبمحتمل أن يكون وجه التدكير أن الرشح حيث كان مصدرا سواء كان
في الأصل فقد أرى الخلل أيضا يجوز فيه الوجهان من التدكير ولأنأبث اه ربن العاردين رحمه
الله تعالى (قوله لكونه معصيا الخ) ليس المراد كثرة التراجع ما يكون مشؤوه نظرية المقدمات
وسواء بداهتها فقد ، بل المراد ما يكون مشؤوه ذلك مع المكابرة فاسمعة والرياء ولا شك أن هذه
في زماننا لا في زمان السابق فاندفع ماأورد عليه من أنه إن أراد أنه يعصى إلى كثرة في زماننا
فلا ريب في دلالة على أولويته في زماننا لكنه لاستصاص لأصانته إلى كثرة برمان دون زمان
كيف ومشؤوه نظرية المقدمات وسواء بداهتها ومعصيا إلى جميع الآمرة على سواء ، ولن أراد أنه

(١) عمود فلكلام الآتي (٢) أي إحياله والمكابرة اه

(٣) حتى التبين وفي نسخة صرف (٤) يريد بيان موافقة التفسير اه

انه يسمى اليه في جمع الارسة فلا يخاف فيه لكن حيثك فدلالة على اولويته في زمان دون زمان مالا يحى له نور الدين (قوله والنقل الخ) ولا جمع النقل أى النقل والمعادى والمراد أن النقل من حيث أنه نقل والمعادى من حيث أنه معادى لا يجمع الاعجاز باستعمال المنع في مطلق النقل أو طلب التحليل في النظرى أو التبيين في الدعى الخلى له شرح المصديقية لملا على برجدى (قوله هو اقتباس) أى الاتيان المذكور على طريقة الاقتباس فلا يكون قلا بل يكون دعوى وانما حل عليه الفاسدة لانه لما [١٨] كان طرره وطريقته مكانه هو فاندفع

الفرع أردعه بتعريفه قال (والنقل هو الايان
بقول الغير على ما هو عليه بحسب للمعنى مظهر أنه
قول للغير) يريد (١) أنه لا يلزم في النقل الاتيان
بقول الغير بحيث (٢) لا يتغير لفظه بل إنما يلزم
الاتيان على وجه لا يتغير معناه ، ومع ذلك
يلزم (٣) انه لا يلزم قول الغير كأن يقول مثلاً قال أبو
حنيفة رحمه الله تعالى البية في الوصو . ليست برص
وأما الاتيان بقول الغير على وجه لا يظهر منه أنه قول
الغير لأمرين لا محالة ولا كناية ولا إشارة فهو
اقتباس ، وللقنص مدعى في اصطلاحهم . ثم علم (٤)
انه بعد ما نقل أحد المتعاصرين قولاً ان كانت معته
وكونه مطابقاً لمواقع معلومة للآخر فلا يصح
طلب تصحيحه فانه مع العلم بذلك لو طلب تصحيحه
كان مكابراً أو محادلاً وان لم تكن له معلومة لابد
له من طلب التصحيح ولا لم يكن مناظراً ، ولذا
أوردت قنص مره نصريحاً لنقل بتعريف التصحيح
قال (تصحيح النقل هو بيان صدق نسبة ما)

ما أورد عليه الباحث رحمه الله انه لا التسبح
نور الدين رحمه الله (قوله هو اقتباس أيضاً
الخ) أقول به عدنان . لأقول أنا لا سلم
أن مطلق الاتيان على ذلك الوجه
اقتباسي ان ادا كان من القرآن أو الحديث
على ما قلوا أو من كلام من يشركهم
أو كلام من عظماء الدين كالصحابة
الكرام والناسخ النظام على معنى
القائل الاسمرى في شرح التلخيص
تأمل ، الثاني لا سلم أن القنص مدعى في
اصطلاحهم كيف وهو لا يصح فيه
لانبات الحكم بالدين والفتنة ، ثم هو
مدعى في مدى الرضى ، وقرئ بين أن
يكون الشيء شئاً في مدى الرضى وبين
أن يكون ذلك في الاصطلاح فتدبر
اصحات باقية (قوله واقتباس الخ) أى
المدعى أن كلام الغير على طريقة
الاقتباس هو مدعى في اصطلاحهم لانه
لما أن قول الغير على أنه مدعى لا على
انه من ذلك الغير مدعى صحت مدعى
لا تطلب الحكم الذي فيه بالتحليل واحكامه
بكتفيه بدليل أنه يؤخذ بطلب التحليل

أولئك من اذا نصب عنه للاتيات والاختلاف مدعى عليه
المعنى الاصطلاحى المدعى فيكون مدعى في اصطلاحهم ، كيف لا وإحال أنهم اصطلاحوا على
ان اعانل كلام تام غيرى ليظهر فيه لانه السواب محصور في النقل والمعادى على ما يشعر
به كلام المتأخرين في شرح الآداب المصديقية وهذا القائل ليس مطلق في اصطلاحهم وهو ظاهر فوجب

(١) هذه الاردة قوله بحسب المعنى له (٢) شروع في بحث القيد الأخير انه مولانا ، ولوى نور الدين
(٣) معناه قوله يظهر الخ (٤) توجد النقل الآن له

ان يكون مدعى في اصطلاحهم والالفاظ المحصر فتدفع ما أورد عليه اه نور الدين (قوله أولى الخ)
أورد عليه أن القاصي رحمه الله إنما قل ذلك في مقام بيان أن لناظر كيف ينظر معه وما يطلب
منه ، والمصنف ليس في ذلك مقام كيف والمقصود هنا بيان المعنى الفرق التصحيح النقل مع قطع
النظر عن أن يطلب من الناقل أولاً وإنما هو في ذلك المقام في صدر السطر الأول من الكلام
الناقل بالأدوية أي هو المناسب في صدره وهنا غير واقع موقفه ، أقول في هذا المقام نوع منسدة
لأن الداعي إلى ذكره في المقدمة أنه من الالفاظ المستعملة فيما بينهم من حيث أن الالفاظ
من الناقل يتلقى به قصده الحقيقية ملحوظة للمصنف في هذا المقام اه نور الدين رحمه الله
(قوله لأن الظاهر منه الخ) أورد عليه أن قوله الظاهر منه الخ مشعران هما احتمالان أحدهما
لاستعماله سوى ذلك ، ان قل يعتمد على أن الصحة بمعنى التصحيح ، فثبت له بقاء النقل عن
يوثق به في بيان ما في الأصل لا يقدم عليه من [١٩] له مسكتة أقول لا سلم أن قوله

الظاهر منه الخ مشعران هما احتمالان
أول لأن الظاهر إذا كان معروفاً باللام
قد يكون بمعنى القطع كما في حاشية
المطول العلوي وأبعد السلام اللاهوتي
ولولم يهنا احتمال آخر أيضاً وهو أن
تكون الصحة بمعنى التصحيح محذرة
وبه أدرك بعض شرائع الأدب العصبية
ولاحظة في الجذر إلى النقل ممن يوثق
به ، فنظرت هل جاء المصدر اللازم
بعض المصدر المتعدي في موضع من
الموسع ، فلت قد صرح الشيخ الرضي
في الوافية شرح الكافية أن حروفاً وشعراً
في قوله نصالي بربكم الفرق حروفاً وشعراً

أي قول (نسب إلى القول منه) وقوله تصحيح
النقل أولى من قول القاصي لعدم التمثل لأن
الظاهر منه كون النقل صحيحاً ولا يطلب ذلك^(١) بل
يطلب التصحيح وهو اظهر أن ما نسب الناقل إلى
فانقول عنه منسوب^(٢) إليه في نفس الامر^(٣) فله
وترك^(٤) المطلب لأن التصحيح من متعلقات^(٥)
النقل (وللدمي من) هذا أولى من قول القاصي
ما لأن المناظرة إما تكون بين ذوات القول
(نسب منه لاثبات الحكم) أي تصديقي لأن
يثبت الحكم^(٦) المعنى الذي تكلم به من حيث أنه

معنى إحداهما اه نور الدين (قوله هذا أولى الخ) يعني قول المصنف من أولى من قول
بعضهم ما في قولهم وللدمي ما نسب الخ لأن من ذوات القول وما تصبر ذوات القول والدعوى
لا تكون إلا من ذوى القول وفي بعض نسخ المتن وللدمي ما نسب الخ ووجهه أن الدعوى
ليست من ذوات القول في زماننا لأن الدعوى بحيث يوجب استكمال الخصم ذيل حداً وما لا يرجع
بعض إلى استبدال ؛ فهذا السب أماني الموضوع قيد ذوى القول على المتن اه مولوي محمد
عبد الحلي (قوله ذوات الخ) هكذا وجد في بعض النسخ ، وفي بعضها بين ذوى القول ، ولم أجد
مسندة يعتمد عليها فيها ذوات ذوى القول اه نور الدين (قوله لاثبات الحكم) المراد بالحكم

(١) لا لأنه ليس فيه حق بطل منه اه (٢) نقل اه (٣) له إشارة إلى إيراد أورده الباحث وجواب
أوردته عليه اه (٤) ولم ينقل والتصحيح اه (٥) ونسب كونه من النقل ولا بد من التنازل اه
(٦) إشارة إلى أن الأصل واللام في قوله الحكم عهد والعهود هو الحكم فلهي لأن الاثنان خرج مما نحن فيه

النسبة التامة للأفراد المتعلق بها وهو ظاهر اهـ شرح مولانا عمام اهـ آداب حجة شرح عسدية
 (قوله فلا يرد ما قيل الخ) القائل انظر للسلحي به أقول هذا الخوف على سبيل الترتيب ولا نسلم
 أيهما ليسا مدعين لما صرح المحقق البرقي في الحاشية بتقديمه . وشرح العبد بأن الناقص متبع ،
 ومن بعض المصنفين في آدائه على أن المعارض متبع ، ولو سلمنا أيهما ليسا مدعين فهما
 خارجان عن ملاحظة قيد الحجية ، والخبريات مضمرة في استصحاب فلا حاجة الى التصرح بها ،
 ولا حاجة الى الإبقاء الى الترتيل في الكلام إذ يكفي فيه بقوة المقام لانه لما وقع التصرع من
 المقتضين بأنهما متبعان يتبادر الى ذهنك أن هذا الخواب على سبيل الترتيل ، وقد وقع كثيرا مثل
 هذا الترتيل في كتب المحققين كما لا يخفى فادع ما أورد عليه من أن هذا المحب قد آمن بمثل
 به هذا القائل من أن الناقص والمعارض ليسا مدعين في هويهم حتى أحاط بما أحاط ، وما رأى
 أن على هو الكثرة ، ابن قين [٢٠] يمكن أن يقال بأن إيمانه على سبيل الترتيل عن

أثبت ، فلا يرد ما قيل أنه يصدق هذا الترتيب على
 الناقص بالنقص الاحاطة والمعارض ، وما ليسا مدعين
 في هويهم لانه لم يتصدى لاثبات الحكم من حيث
 أنه أثبت ، بل من حيث أنه نفي لأثبت حكم (١)
 تصدى لاثباته انضمام ومن حيث أنه معارضة (٢) لميل
 (مقابل) فما إذا كان الحكم طرأ (أو التنبيه)
 فيما إذا كان حقيقيا غير أولي قال لا يصف بها
 قل عنه (٣) فيه سلامة لأن التنبيه لا يجيد الاثبات
 كما ينبغي . تم كلامه • قل قلت لما كان التنبيه

الكثرة به قلت بموجب كيمولا إجماعا إليه
 في كلامه اهـ نور الدين (قوله لانهما
 لم يتصدى لاثبات الحكم الخ) أورد عليه أن
 الحكم هو معنى الوقوع والادفع الذي
 هو حمدة أسوأ الدعوى ولا ريب أن
 قول الناقص أن هذا الميل باطل ، وقول
 المعارض أن هذه الدعوى ليست بثبوت
 أو تبينها أو أحسن منه أو ما يوجب ثبوت
 مستملان على الحكم بهذا المعنى فهما
 متضادان لانهما الحكم أثبتة ، ولا يصف
 أن الظاهر منه هو التصدي من حيث
 هو ، فالقول بأنهما لم يتصدى له من حيث

هو مجموع ، ومن ادعى قطبه اليان به واجب هو اما غير

لا نسلم أن الناقص والمعارض متضادان لانهما الحكم من حيث أنه أثبت من من حيث أنه نفي
 لانهما حكم الخ فالزم عليه حرج عن قانون الوجوب هذا يحصل حثبه نور الدين اهـ (قوله من قلت
 لما كان الخ) أورد عليه أن هذه الشرطية سلمة لكن الثاني لا ينافي الحكم بالسلامة بل
 يوجب كما لا يخفى وأن لم يحصل الثاني على ما هو المتبادر بل على عدم صحة الارشاد مطلقا فلا حاجة أنه
 يناقض الحكم به لكن الشرطية حيث تم ؟ وكل السؤال بناء على هذه الصاية والخواب اشارة
 الى ذلك المنع ، أقول قد أصاب في قوله كان السؤال الى آخره ولكن أخطأ في الحكم عدم تبادر
 ما عني به من عدم صحة الارشاد به مطلقا لأنه للتبادر منه بقوة النقل اهـ نور الدين (قوله
 لما كان الخ) هذا أراد على ما أفاده المصنف في الهمة بأن قول المصنف فيه سلامة نفس صحيح
 لأن السلامة ارادة سلامة الظاهر فيقيد صحة هذا الكلام بتأويل مع أنه ليس بصحيح لأن أملي

(١) هذا في النقص اهـ (٢) هذا في المعارضة اهـ (٣) أي في التهمة اهـ

لنفسه بالاثبات لا يصح أنفه والحوادث أن المراد بالاثبات عموم الخبر فصيح الكلام والحكم
بالمسألة اه محسن (قوله يمكن تصحيح التعلق الخ) أقول لو وقع بين الحاضر مكان اثباته
لما اضر الى تركه هذه المسألة كما لا ينبغي تدبر هذا له أدل ما فيه (قوله أقول معنى
كلامه أن ادعى من تصدى الخ) أي قصد إفادة مطابقة النسبة لأن التصدي هو التعرض
لشيء بالاثبات عليه كذا في حاشية الخليلي على [٢١] الخ قول فيسلم ان قصد ،

فالقول بالجهة الشرطية ليقصد إفادة
مطابقة النسبة بين أطرافها وإن كان
يعيد مطابقة النسبة بين أطرافها
أعم من القصد إذ قد يحدث بدون
القصد كإل قولك أنا سميت في حاشيتك
عند قصد القصص جيد التوثيق أيضا
التي نفس يتصور كما حقق في موضعه ،
فادفع ما أورد عليه من أن له عن ظان
معيد مطابقة لاجل تصديقه لا فادفعه ، كما
يصدق عليه أن يصدق عليه التصدي
فذلك التعريف لا لا حائل تحته اه
بور الدين (قوله ثم ادعى أن شرع
الخ) أقول لما كانت المقدمة مسوقة
لبيان تعريفات الألفاظ المستعملة فيها
بشأن وما يتعلق بها ، أورد الشارح
تقسيم المدعى الى المطلق والمستدل
عند تعريفه ، لأن التقسيم من جهة
التعريف ومتعلقه ، ويصل أيضا من
هذا التقسيم تعريف المطلق والمستدل
المدعي هما من الألفاظ المستعملة وما
بشأن كالاتي به هو هذا المقام ، فادفع
ما أورد عليه من أنه كان المناسب أن
يذكر عند الكلام على التاميم

غير بعيد بالاثبات لا يصح تعلق قوله بالتنبيه بقوله
لأنه الحكم فكيف حكم بالمسألة التي هي إرادة
حلال الظاهر . قلت يمكن تصحيح النطق بإرادة
عموم الجاز (١) والاثبات من براد بالاثبات يمكن
(٢) الحكم في دهن الخاطب وذلك (٣) قد يكون
بالاثبات (٤) وقد يوجد بالظهور (٥) ثم عرف مولانا
عصام الملة والدين في شرحه لمقالة المضدية للمدعي
بقوله هو من يريد مطابقة النسبة الواقعة ، وقيل (٦)
فيه نظر ، إذ هو يصدق (٧) على كل من قال بحمل
لأفادتها كلها الصدق بالاتفاق ولكن يصح الإذني
بها الصدق كأطراف الشرطيات فلا يكون التعريف
مطرد (٨) . أقول ، معنى كلامه من المدعي من تصدى
نفسه لإفادة مطابقة النسبة المحرمة لواقع على أن
أطراف الشرطيات حين كونها أطرافها ليست
بحمل (٩) ثم للمدعي أن شرع في الدليل الآتي
(١٠) يسمى مستدلا ، وإن شرع في الدليل الظلي يسمى
مطلا (١١) وقد يتصل كل منهما (١٢) مقام
الأخر بمعنى التمسك بالدليل مطلقا (١٣) والناسل

قد ذكره ههنا لم يكن لاندفعه اه بور الدين (قوله يسمى مستدلا الخ) مثال الدليل الآتي قوله

(١) هو اودة المعنى المجزئ الذي يكون للمعنى الخفي من إرادته اه (٢) حد مأخوذ من الأدب الباقية اه
(٣) أي التمسك والحكم اه (٤) هذا في نظري اه (٥) هذا في القديسي اه (٦) يعني الصدق اه
(٧) اه يصدق عليه بهيد مطابقة النسبة الواقعة (٨) أي حاشا اه (٩) خبرها من الحكم اه (١٠) هو
الاستدلال من المطلق على الحق اه (١١) هو الاستدلال من الحق على المطلق اه (١٢) في الاصطلاح اه
(١٣) أي سواء كان إثباتا أو نفيًا اه

في اثبات هذا متضمن الاخلال لانه محمول وكل محمول متضمن الاخلال فالتعص على المحمل فيها انتقل من وجود المحمول الى وجود التعلق ، ومثال الدليل الذي عكس هذا يعني قوله في اثبات هذا محمول لانه متضمن الاخلال وكل متضمن الاخلال فهو محمول . وبسببه الأول يلتصق والثاني لم يفتل بمجرد اصطلاح اه يحصل (قوله لئى الحكم الخ) فقد قبل عن شارح هذا حاشيتان : احدهما ان المراد بالذي اظهار انه غير ثابت عندى بالمدعى الذي يريد اثباته ، وورد عليه ان الذي عليه قط هذا المدعى في كلام أحد من النظار وعبرهم عن برئى بهم في فهم هذا ونحوه ، والقول بأنه معذور به ، والسامع من بشرط كاهو الحق يستدعي بيان انما عث على صرفة عما هو لتدبر منه .
أول راد أنه معذور به ، والسمع ليس بشرط كاهو الحق ، والاعتد على هذا هو أن السامع لم كان عمدة الاعاث وناسها والمانع رأس الشاخصي ورتبهم ههنا هو تعريف على حدة مع دحوله في التعريف الأعم أولى ههنا بانه لكن الأولى حيث تقدم التعريف الأعم . وثانيهما يمكن أن يكون المراد من الذي دفع [٢٢] الحكم بالعلامة أو النفس والذليل يشتمل

المدعى والنقص دون السامع ، وأورد عليه أن الحكم لا يكون مدفوعاً بالنقص لانه قدح في الدليل المعروف ، ولا يبرم من القدح في المنزوم الفصح في الآدم ادحار أن يكون نعم فيجوز أن يكون متحقق في حدس المنزوم الخاص . أقول المراد بدفع الحكم بالنقص دفع ثبوته بالذليل الذي أراد لشمول انشائه لادعائه مدعاه فأنزل هذا خلاصة حاشية نور الدين اه (قوله احدى) أي الخصم بطريق

من نصب فيه ليه) أي لئى الحكم الذي لا يخلو للمدعى (خلاصة دليل عليه) (١) هذا يصدق على للنقص (٢) منط (وقد يطلق على ما هو أم) (٣) وهو كل من تكلم على ما تكلم به (٤) المدعى لم من أن يكون مانعاً أو مانعاً أو معارفاً (والدعوى ما) لئى قضية (يشتمل على الحكم) اشتمال الشكل على الجزء (لتقصود انشائه) (٥) بدليل (أو اظهاره) (٦) بالنسبة ، وبه أنه قد يكون الحكم

ذكر الخاص ورتبة العام ، فافهم ما ورد عليه لا يدخل فيه المدعى

من تكلم على ما يشكك به الناقض وهو السائل بالمدعى الأعم قطعا اه نور الدين (قوله اشتمال الشكل على الجزء) بالافاق ، وأما ما وقع في مسودة التخرج من طبعان القلم من قوله على مدعى الامام خر الدين كرازي فصرح عليه الخط بعد ما ظرها ظرافتها وعلم عدم استقامته وقد بقي في بعض النسخ التي سمعت قبل النظر الثاني والآن لم يرحم مدحه بضمه عليها هو فيها واعباد الذي تمكن الخبث في طبعته أطلال الكلام في ترجمه واخرى على اشراج حاشية في توجبه قضية كاذبة في صرب الخط على بعض تلامذه اه نور الدين (قوله لتقصود انشائه الخ) أورد عليه أن هذا ظاهر في التقدير وذلك مما لا يخفى اليه في معرفته مع فيما سبق . أقول انما قدر اظهاره مع أنه سمعي عنه ماضى من التأويل في اثبات الاشتمال بأن تلك الصارفة تحتل الوجهين مع أن فيه

(١) وان كان نصب المدعى اه (٢) لئى المانع اه (٣) من التعريف الأول اه

(٤) بالذوال اه (٥) ان كان طريقا اه (٦) ان كان ههنا

نفسا وهو من المصنفات أنه نور الدين (قوله ويمكن أن يقال الخ) لا يبغي عليك ما فيه من الضعف لأن التعريف إنما يكون للمطلوح أعم من أن يكون مورد المناظرة أولا ، ولعل الخارج أشار بهذا القول إلى عدم تقدير أنه مولانا مولوي محمد عبد الحى رحمه الله تعالى (قوله ومن حيث أنه قد يكون كليا قاعدة وقانونا) ومن حيث اشتغالها على الحكم قسمة ، ومن حيث احتياجها لصدق والكسب حرا ، ومن حيث إطلاقها للحكم إحصاء ، ومن حيث كونها جزء من الدليل مقدمة ومن حيث أنها تطلب بالدليل مطلقا فالسمى واحدا وان اختلفت الصلوات باختلاف الاعتبارات أنه آداب باقية (قوله قاعدة وقانونا) أقول إذا كانت قد تقيلية فلاحت عليها كون بعض المسائل حرجية وإذا كانت تحقيقية فلتظور كون القصبة كية بناء على ما قبل الحرجية إلى السكيات أنه أمكن ما فيه (قوله والمطلوب أعم من الدعوى) [٢٢]

وما هيها تعلم بالتعارف وتصدق كالقضايا التي تطلب بالدلائل بخلاف الدعوى فلها تصديقه هنا آداب باقية (قوله لما يطلب به التصورات الخ) التصور ينقسم إلى التصور بحسب الاسم وهو تصور الشيء باعتباره مفهوما مع قطع النظر عن إطلاقه على طبيعة موجودة في الخارج وهذا التصور يجري في الموجودات قبل العلم بوجودها وفي المصنوعات أيضا والغالب له ما الشارحة الاسم ، وإلى التصور بحسب الحقيقة أهى تصور الشيء الذى علم وجوده والمطلوب هنا التصور بالحقيقة أنه آداب باقية (قوله مثل قولهم الانسان الخ) ورد عليه أن ما يطلب به التصور

للدعى بدعيا أولا ، ويمكن أن يقال إذا كان الحكم كذلك لم تنطبق للمناظرة لأنه لم يكره إلا بمجادل أو متكابر (ويسى ذلك) من حيث أنه يرد عليه (١) أو على دليبه (٢) الكزال أو البعث (مسئلة وصحناو) من حيث أنه يستند من التلبيس (تبعية (٣) و) من حيث أنه قد يكون كليا (قاعدة وقانونا) والمطلوب أعم (من الدعوى) (تصورى) ككيفية الانسان مثلا (أو تصديق) مثل العالم حادث (ويسى (٤)) من حيث أنه موضع الطلب كانه يقع فيه الطلب (مطاب أيضا وقد يقال للطلب (٥)) دون المطلوب (لما يطلب به التصورات) مثل قولهم الانسان ماهو (والتصديقات) كما يقال هل العالم حادث

والتصديق إنما هو تلك الكلمات لا ذلك القولان ، أقول قد نصح الشارح فليس سره وذاك المتأين اعنادا على ظهور المراد ، ولأن أكثر كتب المحققين مثل تلك النسخ واقع كما لا يبغي على من حالها أنه نور الدين (قوله والتصديقات الخ) تصديق أيضا ينقسم إلى التصديق بوجود الشيء فيه ، وإلى التصديق بشرته فغيره والمطلوب للأول هل البسيطة ، والثانى هل المركبة ، إن قيل أى من هذه المطالب مقدم على آخر ، قلنا مطالب ما الشارحة متقدم على مطلب هل البسيطة فإن الشيء ما تصور مفهومه لم يمكن طلب التصديق بوجوده كما أن مطلب هل البسيطة متقدم على مطلب ما حقيقة إذ عالم يعلم وجود الشيء لم يمكن أن تصور من حيث أنه موجود ، وعلى مطلب هل

(١) عن فى المناظرة (٢) عن فى الحق والنسب (٣) ومطابقا أيضا (٤) (٥) المطالب

(٥) أى قد يطلق لفظ الطلب على مطلب التصورات

الركبة اذ عالم يصدق بوجود شئ في نفسه لم يصدق ثبوت شئ له ، ومنه يعلم تقدم مطلب ما اشارت
 على مطلب الحقيقة ومطلب دل الركبة اذ التقدم على التقدم على التيق متمم على ذلك التيق
 ولا ترتيب ضروري بين اطلية الركبة والماتة بحسب الحقيقة لئلا يكون الأولى تقديم الماتة كما
 لا يحق اه آيات ذاتية (قوله كثر حلت الوحد الخ) وكذا تعريفات العلم ، تحصيل المقام بحيث
 يعلم المراد أن العلم مهم هو الوجود بالثبات العين ، والعلم بالثبات العين وهذا تعريف عند
 المتكلمين ، وفائدة ازدياد قفا [٢٤] العلم لتبني على أن المعرف هو لوجود خارجي

ولما كان (١) اكتساب لأطوار التصوري التعريف
 واكتساب التصديق بالبدل وكانت التصورات
 مقدمة على التصديقات قدم (٢) تحصيل التعريف
 بحيث يعلم منه تعريف أقسامه قال (ثم التعريف
 اما حقيقي يعتمد على تحصيل صورة غير حادثة فان
 علم وجودها (٣) فيحصل الحقيقة) أي فهو تعريف
 بحسب الحقيقة (٤) والا فيحصل الاسم ، واما لفظي
 يتصده به تصدير دليل اللفظ (٥) اعلم ان التعريف
 اما أن يحصل في التحق صورة غير حادثة أو بتدبير
 صورة حادثة (٦) مما عدها ، الثاني لفظي ادلالته
 معرفة كون اللفظ بلزا معنى معين كقولنا الفصخر
 الأسد وذلك قد يكون معرّفا كما ذكرنا وهو
 الا كثر وقد يكون مركبا كترميزات الوحد حيث
 صرح المصنف بها لفظية ، والاول اما ان يحصل في
 التحق صورة يعلم وجودها بحسب نفس الامر

اذا المتكلمون مكررون لوجود القضي
 وهذا تعريف دوري لأن الثبوت
 مرادف للوجود وهو تقدم فكان
 كتر تعريف الشئ نفسه ، وقد عرفت
 الوجود بالذي يمكن أن يحبر عنه والعلم
 بالذي لا يمكن أن يحبر عنه ، وهذا
 التعريف أيضا متضمن للدور لأن
 الامكان المأخوذ في تعريفه صابرة عن
 سلب الضرورة من جانب الوجود والعلم
 فترجموه اوقوف على الامكان الموقوف
 عليهم يؤكد عرفت مصمهم بغيره المشتمل
 على الدور ، فدا عرفت ان التعريف
 كلها مشتملة على الدور عرفت انها
 تعاريف لفظية كتر تعريف الفصخر بالاسد
 وكما انك مايتنا لمحصل انما والتصيل
 مقام آخر ، وان شئت رتبة التوضيح
 فارجع الى حاشية أي وأستدعي مقام
 المتقين ادخله الله في أعلى عليين على
 شرح التعريف المفيد لما يريد المراداه

مولوي محمد عبد الحى (قوله والاول اما ان يحصل الخ) ذكر في التلويح

الناحية الحقيقية قد تؤخذ من حيث انها حقيقة ، سوى الاسم وملاحيته الثابتة في نفس الامر
 وتعرفها بهذا الاعتبار حقيقي آتة ، وفل شرح الاسلام في حاشيته عليه افراد من النادة في نفس
 الامر الثابتة في الخارج نظرا الى انه الكلل * أقول هذا هو المراد من نفس الامر الواقع في
 كلام الشيخ قدس سره ، فاصح ماورد عليه من ان الوحد المعبر في الحقيق المقابل للاسمى

(١) تجهيل بآتي اه (٢) جزء لفرما اه (٣) في الخارج أو نفس الامر اه

(٤) تحصيل له أجله المصنف وجه الله له (٥) من قبل اه

انما هو الوجود الذي في الوجود لذا أطلق بفهمه الوجود الخارجي كما نص عليه المصنف في حواشي التسمية ، فمثل ذلك الوجود على نفس الأمر انتهى هو أعم من الوجود الخارجي كما نعلم انه نور الدين (قوله أولا الخ) أورد عليه أن قوله في لا يحصل الخ تصح الأعم بالأخص فان غير معلوم الوجود أعم من أن لا يكون موجودا أو يكون موجودا لكن لا يميز وجوده ، وفيه عالا يبغي على أن تعريف ما بحسب الاسم لا يكون حاصلا لعدم سايه ما كان موجودا لكن لا يميز وجوده .
 أقول ذلك التصح ملاء على الأعم ، لأعني فيكون للمنى مان لا يحصل في الأعم الأغلب الأصوره الخ وليس ذلك مقام تعريف حتى يحاط على حاصته ، ومثل ذلك التصح واقع في التعددية ، ويقص بالتصحيح قال الحلواني في شرحه : يجوز أن يكون التعيين بخصف على اعتبار الأعم الأغلب حتى لا يرد أن النص لا يخص بالتصحيح بل قد يكون شاهدا لاسلام محل آخر انه مولانا مولوى نور الدين (قوله وثاني بحسب الاسم الخ) [٢٥] حاصل الكلام أن التعريف

أن لم يكن المطلوب به تحصيل صورة غير حادثة بل تحصيل صورة من بين الصور المحددة والاسماء اليها حتى يلوغ أن اللفظ موضوع لثابتها كان تعريفها لثابتها وان كان المطلوب به تحصيل صورة لم تكن حادثة كان تعريفها حقيقيا وهو لا يخلو لما أن يكون ذاتيا بحدوثها أو عرضيا كذلك أو مكتنفا عليها ، وهي الخواص اما أن يكون محاصلا وجوده أم لا فان كان التعريف بالثاني التبع بها علم وجوده

كتعريف الانسان به حيوان مطلق أولا فلا يحصل الامور لا وجود لها^(١) لا بحسب الاصطلاح من^(٢) الساميات الاعتبارية كتعريفها كالكتابة^(٣) مأهالظ ومع لى ، مرد فالاول تعريف بحسب الحقيقة والثاني بحسب الاسم ، وقد أشار المحقق الطوسي الى أن التعريف العقلي يناسب الكلمة ، والحقيقي مبيها ، لا يقال قسم^(٤) الحقيقي ان مذهب بحسب الحقيقة وان مذهب بحسب الاسم قسم الى منه والى غيره ، لانا نقول أريد للمصنف قدس سره بالمعنى ما يجد معرفة ماهية الشيء أم من أن تكون تلك اللاحية

بحسب تقديرين التعريف لاسم قسم للمعنى وقسم للحق المان فما حسب العلامة الذهنية الى شرح الشرح وفي شرح المحتاج أن الاسم هو العقلي فهو مائة على عدم الفرق ومثله انهم قد أطلقوا الحقيقي مقالا لعقلي وقد أطلقوه مقالا للاسمي فزعم أن الاسم هو العقلي وان بين التعريف الحقيقي والتعريف بحسب الحقيقة تمايزا وذلك أعم من هذا عند اصمحل ، يراهي من أن يقسم الحقيقي الى ما بحسب الحقيقة وإلى ما بحسب الاسم قسم انتهى الى نفسه وإلى غيره انه كذا بديه (قوله وقد أشار المحقق الطوسي الخ) فلما حصل رمانا لارال كلسه واحدا في حاشيته على شرح المواظ قد طال الكلام في التعريف العقلي ، ذهب الخارج ومن تبعه الى أنه من المطالب التصديقية متمكين بأنه لو كان من المطالب التعريفية لزم حصول الحاصل لحصول التصور مائقا ، وأما خبر بأن الصورة حادثة في الخواص لا في المفردة فانها عند

(١) في نفس الأمر اهـ (٢) بياية اهـ (٣) عند الحقيقة اهـ (٤) مبيها اهـ

روايل الالتفات تولد من المفركة وثيق في الخرافة ثم ان حدث الالتفات اليها تحصل مرة أخرى في المفركة والقصود هذا الحصول لا الحصول السابق مع أن التعريف المقتضى يكون حيث عشا لغويا خارجا عن وظيفة أهل المقتول ، وذهب للفتق استزائي ومن ذهب الى أنه من المطلب التصوريه راعى عدم الفرق بين وبين التعريف الاسمي ، ومن الذين أن التديهي يحتفل التعريف المنطقي ولا يحتفل التعريف الاسمي وذهب بعض النظام من المحققين الى أنه من المطلب التصوريه والقصود من الالتفات الى الصورة المخرجه . أي عرس المخرجه تصور المخرجه في المفركة مرة ثانية متمسكا بأن القوم عللوا تقدم ما الاسمية على جميع المطلب أنه ما يهم معنى اللفظ لا يمكن التصديق بوجوده ولا ينشئ طلب حقيقته ولا التصديق به في المفركة وهذا إما يتم اذا كان التعريف المنطقي داخل في مطلب ما ، وأما قول أن التعريف الاسمي مطلبه ما الاسمية وبه يهم معنى اللفظ لا بالتعريف المنطقي فانه بعد تصوره فانه لم يكن التعريف المنطقي داخل في مطلب ما لا يتم ذلك التعديل مع أن من قال انه من المطلب التصديقية لا يسكر كونه من مطلبه لكن ذهب الى أن ما له التصديقي ، فذهب بعض الأفاضل الى أنه من المطلب التصوريه زعمانه انه بعد تصور الموضوع له من حيث انه معنى اللفظ ، وأما خبرنا به [٢٦] حيث يكون من البحث القدي به ونحوه

موجودة أولا وبما هو محسوب الحقيقة ما يبيد معرفة الحقيقة للوجود^(١) وبما هو محسوب الاسم ما يبيد معرفة الحقيقة للاعتبارية^(٢) الاصطلاحية كما يظهر لك من وجه اللفظ^(٣) ثم الشيخ ابن الحاحب ذكر في تعريف التعريف المنطقي قوله بأنه يظهر

المقام أنه اذا سئل عن أمر ذهبي فقبل ما الوجود مثلا قبل ما يكون فاعلا أو مستلا من شأنه أن يحصل منه لسائل احضار معنى الوجود والالتفات اليه من بين الصور المخرجة وأن يحصل له التصديقي بأن لفظ الوجود موضوع لهذا المعنى فاذ قبل ذلك في القوم المخرجه بالقصود من التصديقي

ولن كان تصوره حاصل في صبه لا يطرأ رباب تلك الصاحبة مقصور على الالفاظ وادخل مرادف ذلك في العلوم العقلية فالتصور منتهى مفهومه هذه العلوم وان كان التصديق حاصل في صبه وقد أتت بها الكلام في هذا المقام فانه مماثلت فيه الاقدام انتهى حاشية نور الدين (قوله ما يبيد معرفة الحقيقة للوجود) أورد عليه أنه لم ير ما هو محسوب الحقيقة معيد معرفة الحقيقة للوجود بل أراد به مفيد معرفة الحقيقة للمعلوم الوجود كإبدال عليه قوله فان علم وجودها ، قل قل هل لفرق بينهما قلت نعم فان الحقيقة الموجودة أهم من المعلوم الوجود كما لا يخفى ، فان قيل كانه أراد بذلك إياه قلت حيث تدعى الحقيقة للوجود العلم بالمعلوم الوجود بواسطة بين وبين مذهب الاسم على ما مر به وبظهر ذلك من وجه الصطحة أقول وأراد بالحقيقة الموجودة المعلوم الوجود كإبدال عليه قوله فيما سبق الآن يحصل في النفس صورة علم وجودها ولا يبقى الحقيقة الموجودة المعلوم الوجود بواسطة له هو داخل في قوله ما يبيد معرفة الحقيقة للاعتبارية الاصطلاحية لأنه أراد به الحقيقة الغير المعلوم الوجود التي هي أعم من تلك الحقيقة بطريق ذكرنا خاص وأرادة العام انه نور الدين (قوله ثم الشيخ ابن الحاحب الخ) تمثيل المزمع أن الشيخ جمال الدين رحمه الله عرف التعريف

(١) سألوه الوجود في نفس الأمر به (٢) في غير معلومه الوجود به (٣) أي لللفظ لا للصور به

اللفظي بأنه تعريف بطريق أظهر من التعريف مرادف له كتحريف المصغر بالأسد ، غاصها بترادفان
 لكن الثاني أظهر ، ويرد عليه أن الترادف من صفات الفردات كما يظهر من كتب الحكمة فلا
 توصف بها تعريف الوجود المركب المنظمة فلا يكون تعريف للتعريف باللفظي ، ما عدا خروج التعريفات
 للمركبة ، ويحجب عنه لمن التعريف المركب وأن كل في الواقع مركبا لكنه يستمر منه المجموع وقت
 التأثير فكان من قبل الفردات فتوصف به ، وفيه ما فيه فائس ، وتنتج القام أنه قال صاحب
 الآداب الفانية في بيان أسرار التعريف باللفظي فهذا التعريف قد احتجب فيه فترد حاجة الاطراد
 فيه وحور طائفة أخرى أعينته ، وكل الرسمى عند المصنف هو التحوير كما يشعر به اخلاق
 التعريف انتهى ولعلك تظنت بالتأمل أن وجه العبدول عن تعريف ابن الخياط ما ذكره هنا
 الدار لا ما نقله الشرح اه مولوى محمد عبد الحى رحمه الله (قوله يظهر الخ) أورد عليه أن العبدول
 من ذلك كما هو باعتبار قد الترادف كذلك [٣٧] باعتبار قد الاطوار فلا يظهر

بذلك وجه باعتبار هذا قيد به أقول
 ليس العبدول عن ذلك باعتبار قيد
 الاظهر لأن ذلك القيد المذكور في
 تعريف المصنف أيضا لكن لا بذلك
 القيد بل بما يؤدى مؤذاه وهو قوله
 يصير مدلول الماهة لأن ذلك التفسير
 لا يكون الا لفظ ظهر اه نور الدين
 رحمه الله (قوله والدليل الخ) اضم أن
 الدليل لنا على صرف كقولنا للعالم
 يمكن وكل يمكن له مؤثر وإما مركب من
 القتل والخل كقول الرصود عمل وكل
 عمل لا يصح الإسمية لقوله عبه الصلاة

مرادف يرد عليه أن تعريفات الوجود لفظية مع أنها
 لا توصف بالترادف لأن الترادف من أوصاف الفرد ،
 والخطوب منه أنه اذا قصد التأثير بلفظ مركب لا يتصل
 به تعينه بل يستمر المجموع من حيث هو مجموع
 فيوصف بالترادف حكما ولا يعنى عليه من التكميل
 فظهر بذلك وجه العبدول من ذلك الى ما ذكره قدس
 سره ، ثم عرف الدليل وقال (والدليل هو المركب
 من قسمتين المأدى الى مجموع نظرى) وهذا
 التعريف أولى من التعريف المشهور (١) وهو

والسلام و اعم الأعمال بالنياب : وأما لفظ الصرف فحال لا نقل الصرف لا يصيد العلم الا بعد
 العلم بصدق القول ^{والتحقق} وأعلم بصدقه لا يستعاد من النقل على هذا التقدير والام يكن قليلا
 صرفا بل لابد أن يستعاد من النقل فإلزم الضرر وهو باطل ، ومن ثلث القصة أراد بالنقل الصرف
 ما يكون مقبضاته القريبة عقلية كقولنا مركب الأمور به عاص قوله تعالى [أعميت أسمى]
 وكل عاص يستحق القربة لقوله تعالى [ومن يحسن لغة ورسوله من له برحهم] اه نور الدين
 (قوله من عاصين الخ) وأما قال من قسمين ، إشارة الى ما هو التحقيق من أن الدليل لا يترك
 في الحقيقة الا من قسمين لاسم عاصيا ، وهذا قال بقياس المركب من القضايا في الحقيقة أقبض له
 قاسمية (قوله فتأدى الخ) احتراز عن المركب من القسمين لارادة خطأ الديهي لأنه لا يسمى
 دليلا على نفسها ، ومن اطراف هذا التعريف أنه مشتمل على الطل الاربع فالمركب إشارة بالانتماء
 الى المركب الذى هو العاص والى الطبيعة التركيبية التى هى الصورة وقوله من قسمين إشارة الى المادة

وقوله للتأذي إشارة إلى الثبابة له قسمية (قوله بالنسبة إلى لوازمها الخ) أي أن الملزوم لما أن يكون بحيث يلزم من تصوره تصور اللزام كمتصور الأريسة المرومة للروحانية ولا يكون بحيث الخ من لا يحصل الجزء بالزوم إلا بعد تصور اللزام والمزوم فإنه جهما كمتصور الأساس الملزوم لتصور قابل العلم فالأول يسمى لازما بها بل هي الأحسن وهو الراد عنها ، والثاني الآدم الذي بالمعنى الأعم اه (قوله وإن أمكن توجيه الخ) ويرد على هذا التعريف إيراد آخر : منها أنه يصدق هل ما إذا جعلت المادوية المرتبة لاسمح بالقوة القسمية وانتقل ذهبه منها إلى الخلق دحضه مع أنه لا يسي دلا على عدمه ، ومجابهة من المراد بالزوم المزموع بطريق النظر وهذا الأسى به نحو فيه متف ولقد شرحنا المرام في شرح التصديقه حصل انك العلم فاعطوه وتشكر اه ، ولوى محمد عبدالحى (قوله كما يستلزم الخ) كلمة من عدمه من في مقام الاستكشاف كما قال يلزم من تصور الحرف تصور المزموع ، وقد تستعمل فيها لا ككتاب فيه كما قبل يلزم من تصور الأريسة تصور الرغبة فالمعاداة لا ككتاب بها صير [٢٨] ظاهر اه بور الذي (قوله فإن حل الخ)

ما يلزم من العلم به العلم بشيء (١) آخر فانه (٢) ورد على ظاهره للزوم انك بالنسبة إلى لوازمها البينة (٣) وإن أمكن توجيهه بأن المراد بالعلم التصديق ، والنسبة ما يلزم من التصديق به التصديق بشيء آخر بطريق الاستنباط كما يستلزم من كلمة من ، فإن حل ذلك التعريف (١) على تعريفه الدليل القطعي (٥) البين (٦) الاتجاج ، بمعنى الاستلزام ظاهر ، وإن أريد به التقدم كما

أعلم أن المزموع الواقع في تعريف الدليل يراد منه المزموع العلمى بمعنى انه يلزم من العلم بالعلم العلم بالعلم بالعلم ويرد عليه ان المزموع العلمى متف فانه يقع كثيرا أنه يتم الدليل مع جهله بالعلم ، وهذا كثير في الاشكال الخفى الاتجاج وفي الشكل الأول قابل كما في المثال في اللادة يقول الصد المتعريف على انه ان المراد بالزوم بعد علم المذراج الأصغر تحت الأوسط والأوسط تحت

الأكبر في القياس التقتراني ، واللازمة بين عدمه والثاني في القياس الاستثنائي الاصلى ، والاحتمال سويا في الاستثنائي الاحتمالي والزموم الكدائي متعققي في جميع الدلائل والأشكال ، وهذا الخواب مثل الخواب الذى أورده المحققون في دفع الإيراد الوارد على تعريف القياس كما يظهر لك من ملاحظة كتب الحكمة فتصل أنه ان أريد بالزوم المزموع المذكور فعنه وجوده ظاهر في جميع الاشكال سواء كانت بينة أو خفية وإن أريد به المزموع المطلق فعنه وجوده غير ظاهر في الاشكال البينة أيضا كما قد عرفت ، هذا أفاد التلارج من أنه ان حل التعريف على تعريفه الشكل الأول فعنه ظاهر والا لاء لظاهر أنه يحكم معكرا لعل انك العلم يحدث أسرا يكشف به مرام السارج العلم اه ، ولوى محمد عبدالحى (قوله لقطعي الخ) فيه أن القطعية بما لا دخل له في ظهور معنى الاستلزام بل تكفه حله على تعريف الدليل البين الاتجاج فإن ذلك الدليل مطلقا ملزم للعلم بمعنى التصديق عامة ما في كتاب أنه ان كان قطعيا ملزوما

(١) وهو المسمى له (٢) وجهه للتأذي اه (٣) دليلي الأسى اه (٤) أى للشهور اه (٥) كالشكل الأول اه (٦) التركيب من التفت القطعية اه

للقين وإن كان ظاهراً فلفظي فأجل اه أعلمت بأية (قوله حل الاستلزام على المناسبة الصحيحة
 لا يقال الخ) أورد عليه أن هذا المعنى ليس عند من القوم في حله بها على ذلك ما عرفت
 من عدم جواره في التعريف ، ولقولنا بعد صرح بالمصنف بما يجمع لو كان له اختصاص بهذا
 القول بل يتجه أولاً على المصنف وثانياً عليه من حيث أنه رضى به * أقول لا شك أن استعمال
 القوم في هذا المعنى شائع رائج في العرف فانه للعلم في أنواع علاقتهم بالقرى عدد من أصحاب علم
 الأصول وأرباب علم اليان حيث ذكرنا أن المراد بالاستلزام التسليم والتزام النافع والقوم
 ما يقتل به من المزمع إلى الالتزام في الجملة ، ولما كان هذا المعنى شائعاً رائجاً في العرف فكان لفظ
 الاستلزام دالاً عليه فيجوز إرادته في التعريف [٢٩] عند قيام القرينة والعريضة

هو الظاهر (١) حل الاستلزام على المناسبة للمحكمة
 للانتقال لأصل امتناع الاشتراك كما صرح بالمصنف
 قدس سره في حاشية شرح المختصر ، ولا يرد شيء
 من ذلك على هذا التعريف (٢) حتى يحتاج في
 الجواب إلى التكافؤ ، لكن في أنه لا يقتل الدليل
 القاسم (٣) حيث لا يكون مؤدباً إلى المطلوب وأنه
 قد يتركب الدليل من أكثر من قصتين ولا يشوبه
 التعريف ، وجواب الأول (٤) أن اللام في لتأدى
 لفرض : أي ما يكون تركيبه لفرض لتأدى أم من
 أن يكون ذلك الفرض بمسند التركيب حاصلاً (٥)
 أولاً ، وجواب الثاني أن الدليل للتركيب من أكثر
 من قصتين في الحقيقة دليلاً أو أدلة ، إذ التحقيق

الظنية هاتمة وهي حكم العقل بعدم
 استقامة الكلام بدون إرادته عند
 حل الدليل على التعميم اه نور الدين
 (قوله على هذا التعريف الخ) بها
 بحث أورد به بعض أئمة النظار وهو أنه
 لاحظه في مصالح نصب الدليل على
 مطلوب واحد بعد إقامة دليل عليه
 سها في العلوم المناسبة وليست شعري
 كيف يصدق هذا التعريف عليه
 اد بعد ما نصب الدليل عليه لم يبق مجهولاً
 حتى يصدق عليه أنه لتأدى إلى مجهول
 نظري ، وأيضاً فاحتلت الآراء في أنه
 هل يمكن الاستدلال على البديهي ؟
 فنيل لا يمكن لأنه أصح حسب فيها
 لا يجب له في البديهي الأول أو وضع
 غير البديهي مكان المصنف فيها لا يكون

كذلك ، وقيل يمكن قياساً على النظري فالعلوم الشرعية وقد آثره المصنف في شرح مواقف
 حيث جرى عليه في ذلك مع أن تصوير النظم البديهي بما لا يكون معتمداً في حصوله إلى نظر
 لا يمكن حصوله بالنظر أيضاً لا مع إليه دون ذلك اه أدب باقية (قوله وأنه قد يتركب الخ)
 أورد عليه أنه لا بأس أن التعريف لا يقتل ما للماضي من صدق التركيب من شئين على تركيب
 من ثلاثة أشياء أما يوجد اثنين في ثلاثة * أقول هذا جواب آخر عن البحث المذكور في الشرح
 المذكور في حواشي أدب الحقي اه نور الدين (قوله إذ التحقيق الخ) أورد عليه أن به

(١) من الاختلاف اه (٢) أي ليس بالمصنف اه (٣) باختلاف شرط من شروط الاشكال كما اه كانت
 الكبرى مثلاً جزئية في الشكل الأول بأن قوله هذا حيوان وبعض الحيوان مرس اه (٤) المعتبر بقوله
 لا يقتل الخ (٥) وفي الدليل فحاشاه يكون الفرض لتأدى إليه وإن لم تحصل اه

لشعره ، بأنه قد آمن بعدم تناول التعريف إياه وقد عرفت ما فيه . أقول معهم لم يؤس به ، فأجاب بما ذكر في سوشى الأدب لطيفة ، وانشراح أجب على تقدير الإيماء . فهو حوال على تقدير القسليم له نور الدين (قوله حسب) قال المحقق الفخرانى القياس المنهج المطلوب واحدا لا يكون مؤلفا بحكم الاستقراء الصحيح إلا من مقدمتين لأزيد ولا أقص لكن ذلك القياس قد خسر مضمنا أو احداهما إلى المكسب قبلى آخر وهكذا إلى أن ينتهى إلى المادى المسماة أو الدينية فيكون هناك قياسات مرتنة عمدة لقياس المنهج المطلوب فهو ذلك قياسا مركبا اه شرح سلم العلوم مولوى حدة الله رحمه الله في علم المنطق (قوله فيهم المورد الخ) اما قال بهم لاحتمال أن يراد بالمقدمتين [٣٠] قصتان أو يراد بالمقدمة مطلق الجزء على طرفي

أن التليل لا يتركب إلا من قصبتين حسب ، وقوله من قصبتين أولى من قول البعض من مقدمتين (١) إذ المقدمة في المشهور مضمرة بما حمل جزء التليل فيهم المورد . ثم اعلم أن هذا التعريف على رأى الحكماء ، وثما على رأى الأصوليين فهو ما يمكن التوصل بصحيح النظر في أحواله إلى مطلوب حبرى كالعلم مثلا فانه من تأمل في أحواله بصحيح النظر أن يقول (٢) انه متغير وكل متغير حادث وصل إلى مطلوب حبرى وهو قورنا العالم حادث ، قصد الأصوليين العالم دليل ، وعند الحكماء مجموع العالم متغير وحاصل متغير حادث (ون ذكر ذلك) للركب من قصبتين (لإزالة حياء الدينى)

ذكر الخالص وإرادة العلم له نور الدين (قوله أما على رأى الأصوليين الخ) أورد عليه أن التليل على رأيهم كما يمكن التوصل بصحيح النظر في أحواله يمكن التوصل بصحيح النظر في ما كالتقسيمات الغير المارة فعليه على رأيهم بذلك مبداء ما لا يخفى . أقول التعريف الذى أوردته للشارح سوى على ما بعهم من ظاهر كلام المحقق قصد الدين في شرح المنعصر لأن المحقق من انحصار الدليل عند الأصوليين في المورد حيث قال : اعلم أن الحاصل أن الدليل عندنا على ثبات الصانع هو العلم اه نور الدين (قوله ما يمكن التوصل الخ) قال الشارح بما قلناه لما كان التوصل إلى المطلوب القى هو

المطلوب لا يحصل مما هو دليل على اصطلاح الأصوليين إلا بعد شرح

احترار رأى الحكماء انتهى ، أورد عليه بأن التوصل إلى المطلوب لا يكون مطلوبا أصلا من أن يكون هو المطلوب ، وبعد آخر أن التوصل إليه كم يكون هو المطلوب وحينئذ لا يكون المطلوب مطلوبا . أقول لا يخفى أن التوصل إلى المطلوب القى هو النتيجة هو المطلوب من النظر الصحيح يظهر ذلك من تعريف المنصف التليل حيث قال التليل هو التركيب من قصبتين لتأدى إلى مجهول حبرى قبل التأدى إلى المجهول حقة غائية للتركيب اه نور الدين (قوله ما يمكن التوصل الخ) وفيه إشارة إلى أن التوصل بالفعل عبر لارم في التليل الكلامي بل الامكان كلف اه شرح عصام اه آداب حجة لقصدي

(١) وجه لاثوية به (٢) المراد بالقول : فهو للثبوت فلا يرد أنه القول من القياس والتأمل من القلب اه

(قوله وقد يقال الخ) فلا يتقراء والتخيل ونحوهما من الأمثلة والدليل إنما هو البرهان ، وأصل
أن يلزم العلم لا بد وأن يكون معلوما لاستحالة حصول العلم بالظن بخلاف ملزوم الظن فإنه لا يلزم
أن يكون معلوما بل قد يكون معلوما لا لاستحالة حصول الظن من اليقين بل هو واقع كما
يظن المظهر من السحاب أنه آداب باقية (قوله للزوم العلم الخ) اعلم أن لفظ العلم مشترك بين
معان ثلاثة : أحدها مطلق الإدراك الشامل للتصور والتصديق اليقيني وعنده ، وثانيها مطلق
التصديق الشامل اليقيني وعنده ، وثالثها التصديق اليقيني الذي يصر عنه الاعتقاد الختزم الثالث
المطابق للواقع فغاية الظن ومعرفة الامارة بعده يدل على أن المراد بالعلم التصديق اليقيني فيكون
تعريف الدليل التقني الذي يقال له البرهان أمرا ، ويجوز أن يراد به مطلق التصديق فيكون
تعريفا لمطلق الدليل الشامل للظني والظني [٣٦] ويجب أن يكون ذكر الظن بعده ، فيها

على أن لها آثر وهو الامارة ولا يجوز
أن يراد مطلق الإدراك الشامل للتصور
والتصديق لأنه يصدق على المعارف
إجماع أنها ليست بدلائل أو قاسمية
(قوله أمارة الخ) لأنه علامة على
الحلول قل هو قدس سره الامارة
أي التي يلزم من العلم بها الظن بوجود
الحلول انتهى ، اعلم أن الظاهر من
مقابلة للظن أن المراد بالعلم التصديق
اليقيني لأنه لا يشمل جمع أفراد
المعرف لأن من الأفراد ما يلزم من
العلم به أصل نفي آخر ، وإن لم يرد
الأعم من اليقيني وعنده لكان أشمل ،

النبر^(١) الأول (يسمى تنبيها وقد يقال للزوم العلم)
أي ما يلزم من التصديق به التصديق اليقيني
بغيره (دليل ولزوم الظن أمارة^(٢)) ونفسه أن
يلاحظ أن المراد بالاستلزام هي التماسه للصحة
للاقتال كما ذكرنا^(٣) مثلا يرد عليه عدم صدقه
على القضية الديالين الانحاج كاشكل فراجع مثلا ،
وزك للمصنف قدس سره لفظ الشيء المذكور في
كلام المتقدمين من^(٤) قولهم ما يلزم من العلم به العلم
بشيء آخر مثلا يرد على الدلول قد يكون ادسيا
فكيف يطلق على لفظ الشيء فيحتاج^(٥) إلى أن

ويبنى أن يعلم أن المراد بوجودها التحقق والقبول ، لا معناه المشهور من حصول الشيء
في الاعيان والأدعاه فليزج أن التعريف لا يصدق على الأمارة التي يلزم من العلم بها الظن
بعدم الدلول لأن الاعتدال أيضا نعتق ونؤمنه الآن إرادة مثل هذا المعنى يجب الاستمرار على
التعريفات الاعتدالية القريبة لمرادها قسمة (قوله وزك للمصنف قدس سره الخ) تفصيل الكلام
أن بعض المتقدمين صرفوا الأمارة بما يلزم من العلم به الظن بوجود الدلول ولما كان يرد عليه برادات
ذكرناها في شرح العبدية عدل عنه المصنف إلى ما عرف به ، ولا يذهب عليك أن المتقدمين
صرفوا الدليل باللفظ المشهور فكان يبدى للشرح أن يقدم قوله وزك إلى آخر المرام على معناه
الامارة في مبحث الدليل فافهم أنه مولوي محمد عبد الحفي (قوله لا يرد الخ) أورد عليه أنه

(١) يشير إلى قول المصنف قدس سره لأن الأولى لا خلاف فيه (٢) هو البرهان هو
هذا الحائط ينحصر من القرب وكل حائط ينحصر من قربا بينهم (٣) في ليليت فثاني أنه
(٤) رواية له (٥) أي إذا أورد فيحتاج الخ

لو كان الماعث على تركه عدم وروده عليه الطهارة في صريح التطيل والطلاء أيضا لا يرد عليه منه وقد تعرف أنه مطلوب فيه . أقول هذه سكة بعد الوقوع في محور الخلف فيها اه دور الدين (قوله بأن المراد بالشيء الخ) أو نقول ان المصوم له شيعة في الفهم أو في العلم كما صرح به المصنف في شرحه للفتاوى الشرعية وأبعد يقول الحق حل وعلا [إذا أراد شيئا أن يقول له كن فيكون] اه شرح آداب المسجود (قوله ممل كان الخ) قال فيما نقل عنه فيه إشارة إلى أن المراد من قول المصنف إلى مجهول [٣٢] إلى علمه انتهى ، وأورد عليه أن هذا اعما ينم

يجاب بأن المراد بالشيء ما يمكن أن يعلم ويخبر عنه ثم لما^(١) كان التعليل لازما له في التأكيد إلى العلم من التقرير ذكر^(٢) تعريف التقرير بعد تعريفه بهذا التقرير^(٣) قال (التقرير سوق الدليل على وجه يستلزم^(٤) للطوب) فان كان الدليل يقبها يستلزم اليقين به وإن كان غريبا يستلزم الظن به والرد بالاستلزام ما عرفت^(٥) (التعليل^(٦) تعيين^(٧) عمدة الشيء) والمراد^(٨) بالعمدة العمدة الثابتة بقرينة التبيين باعتبار أن القصد الأصل من التبيين العلم بالطوب ، ود لا يحصل بغير العمدة الثابتة مسقط ما قبله لا يصح هنا إرادة العمدة الثابتة ولا إرادة العمدة الناقصة ولا إرادة أمم^(٩) سها ، أما الأولان^(١٠) فلأن العلم لا يدل^(١١) على خاص معين وأما الثالث^(١٢) فلأن العمدة بالعمى الأعم لا توجب العلم بالعلوم والاعتقاد^(١٣) ذلك ، وما^(١٤) (الحب^(١٥) بمصهم من أن المراد الأول بقرينة أن العلم لا يحصل إلا به لا يتناول

لواء المركب من قسمين إلى علم المجهول وليس كذلك بل تأديته إنما إلى المجهول لكن لا اعتبار بالثبات بل باعتبار العلم . أقول أراد قوله فيه إشارة إلى أن المراد الخ التبيين على أن تأديته إلى مجهول ليس للاعتبار بالثبات ولم يرد به أن المصنف محذوف في قوله إلى مجهول اه دور الدين (قوله سوق الدليل الخ) ويضاهى بعبارة أخرى طبق الدليل على الشيء والمثال واحد وهو جعل القدمت مناسبة للطوب بحيث يلزم من العلم بها العلم بالطوب وهذا مما يتوقف عليه حصول المطلوب كما يدور على مقدمات الاشكال وشراطينها اه فاسية (قوله والمراد بالعمدة العمدة الثابتة الخ) هكذا في شرح الآداب المسجودة ، وأورد عليه أنا لاسم أن المراد بالعمدة العمدة الثابتة كيت وهو جمع ما يتوقف عليه الشيء في ماعته ووجوده والوارد من ماعته بالعمدة لمكان التطيل متصرا جدا بل متصرا

ضرورة تصير العلم به على ضرورة وقوله العلم بالطوب لا يحصل بغير ذلك من العمدة ، قلنا لاسم ذلك بل يكفيه العلم بما يستلزمه وإن لم تكن تامة ، ولعل حلق العلوم الكلية من ذلك القليل به أقول الخ الأول أورد الشرع والفقهاء حاشته شرح الآداب المسجودة لكنه لم يستند

(١) شرط تبيين لشيء اه (٢) جزء اه (٣) فيه معنى لا يعمى اه (٤) في نسخة يستلزم القليل مع ذلك الوجه المطلوب اه (٥) من التسمية اه (٦) مصدا اه (٧) خبر اه (٨) هذا من الآداب السابقة اه (٩) أي عين على الشيء اه (١٠) أي في جملة وثبات اه (١١) حكيم يرد أمه على الخاص وهو لفظ العمدة اه (١٢) أي لاسم اه (١٣) من التبيين اه (١٤) مبتدأ اه (١٥) عن القليل اه

مسد آخر غير السد المذكور ههنا ثم قل الشرواني فيها و يظهر أن المادسة المستزمنة لشيء الذي هو العلم
بالمطلوب إيد الغرض من التعليل ليس الايمان ما يستلزم العلم بالمطلوب ولهذا الله بن مرتبة على ذلك لاعل
ماتوهم ، ولا شك أن العلة المستزمنة للعلم بالمطلوب وان كانت شاملة للثانية إلا أن المراد بها
العلم المستزمنة انقريفة من الملول الذي هو العلم بالمطلوب وهو ما يلزم من العلم به العلم بالمطلوب
الذي هو مدلول انه نور الدين (قوله لأن مجرد كونه ملح) أورد عليه ان التبيين ملحوظ
من قال مرتبة ان العلم لا يحصل الا به كيف وهو بدون ذلك المحاذ لا يكون مرتبة قط ، أقول
انه كان التبيين ملحوظ هذا القائل ، كان ينبغي أن يقول مرتبة أن المقصود من التبيين العلم
بالمطلوب ودا لا يحصل الا به لان الاقتصار على بعض أسواء المرتبة به لا يحس كما لا ينبغي على
المصنف وهذا هو المراد من قول الخارج [٣٣] لأن مجرد كونه ملح انه نور

الدين (قوله والمهود الشيء الذي
هو الدعوى لأن العلة انما تبين لانها
حتى صرحوا بأنه اذا تصدى العقل
لثالث لمقول باله صامدعيا والمنقول
دعوى فلا يكون المنقول من حيث انه
منقول منطوقا بتبين العلة عندهم ، على
هذا تبين العلة في الأحكام الشرعية
التي استدل بها المتهودون من النصوص
المنقولة أي الملائق التي تطلب هي ما
ليس من حيث انها منقولة ، فادفع
ما أورد عليه من أنا لا نسلم أن المراد
بشيء هو الدعوى (قوله لأن العلة

عن شيء لأن مجرد كونه كذلك لا يحس^(١) كونه
مرتبة ، وقد يجلب بأن المطلق ينصرف الى التام
والكامل في العلية هي الثانية ، ثم كلام في قوله الشيء
للمهود والمهود الشيء الذي هو الدعوى لأن العلة إما
تبين لانها (والده) أهم من أن تكون مرتبة
^(٢) أو بعيدة^(٣) (ما يحتاج اليه الشيء في دعيته)
بأن لا يتصور ذلك الشيء بدونه كالقيلم والركوع
والهود والقعدة الأخيرة للملاة ويسمى ركبا
(أو وجود) بأن كان مؤثرا فيه^(٤) أو

[٣ - رده -] (ملح) هذا المختصر مجموع من الدعوى كما يكون مناطا لتبيين
العلم كملك المنقول يكون مساهلة له نور الدين (قوله والعلة الى قوله وجمعه يسمى علة لامة)
لا شك أن هذا التعريف على رأى الحكماء ولا تنك أن يحمل على رأى الأصوليين إيد العلة عندهم
انما هي الفاعل وما سواه لا يسمى هذه حيث هل صاحب الآداب للسعودية ما يتوقف عليه وجود
الشيء في الخارج ان كان له سلبه يسمى ركبا ، وان كان ملحقا به فان كل مؤثر في وجوده يسمى
علة والافضل ما قال شارحا هذه القصة على رأى الأصوليين انه مولوى انه نور الدين رحمه الله (قوله
أولى مؤثره ملح) انصرف عليه صاحب الأبحاث بأنه إنما قال أولى مؤثره لئلا نشد العلة الثانية عن
التعريف لكن لم يدرك أنه لا تأثير لهذه العلة في حسن المؤثر بل في مؤثره حتى قال شارح الآداب أولى
مؤثره مؤثره وقال السكاكي في حكمة العين وهي علة لعية العلة التاغلية فلو قل أولى مؤثره من حيث انه
مؤثر لمسلط تلك العلة فيه من غير مكلف ، وأنت لا يدعي عليك أن تلك الخبيثة ملحوظة به كما

(١) بل لابد أن يضم اليه قول الخارج بخلاف ملح انه (٢) بلا واسطة له

(٣) بلا واسطة بكونه الجرد انه (٤) فقلت أو هو عرض

صرح به نور الدين لكنه لم يتعرض لما لأن تعليل الحكم بالوصف بشعرب ففهم انه مولوى
محمد حسين على مرحوم (قوله وجميعه الخ) قد يقال اذا كانت الصفة التامة جيع ما يحتاج اليه
الشيء ، ومن جهة عدم المنافع فيلزم أن يكون الصفة التامة معدومة ضرورة اعدام الكل بالعلم
الجزء ، وأيضاً يلزم ابدال ذات تحت الصانع ، والجواب أن التأثير في الوجود هو ذاته فقط وعدم
المنافع مما يتوقف تأثيره عليه وليس مؤثراً به ، وبما أنه الحقل ، وإن لم يتوقف تأثير الأمور العددية
في الوجود لكن لا المنافع في ابعاد العلول الى ما على موجود مؤثر مشروط بالقرائن تلك الأمور
فلا يلزم تأثير المقدم في الوجود ولا يستدلب انثاء الصانع لأن وجود المعلق يحتاج الى فاعل
كذلك انه آداب باقية (قوله يسمى علة تامة) لم يرد فيها مريص مطلق ما يطلق عليه اسم العلة
التامة لظهور أنه لا يصدق على علة العلم ما يتوقف عليه وجود الشيء فضلاً عن أن يصدق عليه
جلته ، قبل لو قيد قوله من العلة القريبة لكان أول ما يرد على أن المؤثر والموقوف منه أي هو
الفعل القريبة لا البعد ، والجواب أن اسم العلة التامة حقيقة علمية في جميع ما يتوقف عليه الشيء
فيستدرج فيه العلة القريبة [٣٤] والعيدة ، وأما العلة القريبة فمقتضى في الحقيقة

مؤثره ولا يوجد نحوه ^(١) كما سئل ^(٢) (وجبه)
أي مجموع ما ذكرنا مما يحتاج اليه في وجوده أو
ماهيته (يسمى علة تامة) في هذا كلام ^(٣) وهو
أنه إن كان المراد بما يحتاج اليه في وجوده ما يكون
مؤثراً فيه كما ذكرنا يصبح نمر به المنة لطاقته ^(٤) ولا
يصدق على الشرط كالموصوف فصله لكن لا يصدق

لكنهم جعلوها في حكم التامة منه على
أنها مؤثره مستلزمة للعلول ، وقد
يسمونها علة تامة نظر الى الظاهر فيتم
لا يحتاج الى التقييد المذكور بل يجب
تركه ، وأما انتفاء التأثير من الفعل
العديدة فلا يقتضيه ما نحن فيه لأن
الصحة التامة ليس من لوازمها أن يكون
كل من آخرها مؤثراً في العلول حتى

يلزم من اتمامه الفصل في التعريف فتدبر ، وعلم أنه لو دل تمام بدل جمع تعريف
لكان أولى لئلا توجه القسم بالمر التامة للعبارة على ما نحن فيه آدم مسجوده (قوله يسمى علة
تامة الخ) أيضاً لم يقل الحكماء الله ما يحتاج اليه الشيء وهو إما أن تكون جزء الشيء أو خارجاً عنه
والأول إن كان ما له الشيء فانصل كالمفسر هو الصورة ، وإن كان ما له الشيء بالقوة كالخشب له فهو
المادة وهاتان عتبات للماهية داخلان في قوامها كما أنها هاتان موجودات يتوقف عليهما وجودان
باسم هذه الماهية ، ولتأني أن كان ما له وجود الشيء كما حذر له هو الفاعل والمؤثر ، وما لأجله شيء
كالخشب عليه فهو الصلة الفاعلية ، وهاتان يختصان باسم علة الوجود لتوقف عليهما دون الالوهة
وهنا سؤال مشهور وهو أن الشرط والرفع والآلة وغيرها دخلت في القسم مع أنها خارجة
عن الأقسام المذكورة فلا يصح الحصر ، وأجاب عنه صاحب المحاكات بأن بعضها لما كانت من بعضها لما كان من
فئة العلة ، فمقتضى ما فيها من علة الصلة المتأخرة أحدث معها ولم تحصل قسماً أسسها انه نور الدين
(قوله ولا يصدق على الشرط الخ) قيل عليه أنه لا وجه لتخصيص الشرط بمقتضى مدحه على ظاهره

(١) أي من حيث مؤثره لا من حيث هو (٢) لما يسمى علة تامة (٣) أي إيراد (٤)
(٤) أي الصلة على الفعل الأربع

كما لا يصدق عليه لا يصدق على أمور آخر كالألوه والصور والوقت والارباع المانع ، ولعله يمكن أن يقال أنه إنما كُتِبَ بذكر الشرط لأن اقنونه صرحوا بأن لرفع المانع وعنده من قبل الشرط كما صرح به نور الدين اه مولوى حسين على (قوله الآن يدعى الخ) به مقدمة مطوية وهي هذه : والحال أن ذلك الادعاء خلاف ما أجمع عليه الأصوليون والحكام أشار إليها بقوله إلا أن يدعى لم يذكرها اعتمادا على فهم الاحكاماء ، فلفظ ما به جسم الأعيان من أن كون الشرط داخلة في اللفظ الثابت مما أطلق عليه اللفظ ذلك الادعاء خلاف ما أجمعوا عليه ، فهل هو الآخر الاجماع اه نور الدين (قوله التلازم الخ) إنما قال في اصطلاحهم إذ التلازم والملازمة في حرف التامة لا يستعملان إلا في امتناع [٣٥] الاحكام من لفريقين بخلاف لزوم

والاستنزاف فانهما لا يستعملان في ذلك المعنى عنده بل استعمالهما لا يكون الا في امتناع الاحكام من أحد الطرفين على ما هو الاصطلاح عليه كذا أعده الشرعائي اه نور الدين (قوله بأن يكون اذا وجد الخ) أورد عليه بأن الاقتضاء عبارة عن الاستدعاء منه على حد الذي اورد من قبل الاشركاء وأدعى سبيل النجوى وهو سبيل التقديرين لأنه من قرينة واضحة ه أحب به بأن قوله بأن يكون الخ بيان لكيفية الاقتضاء أي الاستدعاء وهو أن يكون بحيث اذا وجد المقضي أي المستدعي وحده المقضي أي المستدعي وقت وجوده لا بيان لمعنى الاقتضاء كدال الحاشية النورية اه مولانا حسين على صرحوم (قوله ولا يصدق الخ) حصل المراد أن

تحرير الصلة التامة على مجموع ^(١) التامة والشرط إلا أن يدعى كون الشرط خارجة عن التامة التامة ، ولما كان التعديل قد يصحكون بصورة القياس الاستثنائي ^(٢) لتأسيس الملازمة احتاج إلى تغيير الملازمة فقال (الملازمة هي) ^(٣) والتلازم ^(٤) والاستنزاف في اصطلاحهم بمعنى واحد وهو (كون) الحكم مقتضيا لآخر (أي الحكم آخر بأن يكون إذا وجد المقضي وجد المقضي وقت وجوده ككون الشمس طالعة وكون النهار موجودا فإن الحكم الأول مقتضى الحكم بالآخر ، ولا يصدق معنى لاقتضاء على تحقيق في الوجود ككون الانسان مطلقا والجار ناهقا فلا حاجة إلى تقييد ^(٥) الاقتضاء بالصيروري ، ثم انه خص الملازمة بالحكم وإن كانت قد تتحقق بين ^(٦)

الشرطية على قسمين برؤية يحكم بها باستنزاف أحدهم فلا آخر ، وانما غاية يحكم بها بوجود المقدم والثاني بمحض اتفاق من الحاشية تعالى لا تلازم ، ويتوهم أن تعريفنا لمصطلح الملازمة غير تام لصدقه على الاتفاق كما يقال إن كان الانسان مطلقا فالجار ناهق لأن الأول مقتضى الثاني ، فلذا قيد بعض الشراح الاقتضاء بالصيروري والاقتضاء في الاتفاقية تعالى لا صيروري فرد عليه الشرح أنه لا حاجة إلى هذا التقييد بل لا يصدق الاقتضاء على الاتفاق لأن المتأخر من الاقتضاء الاقتضاء بالعلاقة اه محمل الحواشي

(١) مع أن مجموع التامة والشرط على ثلاثة اه (٢) كقولنا كلما كانت الشمس طالعة فالنهار موجود لم يكن الشمس طالعة فالنهار موجود اه (٣) منتهى اه (٤) والزم اه (٥) خير اه (٦) كما قيد شارح الآداب للسردية اه (٧) كقولنا لزومية لازمية اه ن

(قوله تأمل الخ) لان التلازم بين الامان والصالح معناه كل وجد الانسان وجد الصالح
والمعكس فالتلازم بينهما راسخ الى التلازم في الأحكام اه بور الدين (قوله يسمى لازما الخ)
صاره المنع فكذا والأول يسمى ملزوما والثاني لازما ولما كانت العبارة توهم أن الثاني عطف على
الأول ولازما عطف على ملزوما فلم العطف على معصوم علمي مختصين أتدبر زيادة لفظ يسمى
بين الثاني ولازما لي أن حر الثاني محذوف بقرينة الآون وهذه الجملة الاسمية التي حرها جملة
فصلة منطوية على الجملة الاسمية التي كذلك ، فابعد ماورد عليه من أنه يلزم حيث العطف على
معصوم علمي علمي وهو [٣٦] غير سائر عند علماء الاعراب اه بور الدين

للنردات أيضا لما لأها مختصة في الاصطلاح
بالتصا^(١) ولما لان التلازم بين النردات في الحقيقة
تلازم بين الأحكام كما يظهر تأمل (و) الحكم
(الأول) يسمى للتصني اسم الدعل (ي يسمى ملزوما
(و) الحكم (الثاني) يسمى للتصني اسم معصوم
سمى (لازما) وقد يكون الاستلزام من الحاسين
فأى^(٢) تصور مقتضايا يسمى ملزوما، وأي يتصور
مقتضى يسمى لازما، ثم اعلم أنه قدس سره بين الملزوم
والملازم ولم يبين المدلول مع الدليل لأنه كثيرا ما يرد
المنع^(٣) على بطلان اللازم كما يرد على أصل الملازمة
ولهذا أردت ترفيها بترجيح المنع وقال (المنع
طلب الدليل على مقدمة^(٤) معينة ويسمى)
ذلك المطلب (منقمة وقصا نصيبا أيضا) كما
يسمى^(٥) سماء ترك اصالة لقدمه الى صير الدلائل^(٦)

(قوله ولهذا أردت الخ) هذه مكتبة بعد
الوقوف لتعقب ترفيها الملازمة بترجيح
المنع فلا يصحها مسألة المنع لتقريب
والتمثيل والدليل ، صاهر بطلان ماورد
عليه من أن المنع كما يرد على أصل
الملازمة يرد على التقريب والتعطيل والدليل
من وردوه على الدليل أكثر اه بور
الدين (قوله المزم الخ) قد يطلق معنى
السؤال بالنسبة الأعم كما يصح عليه معنى
النظاوان يعرف الملاقة على ما أشير إليه
بقوله طلب الدلائل اه آداب الحقيقة
(قوله طلب الدلائل الخ) قال قبل
المنع كما يكون عند جهل المقصود يكون
عند العلم بالطلال ولا طلب فيه كيف
والحال لا يطلب والمقصود اذا كان
مدايتها محبة يتجه طلبها بالمنع بطلب
انتفاء دور الدليل اه هذا أراد بالدليل
ما هو أهم من الحقيقي والحكمي ، بالطلب

ما هو أعم من الحقيقة والصورة فتأمل اه آداب الحقيقة (قوله معصية الخ) اعم لانه
أنه يشترط في المنع أن لا يكون لتقيد من الآويات للسلطات لعدم حوز معها عوارف التعريفات
والاثرات إذ يجوز معها منه على عدم كونه حجة على الغير إلا عند الاشتراك اه تاسيه
(قوله معينة) هذا أولى مما لم يقيد به لتقيد معناه وقد صفا هذا مع ماله وما عليه في شرح
المصنف اه مولوى محمد عبد الحى رحمة الله (قوله ترك اصالة الخ) قال بما نحن عنه ولا حاجة إلى

- (١) ان النظرة الى تحقق بين الأحكام فالطور صدقها انما هي التلازم في الأحكام اه
- (٢) من الاتيين اه (٣) ولا يرد المنع عن المدلول بل يحتاج الى ذكر المدلول اه (٤) ضرب معينة أوليه اه
- (٥) الباطح اه (٦) كما صلاصايب الآداب الجديدة اه

الإضافة لكون المقدمة مشتركة بين المدعى بمصدا مقصود ومصدا غير مقصود فلا بد من
 الإضافة لتعيين المراد كما قيل لأن عريف المقدمة حد هذا عريفه وإضافة على المراد أنه بور الذي
 (قوله لا يرد النص بالنقص إلا جازي الخ) قال الشارح فيما قل عنه فإنه أيضا طلب التمهيل
 مما به أقول سيحضر من قريب أن النص عبارة على ما هو التحقيق عن مع مقدمة لا يصحها
 أي اجازيل لأهم صرحوا بأن النص في ساقعة على المطالبة وبالنقص على الأبطال فلا يكون
 فيه طلب الدليل على مقدمة صريحا كإن ذلك الطلب أرمسا وكف يطلب التمهيل على نفسه غير
 معينة . ثم فيه طلب الحسن مما على الذي له بور الذي (قوله قل النع الخ) أعظم أن
 يكون مع المقدمة الثانية بدون تدسم المقدمة (٢٧) الأولى أرمسا وأي ذكر مثال

إثاني فقط لأنه كثير الورد في المنطرات
 ولما أورد شارح الآداب لسعوده أيضا
 مثل الثاني فقط ، فمدع ما أورد عليه
 من أنه إذا مع مقدمة بعد تسليم أخرى
 نفس هناك ورود النع عن القديس
 بل ورود على مقدمة انتهاء وبعد
 التسليم فذلك لا يطابق المثل له أنه
 بور الذي (قوله فيقول سائل الخ)
 مثال قدم قوله فهو حائر الإرادة وادعا
 رد قوله وإن به أشار إلى أن الدليل
 للركب من أكثر من قصتين بحسب
 القاهر فغيره للنع على جميع مقدماته
 أيضا على التمهيل ، فمدع ما أورد عليه
 من أن قوله كل ما هو حائر الإرادة
 مقدمه دليل آخر فلا دخل فيه ، أليس
 الكلام ههنا ورود النع على كاتا
 مقدمتي دليل واحد له بور الذي (قوله
 لا سلم الخ) اعلم أن الركاء والحق

لأنه يوم ظاهره (١) أن المطلوب (٢) طلب دليل على
 مقدمة ذلك الدليل المطلوب وليس الأمر كذلك
 وقيدعا بالصيغة لا يرد النص بالنقص إلا جازي ، قيل
 الجمع لا يرد على كل منتمى التمهيل على التمهيل
 كما إذا قال للطل الركاء واجبه في حل (٣) الله
 لأنه متناول النص وهو قوله عليه الصلاة والسلام
 أدوار ركاء أموالكم وكل ما هو متناول النص فهو
 حائر الإرادة وكل ما هو حائر الإرادة هو مراد بجمع
 أن محل التراجع مراد ، فيقول السائل لا سلم أن محل
 التراجع (٤) متناول النص وإن سلمه لكن لا سلم
 أن كل ما هو متناول النص فهو حائر الإرادة ، وإن
 سلمنا ذلك سلمنا أن كل ما هو حائر الإرادة
 فهو مراد ، ولا يذهب عليك أن ذلك مجموع لامع
 واحد ، فالحق ما ذكره قدس سره ، ولكون المقدمة

استعملت بوجهة عدما وبست بوجهة عدم النافية ، فقول مستدلا عليه أنه قال النبي ﷺ
 أدوار ركاء أموالكم ، وهذا متناول الخلق أيضا عن المكان أهم وكل ما تناوله النص حائر الإرادة
 وكل ما هو كذلك هو مراد بجمع مطلونا ، مع عليه التناحية أولا أننا لا سلم أن الخلق متناوله النص
 بعد أنه يجوز أن يراد من الأموال غيره ، وثانيا أننا لا سلم أن كل ما تناوله النص حائر الإرادة ،
 لم لا يجوز أن يتمتع هنا لما مع ، وثالثا أننا لا سلم أن كل ما هو حائر الإرادة هو مراد بالسؤال الثاني أنه
 مولوى محمد عبد الحى نور الله مرقده (قوله وليكون المقدمة الخ) أي كانت المقدمة مأخوذة

(١) وإن كان يمكن أن يكون قد شئت خارج على صرح القديس له (٢) فالحق له

(٣) الخ بالنص ما يترتب من موضوع التديك فوالله أعلم به (٤) بين الخفية والعدانية له

في تعريف المنع وهي مستخرجة من معان متعددة فلا يجوز استعمالها في التعريف الا بعد قيام قرينة معينة لمراد فلان من بيان معناها المراد هنا ليكون قرينة على المراد - فهذا وجه لتعريف تعريف المنع تعريف المقدمة لوجه لا يراه تعريف المقدمة ، فاصح ما يورد عليه من أن النصف ذكره لأجل أنه في بيان معاني الألفاظ المتخصصة لا لأجل أنها مأخوذة في تعريف المنع ، ثم من جعل وجهها للردف فقد أصاب فيه اه بور الدين (قوله لاند من بيان معناها) المراد بالمقدمة هي ، إنما قال بهذا لأن لها معاني أخرى ما يتوقف عليه الشروع ، وما يتوقف عليه للمباحث الآتية ، والعمية التي جعلت جزء قياس - والقصة التي جعلت جزء حجة على ما قيل ، وقد عرفت السيد السد قدس سره المقدمة هنا بالقصة التي هو جزء قياس أو حجة وليس هذا الا حلق الاصطلاح (إذ المقدمة بهذا المعنى إنما تستمر في مباحث القياس دون المباحث الآتية وقوله هو الخ ما يتوقف عليه صحة الدليل سواء كان جزءا منه كالمعنى والكبرى وجهها أولا كإيجاب المعنى وكيفية الكبرى ووظيفة السائل تجري في اشتراط أيها ولا يختص بالمقدمات فقد ظهر منه أن ما عرفت به السيد السد المقدمة ليس على ما ينبغي لأنه مخرج من إيجاب المعنى مثلا وقد يتحقق المنع به أيضا فتأمل اه شرح آداب حجة لولاي [٣٨] عصام الله والدين رحمه الله (قوله المقدمة الخ)

مأخوذة في تعريف المنع لاند من بيان معناها فلا قل (المقدمة ما يتوقف عليه صحة الدليل) أهم من أن يكون جزءا من الدليل (١) أولا فكان تعريف المقدمة من جهة تعريف المنع ، ولا شك في أن قيد الحثيثيات يستمر في التعريفات ، فكان حاصل تعريف

تطلق في أوائل الكتب على ما تروى عليه الشروع في العلم ، وفي المباحث القيدية على قصة جعلت جزء قياس أو حجة ، وفي المباحث الأدبية على ما أثر إليه قوله ما الخ اه آداب باقية (قوله ما يتوقف عليه الخ) فتأمل أن يقول أن كان كلمة ما عبارة عن التفسير يلزم أن لا يصدق التعريف على شرائط الأدلة كإيجاب

المعنى وكيفية الكبرى مع أنها مقدمات بل هي المقصود على ما يدل عليه كلام السيد السد في نصابه وإن كانت عبارة عن طائفة الشيء يلزم أن يصدق التعريف على نفس المستدل وغيره من المعنى مع أنها ليست مقدمات كما لا يخفى على النصف اه شرح آداب حجة السيد أبي الفتح (قوله ما يتوقف الخ) أي أحكام تتوقف بعضها فرما أو بعضها عليه أي على التصديق بتلك الأحكام صحة الدليل والمراد الصدق بها من حيث هي كذلك أهم من أن تكون جزءا من الدليل أولا ولولم يصرفه قيد الحثيثية يصدق التعريف على انتهى هو جزء دليل في نفس الأمر مع أنه ليس بمقدمة وكذا لولم يجعل ما يتوقف على ما هو أهم من تعريف ولعل يندفع ما يتوقف عليه صحة الدليل بواسطة توقف الأحوال على ذلك مع أنه مقدمة قطعا اه آداب باقية (قوله صحة الدليل الخ) هو يناول مقدمات الأشكال وشرائطها لأن صحة الدليل كما تتوقف على اللامعة تتوقف على الصورة وما صرح به في هذا التعريف إشارة إلى أنه ليس المراد بالمقدمة هنا قصة جعلت جزء قياس أو حجة لأن المقدمة بهذا المعنى لا يصدق على شرائطه فلا يصدق التعريف على معناها مع أنه من أفراد المنع اه قلصمة (قوله ولا شك في أن قيد الخ) فاعتبر الحثيثية في تعريف المقدمة أي ما يتوقف

عليه صحة الدليل من حيث هو كذلك ، ولما اعترض الحجة في تعريف المقدمة التي هي من صحة تعريف المنع صار حاصل تعريف المنع طلب الدليل على منفعة معينة من حيث هي مقدمة أي من حيث انها سوفت عليها صحة الدليل ، وانما مر من لحصل تعريف المنع دون لحصل تعريف المقدمة لان المقصود دفع الابرار ان يورد على تعريف المنع انه وراهمين (قوله ثم قد الخ) فانه الخلو في حيث قال انما هو من التعريف المذكور ان المنع حينئذ يعنى الشيء لفعله مع ما دام الطالب يعنى الشيء للمبول صحة الدليل المطلوب على المقدمة ها [٣٩] يعنى قول المانع هذه المقدمة

مجموعة الا ان يقال بتقدير الصب أي مجموعته وذلك كما قيل في لفظ المشترك والاولى ان يصر المنع يعنى الشيء للمبول تكون المقدمة بحيث يطلب عليها الدليل ثم كلامه اه وراهمين (قوله ان الاول الخ) ثم اعلم انه قال الشرح ما نقل عنه به نأمل أي ما نقل من الخلو في من ان الاول الخ نأمل وجه التأمل ان تلك الحجة مع المقدمة مشقة لا يحل سواء طلب المانع الدليل عليها أم لا فعلى هذا يلزم ان يكون المقدمة مجموعة قبل ايراد المانع ، وقد اورد المورد هذا الايراد في الحاشية اه وراهمين (قوله انه لا يظهر الخ) يعنى ان المنع لو كان مسببا لكان كما هو لظاهر من عبارة المحقق رحمه الله لكان معه لا مع كما ان الطلب صفة له والدليل يقال له مطلوب . فكذا يقال في مجموع فلا يظهر معناه اه مولانا محمد صالحكم وراهمين رحمه الله (قوله ولا يذهب عنك الخ) لا يذهب عليك ان هذا

المنع طلب الدليل على مقدمة معينة من حيث هي مقدمة فلا يرد الخش يطلب الدليل على معنى هو في نفس الامر جزء ، ثم قيل ^(١) في هذا المقام ان الاولى ان يصر المنع ^(٢) يعنى الشيء للمبول يكون المقدمة بحيث يطلب عليها الدليل والباحث ^(٣) له على السدول ^(٤) عن كونه مسببا لفعله كما هو لظاهر انه ^(٥) لا يظهر معنى قول المانع هذه المقدمة مجموعة ، ولا يذهب عليك ان معناه انها مطلوب عليها الدليل ، وقيل ان تعريف المقدمة على هذا الوجه ^(٦) يوجب ان يثبت للمانع توقف صحة الدليل على ما عنده حتى يكون معه مسوعاً ، وى كثير مما شاع فيه المنع ذلك مشكل كاستحاج الدليل وايضا للمصرى وكلية الكبرى فان توقف الصحة عليها عبر مسر لحوار ^(٧) ان تكون الصحة موقوفة على استرجاع الأصغر تحت الأوسط وتكرر هذه الأمور من قوائم ذلك الاطراح ولازم الموقوف عليه لا يجب ان

الحوار ما حوّد من كلام مورد كما جهر من مخاطبة عاترة فالاولى تعديل السؤال اه مولوى محمد الخي رحمه الله (قوله وقيل ان تعريف الخ) قال فيما نقل عنه ويمكن ان يجاب عنه بأن كون هذه الأشياء مما يتوقف عليه صحة الدليل من المسلمات ، وعلى تقدير عدم كونها من المسلمات مع اللزم في الحقيقة مع اللزم لان انتهاء اللزم يستلزم انتهاء اللزم فكونه مسوعاً بهد الاصر اه وراهمين رحمه الله تعالى (قوله لا يجب ان الخ) أقول لا يجب ان يقال ان

(١) قاله الصادق الخلو في شرحه على رسالة الحجة اه (٢) أي تلخ الكل يعنى الخ اه (٣) مبدأ اه

(٤) أي لولو يخلو للمبول اه (٥) ج اه (٦) المطلوب اه (٧) هذا مأخوذ من الآداب النابية اه

ما يتوقف عليه الشيء من لوازم ذلك وإن كان قد يكون ما زوما أيضا كما في القصة الثامنة والجزء الأخير من تلك القصة فيمكن أن يقال أنهم أرادوا بكونه موقوفة عليه صحة التعليل أن يكون لازما لها أصم من أن يكون موقوفة عليه لها أولا ولا ريب أن تلك الانتباه لازمة لصحة التعليل ولو بالواسطة فالتمريض لا يوجب على المباح شيئا يكون مشكوكا عند قائله أه آداب باقية (قوله موطأ الخ) انظر أن قصص على أعلاه ثم تتردد بك عليه إلى أسفله واقتناضه فترشك : كذا قال الفاضل للبيدي أه (قوله السيد الخ) قيل المستدعى يكون المنع مبيحا عليه ، وأورد عليه شاهد النقص ودليل المعارض : وأجيب بأن منع لا يتوقف على السد بخلاف النقص والمعارضة حيث شوقان على التشاهد والدليل ، وفيه عت ظنهم : فاجواب أن يقال أنه لم يرد بالمنع ما يمتد المباحث الثلاثة بل أراد مع المقدمة المعنية أه آداب باقية (قوله مايد كز) لقوة المنع كما يقال لا سلم هذه المقدمة ، وإنما يكون كذلك لو كان [٤٠] كذا ، ولم لا يجوز أن يكون كذا ، كيف والحال

أنه كذا وما يؤدى مثل ذلك أه عوائد لطيفة شرح آداب عصبية للشيخ عبد العل بن محمد رحمه الله (قوله والأول إنما يكون أحسن الخ) هذا المصير أصاق بالنسبة إلى الأعم مطلقا ومن وجه ، والمباين والمعرض لنقص قبض المقدمة لأنه إذا علم صحة الأحسن من النقص أو مساويه علم صحة نفس القبض بالطريق الأولى ، فادفع ما أورد عليه من أن اعتبار السند الصحيح في الأحسن ، طائفا والمباين إنما يصح لو لم يسمع كونه نفس قبض المقدمة

يكون موقوفة عليه والثبات التوقف دونه خرط^(١) القناد ، ثم^(٢) أه قد يدكر مع المنع السند مذكرة بقوله (السند) وهو من القصة وكذا نستدل ما استندت إليه من حائط أو غيره ، وفي اصطلاح أهل النظر (مايد كز لقوة المنع) وهو مستند أيضا ، سواء كان مفيدا^(٣) في الواقع أولا ، وبخروج فيه الصحيح والقائد ، والأول إنما يكون أحسن أو مستندا بالمقدمة الموسوعة ، والثاني إنما هو الأعم منه مطلقا أو من وجه ، وقيل إن الأعم ليس بسند

مصلح

الموسوعة والأفلا كما لا يخفى أه يرد الذين (قوله)

نقص المقدمة الموسوعة) النسب المصيرة بين السند والمنع ، إنما هي معتبرة في النقص بين السند ونقص المقدمة الموسوعة بحسب التحقيق مثلا إذا قلنا لا سلم أن الأربعة روج لم لا يجوز أن تكون فردا . فعوك الأربعة فردا من المنع وهو يسلوى قبض فوكنا الأربعة روج انتهى الأربعة ليست بروج ونفس عليه البواق ، وأتقنا السد ثلاثة أه شرح آداب عصبية للمحقق الخليلي (قوله والثاني الخ) هذا المصير أيضا أصاق بالنسبة إلى الأحسن والمباين ونقص القبض ولم يتعرض للمباين لأنه لا علم أصدا الأعم علم أصدا للمباين بالطريق الأولى ، فادفع ما أورد عليه من أن فيه عتلا لا القند قد يكون مذيلا أه يرد الذين (قوله وقيل إن الأعم الخ) أقول كما لم يتعرض للمباين فيما سبق للوجه الذي مر بيانه سابق الكلام هنا على طبق ما سبق فلم يتعرض له بقولونه في المدين ، فادفع ما أورد عليه من أنه لا اختصاص بهذا الكلام بالأعم بل في المباين

أما ما يقولونه فيه اه بور الهين (قوله انقض الخ) التحقني أنه عبارة عن مع مقدمة
 لأبيها ، وبه صرح الحق الشيرازي في المح كلاب والنصف في حاشية الرسالة فالمقصود الاصل من
 النقص انما الحل في مقدمة من مقدم الدليل لاعلى الدليل وطريق اظهار ابطال الكل
 وبني مع مجموع المقدمات من حيث هي مجموع كما يرشدك اليه تقريره بأن دليلكم هذا لو صح
 بجميع مقدماته لما تخلف الحكم أولا استزم محلا لكنه ليس كذلك فانقض صورة انما يوجه
 على نفس الدليل وحقيقا على مقدمه من مقدماته لاعتني التعيين ، ولهذا احتلتوا في حيزه فهم من
 ظل النقص مع الدليل نظرا الى الصورة ، ومنهم من ظل النقص مع مقدمة لأبيها نظرا الى
 التحقيق كذا في شرح الخواص اه بور الهين (قوله أي دليل المحلل الخ) أراد بالمحلل هنا
 من بين عدة الشيء سواء كان بالرسالة عنه [٤٦] لتحقق ذلك الشيء في الواقع كما في

المرحان الى أوصية شقيق المسلم
 والمسلمين بذلك الشيء في الواقع كما
 في المرحان لاني ، فادع ما أورد عليه
 من أن المصدر هو انتمك بالدليل الخ
 فليزم أن لا يصح التعريف عن نقص
 دليل استدل الذي هو انتمك بالدليل
 الا في اه بور الهين (قوله منسكا
 متصدا الخ) هذا التعريف اول
 ما عرفه به صاحب الآداب السعودية
 حيث اقتصر على بيان النقص والتأخر
 عدم التناهد والتفصيل في شرح المقدمة
 اه محصل (قوله أي عدم استحقاقه
 الخ) أي ما يدل على عدم استحقاقه
 لان جعل استلزامه لا يصح على عدم

مصطلح ولهذا يقولون فيه ان هذا لا يصلح للمدية
 وفيه أن معنى قولهم ان ما ذكرت لتتقوه ليس بنقد
 لما كانه ليس بسد ، ثم لما فرغ^(١) من بيان النقص
 التفصيلي الذي هو الخ وبيان ما يدكر لتقريره اراد
 أن يبين النقص لأجمال فقال (النقص) وهو
 اللغة الكسر ، وفي اصطلاح المنطوق (ابطال الدليل) أي
 دليل المفضل (بعد تمامه متسكا بشاهد يدل على
 عدم استحقاقه للاستدلال به وهو) أي عدم استحقاقه
 (استلزامه صادقات) أهم من ان يكون محقق
 بالدول من لدليل بأن يوجد الدليل في موضع ولو وجد
 بالدول فيه أو صادقا آخر مثل لزوم افعال على تقدير

استحقاقه وبطريقه قوله تعالى (سبح كلام الله) أي حتى يسبح ما يدل على كلام
 الله لان معناه الصفة الالهية القائمة بذاته تعالى تسبح مستكدا في شرح العقائد لله الاله
 التفتاري اه بور الهين رحمه الله تعالى (قوله لزوم المحال) بأن يقال دليلكم بمجموعه باطل
 وشاهده أن عددي مومحوا لو وجد الدليل هناك يلزم المحال فليس مستلزما للمحال ومستزما
 محال اه محصل (قوله على تقدير الخ) وفي بعض النسخ محقق الدليل على الاول المراد بالدول
 ما يدل عليه دليل من معومه الاول ، لا ما يلزم منه وهو المطلوب ، فادع ما أورد عليه من انه لا يلزم
 أن الفساد الآخر لزوم محال على تقدير تحقق المطلوب بل لزوم محال على تقدير تحقق الدليل فان
 المحال الملازم على تقدير ذلك لا يتحقق مستلزما للمطلوب ، والكلام فيما يستلزمه الدليل دون المطلوب

وكيف يكون القصد الآخر لزوم محال على تقدير ذلك التحق ، وجبت لأبقي النقص التمسك
 ناقصا بل يكون معارضا لإدراك القوم دليل على خلاف الدلول قطعا . هـ بور الهين (قوله وصل)
 أي لشاهد الذي هو الاستزاه أو الاستزاهم الذي هو الشاهد حصلا استقرائيا بدعوى استزاه
 التحلف أي تحلف المحكم عن الذين اه أدب بقية (قوله أي النقص الخ) أي شاهد نقص
 على حذف للمناف بدل عليه قوة ، وتصح ذلك ، فتدفع ما أورد على من أن النقص ما حصل
 بدعوى التحلف ولزوم محال بل الشاهد حصل هـ اه بور الهين (قوله التحلف الخ) أي
 تحلف حكم المطالب عن دليل في حص من الصور أشار بلفظ الدعوى إلى أنه لا بد من اثبات
 مادة التحلف اه قاسية (قوله ويسى قضا محال) وتحتوي أنه حمرة عن مع مقدمة
 لأصا ، صرح به المحقق [٤٢] الشرازي في المحا كات ، والمصنف حاشية الرسالة :

تحقق الدلول ، وتصح ذلك من قوله (وصل)
 أي النقص (بدعوى التحلف أو لزوم محال ويسى
 قضا إجماليا أيضا) بمر كما أنه (١) يطابق نظ مطلق
 النقص على المذكور بطلق النقص لا قيد بالاحوال
 أيضا عليه ، بخلاف النقص فإنه لا يطلق عليه إلا مقبلا
 بالتصديق (فالشاهد ما يدل على مواد الدليل)
 فتتحلف ولا استزاه محالا ، ثم ادخل أن التحرف (٢)
 المشهور والنقص ، وهو تحلف حكم عن الدليل على (٣)
 المصنف به لانه يرد عليه أن النقص لا يختص
 بالتحلف كما عرفت ، وأن النقص صفة النقص ،

فالقصد الأصلي من النقص اثبات الخلل
 في مقدمة من مميزات الدليل ، لا على
 النعيين وطريق اظهاره اطلاق الشكل اه
 بور الهين رحمه الله (قوله كشاهد الخ)
 وأدلم أن النقص بلا شاهد مكبرة غير
 مسبوقة لأنه دعوى لا بد من دليل اه
 شرح آداب عسدية للملا على برجندي
 رحمه الله (قوله التحلف الخ) في
 الحواشي : اعم أنهم حصروا شاهد النقص
 أي ما يدل على مواد دليل المطلق بحلف
 المحكم به واستزاهه مادا آخر ،
 وأرادوا بتحلف المحكم به جزائه فيه
 أو الاستزاه وزادته في صورة عدم تحق

حكم هو متبركه بها اه بور الهين (قوله عدل نصفه الخ) أورد
 عليه أن المصنف ما عدل به ، وإنما عطل به من هو متأخر به ، وهو قد اقتضاه هناك كما اقتضاه
 صار لتأخرين عنه . أقول فيه العدول إلى المتأخر حائرة باعتبار معناه المعنى وليس له معنى
 آخر في عرف عام أخص ما عمن هذه الفسفة . ثم صفة الاقتضاء أي هي إذ هي أنه لا يجوز صفة
 العدول إليه فيه الشأن اه بور الهين (قوله أن النقص لا يختص بالتحلف الخ) لا يعنى
 عندك أن هذا الإبراد ليس يولد على هذا التعريف ، بل لو ارد عليه أنه عبارة عن مع الدليل
 فإن نقل هذا الدليل غير صحيح لما تحلف المذكور أو استزاهه محالا آخر على أي وجه كان من
 الخصوصات أصبى . ثم هذا الإبراد يولد على من عرف النقص بالمذكور وخصص الشاهد
 بالتحلف فذكر ، وإن شئت فقل شرح فشرح إلى شرح العسدية اه مولوى محمد صد الحلى رحمه

الله (قوله وانعطف منه الحكم) والمراد بالانعطف بيان الحكم بحذف المضاف أو المضاف
بالنقص بالنقص الذي للمعول فصيح الجمل اه هو انه قطعية (قوله عاينته انه ليس بظاهر الخ)
أورد عليه انه كما أن حمل الحكم على المدلول ليس بظاهر كذلك حمل النور في تعريفه الدليل
على المناسبة المصححة أيضا ليس بظاهر مستعاد [٤٣] اه دون ذلك كما ترى *

أقول هذا قياس مع الفارق لأنه قد مر
أن النور بمعنى المناسبة المصححة شائع
فيكون حمل النور على هذا المعنى
ظاهرا وإن كان حجه على استماع الانسكاك
تظهر بخلاف حمل الحكم على المدلول
نعم من أن يكون مدعى أو غيره فانه
حقى كما لا يخفى اه نور الدين (قوله
بحور الخ) دل بها على أنه لا يكون
صفة النقص، لكن برد حيث أن
نقص الشيء للمعول صفة الدليل دون
الحكم فاعلم اه نور الدين (قوله
ولا يخفى الخ) حمله أن النقص يطلق
على معان متعددة والمعروف هناك بعض
معانيه لا كلها ، وقد يجب من الثاني
أيضا أن النقص مطلقا لا يطلق في
اصطلاحهم على تلك الصفة التي سبق
ذكرها بل يطلق عليها النقص ، فبما
ما نصيب ولا يلزم في أمور الاصطلاحية
من إطلاق أو قيد صفة إطلاق المطلق اه
نور الدين (قوله فلا يصح في خروج الخ)
لأن النقص يطلق عليها معنى آخر يحصل
أن يكون موضوعا جزاءه كما صرح به
المصنف بها بعد ، وقال الشارح وبما

والنقص منه الحكم ، ويمكن الجواب عن الأول بأن
المراد بالحكم للمدلول أهم من أن يكون مدعى أو غيره
فيكون المعنى انتفاء المدلول مع وجود الدليل ، وذلك
يكون بوجهين ، أحدهما أن يوجد الدليل في صورة
ولم يوجد المدلول فيها كالنقص في شهور والثاني أن
يوجد ولا يوجد مدلوله لسلا كما إذا استلزم الخلل عاينته
أنه ليس بظاهر ملامح الإرادة في التعريف ، ومن
الثاني بأن المرفوع هو النقص الاصطلاحي وهو ما مر
الذي هو صفة النقص مع أنه يجوز أن يكون معدوما
موجب للمعول ، ويرد على التعرّيج أن النقص (١)
بمعنى الاصطلاح قد يطلق على معنيين آخرين .
أحدهما نقص الممرات طرعا وحكما ، والثاني النقص
الذي سبق ذكره ، ولا يخفى عليك أن المرفوع هو
النقص المقابل للعدم السابق ذكره الوارد على دليل
المسل فلا يصح في خروج النقص من الإرادة على
التعريف من التعريف ، ثم الاستدلال الموجهة لزودة
على دليل تحمل ثلاثة مع ، والنقص ، والمعاملة
فالأولان ما مر ، والثالث ما مره قوله :

قل عاينته النقص إنما يطلق على حسن الممرات مطرعى الاستعارة كما صرح به فيما بعد
والعرف إنما هو النقص الحقيقي اه نور الدين (قوله والمطرعة الخ) مثالها ما إذا قل للمسل
الركاة واجبة في حالي الصلاه لانه يقول النقص فيقول السائل دليلكم وإن دل على ما ذهبتكم ولكن
عنده ما يعبه وهو قول السائل ولا ركاة في الحلي اه شرح آداب مسجودية

(قوله على خلاف ما أقام الخ) أصل الدعوى كان أو مقدمات أو مقدمات ثم الأحصاء على ما قل أن يقال
 المعصية هي الاستدلال على خلاف الخصم * أقول لو لم يحذف عنه المصنف أي مدلوله لم يتأذى به
 المعنى القدود ، فالقول بكونه أوجز منه كما ترى له أدلة متينة (قوله والميراث بالخ) ويؤيده
 العادة المشهورة في تقرير المعارضة من أن ذلكم وإن دل على ما ذكروا لكن عددا ما يفيده
 شرح آداب جمعة للسيد أبي النجاشي (قوله كما يشعر به لفظ الخصم) أي ملاحظة أي
 الخصم من حيث هو خصم لأنه إنما يتحقق الخاصة من حيث أنها خاصة في المعارضة إن كان
 الخ قال الشرط أن يدل على ذلك الميراث دلالة يسهل ذكر لفظ الخصم في التعريف المذكور إذ الظاهر
 أن المراد به الخصم من حيث هو خصم وهذا يصح المراد على خلاف ما أقام الدليل عليه خصمه
 لأن الألف واللام عموما عن المصنف إليه وهو إنما يكون حصالة إن كان مشتقا لما يفهم أو ما
 لما يفهم ، فانه مع ما أورد عليه من أنه لا اشتراط في لفظ الخصم كيف والمقصود به قول كل خلاف
 ما يقوله الآخر ، وما حقه [٤٤] من أن الخاصة إنما تتحقق لو كان مدلوله متابعا

(والمعارضة انقضاء الجدل على خلاف ما قدم الدليل فيه
 الخصم) والرد بالخلاف ما يفي مدعى الخصم سواء
 كان غيبه أو معلوم غيبه أو أحص منه لا ما يمايزه
 مطلقا كما يشعر به لفظ الخصم لأنه إنما يتحقق
 الخاصة لو كان مدلول دليل أحدهما متابعا مدلول
 دليل الآخر (على تعدد دليلها) بأن اتحاد السادة
 والصورة جميعا حكما في الملاحظات العامة الزورود (أو

لمدلوله ، فإن قصد به أن الخاصة في
 المعارضة إنما تتحقق لو كان مدلوله متابعا
 لمدلوله فصح لكن الترتيب حينئذ مبرور
 فإن التدرج في المهمة من لفظ الخصم
 ليست هذه الخاصة كيف وهي متحققة
 قبل هذه وإن قصد به أن مطلق الخاصة
 إنما يتحقق لو كان مدلوله متابعا لمدلوله
 خصمه ظاهر أنه برز الدين (قوله على
 اتحاد) وهنا بحث مشهور ، وهو

أن اتحاد دليل الخصم والمعارض ليس بمحمول كيف وحيث
 لا يتصور التعارض بل لابد أن يكون هذان الدليلان معبرين ولوق ضمن معنى واحدة * أقول
 هذا إنما يريد وكل المعنى اتحاد الدليلين من حيث الصورة والمادة كلاهما بل المعنى اتحادهما من
 حيث الصورة وما هو عمدة المواد برز بها كما هو المفهوم عنه وهذا التقدير من الاتحاد لا ينافي مطلق
 التعبر حتى لا يتصور التعارض أنه آداب فقيه (قوله بل اتحاد في المادة والصورة جميعا) قال
 الفاضل عصام الله والدي الأسعرائي في شرحه الآداب الحفية اتحادهما في السكري مثلا في جميع
 ما هو منه والالم يتعدد الجدل ، وقيل إن المراد بالاتحاد في المادة الاتحاد في الحد الأوسط له مولانا
 محمد عبد الحليم بوز فقه مرصده (قوله كما في الملاحظات الخ) الملاحظة قياس ضد صورة أو مادة
 متألف من قضايا شبيهة بالمشهورات ويسمى شعبا أو الأوليات ويسمى معطبا ومعنى كونها عامة
 الزورود أفادتها للحكيين المستفيحيين للعلل الأول والوسائل المعارض وبذلك ظهر كونها مخالفة وغيرها
 لا يكون كذلك كما أفاده الشرط أن له برز الدين (قوله كما في الملاحظات) الكلمة الزورود
 الملاحظة أعم من السفطة إذ السفطة قياس مؤلف من مقدمات وهي كما يقال الواحد موجود وكل

موجود مشار إليه فلو اوضح مشار إليه مع أن القيمة الثانية وحده ومن مقتضات شبهه بالصادق كما يقال
 صورة الحمار المنقوشة على الحداد انه حمار وكل حمار صاقل فهذا صاقل مع أن المقصود الأولى شبهة
 بالصادق كاذبه في الواقع ، ولما المخالفة فهو ما عهد صورته لمصادقه فالأغلب باعتبار أن المقصود فيلس
 والمخالفة لا يلزم أن تكون قساسة لأن الثالث صورة لا يصدق عليه تعريف الفيلس ولا يسمى به
 كذا دل صاحب سلم العلوم . ومن هنا ظهر احتياجنا إلى نقل نصيب الشارح المخالفة فيلس فاحد صورة
 أو مادة الخ فهو مع المشهور من غير تأمل انه مولوى محمد عبد الحى رحمه الله (قوله بالقلب الخ)
 قد رعم البعض أن القلب نفس لا معارضة ونفس مر بها به معا وذكر في الواقع ومأثر كتب
 الأصول أن في القلب شرط أن يكون دليل معارضة فالاعلى نفس حكم لصال به فان كان
 والاعلى ما يستلزمه . فكما انه نور العين [٤٥] (قوله وان لم يستلزم الخ)

يرد عليه أن قوله والا أهم به لشموله
 صورة المادة فقط فيلزم ضمير الأعم
 لأخص اللهم الا أن يقال المعطوف
 محذوف أى وان لم يستلزم لا صورة
 ولا مادة أو انهما مادة فقط انه نور العين
 (قوله المعارضة بالقلب توحد في المقاطعات
 الخ) بل لعل هذه المخالفة أنه لا ملازمة
 بين تقدير ثبوت خيصة ، بين كون
 شئ من الأشياء ثابتا ألا ترى أنه على
 تقدير المذهب يكون شئ من الأشياء
 ثابتا أيضا فثبت شئ من الأشياء مع
 تقدير بعض المذهب من الاحاقيل
 فلا يعكس انعكاس النقيض على
 ما ذكر ولو سلم فهو انه يعكس

صورته (قطع بان انعدا^(١) في الصورة فقط بن يكونا
 على المذهب^(٢) الأول من الشكل الأول مثلا مع
 احتلاهما في المادة (معارضة بالقلب) ان انعدا فيلاهما
 (معارضة بالمثل) ان انعدا صورتهما (أو لا) أى إن لم
 يستلزم لا صورة ولا مادة (معارضة بالغير) فالنصف
 قدس الله سره فيما قلل عنه المعارضة بالقلب توحد
 في المقاطعات العامة الزوود كما نقل للمذهب ثابت لانه
 لو لم يكن ثابتا لكان خيصة ثابتا وعلى تقدير أن
 يكون خيصة ثابتا كان شئ من الأشياء ثابتا ، يلزم
 من هذه المقدمات هذه الشرطية ان لم يكن المذهب
 ثابتا لكان شئ من الأشياء ثابتا ويعكس انعكاس

بذلك انعكاس الى قوله لو لم يكن ذلك انتهى . فاما كان المذهب ثابتا لكان لو لم يكن شئ من
 الأشياء ثابتا كان المذهب ثابتا حتى يلزم انقلب انه (قوله ويعكس الخ) عرر هذه المخالفة
 أنا مذهب معالوما وان لم يكن صالحة في حق الآخر ككون هذا أحداد من الذهب فنقول ان هذا
 المذهب صادق وثابت في الواقع لأنه لو لم يكن ثابتا لكان خيصة ثابتا ضروره ارساع التقييد وكل ما
 كان به حقه ثابتا كان شئ من الأشياء ثابتا ضروره أن التقييد أيضا من الأشياء فينتج هاتان
 المقدمتان من تقييد الآخر في الشرطي من الشكل الأول قولنا كما لم يكن المذهب ثابتا كان شئ
 من الأشياء ثابتا ونعكس هذه الشرطية التي هي محقة بمعكس النقيض يحصل نفس لئال
 مقتضا ونقيض المقدم مثلا مع قاء الصدق والكف كى هو رأى انعدام الى فون كى لم يكن

(١) أى انعدا له (٢) وهو مارك من موجبين كليين اه

شيء من الأشياء ثابتا كان المذهب ثابتا ولا أضاع مرتبا في طلاق هذا العكس لكونه مستلزما لاجماع النقيضين اذا المذهب أيضا شيء من الأشياء ولا امرية في أن طلاق هذا العكس يستلزم بطلان النتيجة اذ العكس لازم له وبطلان لازم يستلزم بطلان للزوم ولما جلت النتيجة ظهر أن في القياس هذا تضاد فيه لما ناشئ من الطبيعة وهو لطل لا جهة الشكل الأول اذا كانت مستقلة عن الشروط تكون بتبعية الانتاج فكيف نكسر مستلزما للضاد وانما هو ناشئ من الصوري أو الكرمي وهو أيضا لطل [٤٦] اذ لا شبهة في مدقهما كيف وقد أنشأهما

بالدليل وليس حيث معنى الضاد الا أحد المذهب وفرض عدم ثبوته والمستلزم للضاد فاسد لعدم ثبوت المذهب فاسد فالمذهب صلي حقا وهو المطلوب اهـ بعض الناصحين في رد المناطين شرح رسالة صاحب سلم العلوم من مظلة مولانا محمد عبد الحكيم نور الله مرقمه (١) قوله في قوله توجد (لمخ) يعني أرى قوله توجد في المناط أي العقليات المستقلة على المناطيات إشارة إلى أنها لا توجد في العقليات الصورية أي العقليات خالية عن العاطفة وكثيرا ما يقع في كلامهم الدلائل العقلية في مقالة المناطيات والمراد بذلك ما في بعض شروح الآداب الصورية أن اتحاد الدليل بمادة وصورة في الدليل العقلي غير ممكن ، ويجوز وقوعه في المناطيات العامة الوجود ، وهذا ذكرنا لندفع ما أورده من أنه لا إشارة فيه إلى

النقيض إلى هذا ان لم يكن شيء من الأشياء ثابتا لكان المذهب ثابتا ثم كلامه ، ففي قوله توجد في المناطيات إشارة إلى أنها لا توجد في الدلائل العقلية الصورية ، وقد يقع في القياسات النقية أيضا كما اذا كان المسمى مع الركنين (١) من أركان الوصف فلا يمكن (٢) أن ما يطلق عليه اسم للشيء كمثل الوجه فيقول القاصي مسمى للشيء (٣) ركنها فلا يقدر بزم كمثل الوجه ، وأما لمادة ، فمثل فكا اذا قال المثل (٤) العالم محتاج إلى تأثير وكل محتاج إليه حادث هو حدث حول ما عرض (٥) الله مستغن عن التأثير وكل مستغن عنه قديم هو قديم فالدلائل مستقلة في الصورة لكونها من صلب واحد من الشكل الأول ، واذا كان لا يرضى لو كان العالم حادثا لما كان مستغنيا لكنه مستغن ليس بمحدث كانت ممارسة بخير ثم قل يصدق التعريف (٦) على تعليل للمثل

ذلك كيف تلك المناطيات من الدلائل العقلية الصورية اهـ نور الدين (قوله فلا الاول يقدر بالمرح) : أقول عدم التقدير بالمرح وان لم يكن خيما لعدم الكفاية لكنه مساو لقيمه لأنه كلما تحقق عدم التقدير بالمرح تحقق الكفاية وبالعكس لأن الاستعدادات متباينة الفريقين ، فاندفع ما أورده عليه من أن عدم التقدير بالمرح ليس قبيح لعدم كفاية ما يطلق عليه اسم المصح وهو ظاهر ولا مساو لقيمه ولا أحسن منه بل أهم فانه اذا تحقق الكفاية تحقق عدم التقدير بدون العكس

(١) وكل ركن لا يمكن أن يطلق عليه اسم اهـ (٢) هذه نتيجة لازمة على الثاني اهـ

(٣) وكل ركن لا يقدر بالمرح اهـ (٤) تثبت لمعروف مسلم اهـ (٥) تثبت لعدم العلم اهـ

(٦) أي المصروفة اهـ

من عدم التقدير يتحقق بالاستصحاب ولا يستحق ثمة كفايه به نور الدين (قوله والخوارج معه أنه لم) أورد
 عليه أنه لا اختصاص لكونه معارضة بأحد دون آخر بل هم عن آخرهم أشدوا عليه واعتصموا
 في أنه هل هو من الأفراد الخائرة أم لا ، فذهب المصنف إلى أنه من الأفراد الخائرة
 وذهب الآخرون إلى أنه من الأفراد المنجزة وعرق بينهما كما ينبغي كذا في الاعتناء النافية اه
 (قوله يمكن أن يقال لم) أورد عليه أن الخصم أعم من نفس الأول ودلالة الأعم على الأخص
 ليست بأحدى الدلالات الثلاث ، فكيف يراد به ذلك ؟ أقول لن أراد أنه لدلالة الأعم على
 الأخص أصلا بدون القرينة ومع القرينة خصوص ، وإن أراد به أنه لدلالة له بدون القرينة فسلم
 ولا عدى عما كذا في حاشية السمرقندي على الطول اه نور الدين (قوله لا للمعارض لم)
 أي لا المعنى الأعم لثمن المعارض ، فادع ما أورد عنه من أن في قوله لا للمعارض ما لا ينبغي على
 صادق بأمل اه نور الدين (قوله مع لم) أورد [٤٧] عليه أن التوجيه لا اختصاص

به بلع والخص والمعارض ، كيف
 والشكل من التواحدة بالتصحيح والائتات
 وإبطال السد والتحرير كلام موجه
 مع أنها ليست من تلك النوع ؟ أقول
 تخصيص النوع الثلاثة به على ما
 الأعم الأغلب ونظر ذلك لمخصيص
 النفس بالصدق في الصدقية بناء على
 اعتبار الأعم الأغلب كذا في شرح
 الخواص اه نور الدين (قوله النص
 لم) أورد بالفهر مطلق القصر خصوصا
 كان نوعه لا يخصه فظا لأن
 الأخص في النص محرم على

الأول بعد معارضة السائل ، والخواب عنه تمعارضة
 على اختيار المصنف كما سيحى . ولو سلم عدم كونه
 معارضة كما هو مختار غيره يمكن أن يقال إن المراد
 بالخصم لمعان الأول المثبت للدعاء بالدليل لا المقارض ،
 ثم لا بد في المعارضة من التوجيه فلا بد من بقاء
 ولذلك قل (والتوجيه أن يوجه السائل كلامه) معا
 لو تمعا أو معارضة (ال كلام الخصم ، والخصم أحد
 مسبب الغير) وهو غير مستحسن كما د قل أحد
 ناقلا قل أو حجة ومحمد صلى الله عليه وآله

أخلاه وبؤده أنه لو راد به الخصم لاحتمال في الاستدلال إلى الخصم المذكور في تعريف
 التوجيه كما اكتفى في تعريف السائل بالصبر العائد إلى الحكم الواقع في تعريف المذهب ،
 إذا عرف هذا فاعلم أن غير أن كان خصما فخصمه بالضرورة أو غير ضرورة الأول
 كالخصم والمعارضة وهو مسموع مستحسن ، والثاني كما في بي للدلول قبل إقامه الدليل
 عليه وهو غير مسموع ويورد المصنف بيانه ، وإن كان غيره فخصمه به بالضرورة
 ولم يوجد له مثال أو غير ضرورة كما إذا أخذ الناقص مسبب المذهب وهو مسموع غير مستحسن اه
 نور الدين (قوله غير مستحسن لم) أي في بعض الصور كما إذا قل أحد لم بدليل أنه سيأتي
 في البحث الخامس أن النص في بعضها ضروري فهو مستحسن ، وفي البحث السابع أنه غير
 مسموع في بعضها ، فادع ما أورد عليه من أنه إن أراد به أن الخصم بالضرورة كما في بي للدلول
 قبل الدليل عليه غير مستحسن فلا سلم ذلك بل هو غير جائز كما سيصرح به المصنف وإن أراد به
 أن ليس بالضرورة كالنقص والمعارضة غير مستحسن فلا سلم ذلك بل هو مستحسن قطعا اه نور

فدين (قوله المظهر) على البرجدي الظاهر مؤخود من لفظ الظهر وهو قول الرجل لآخر أنه أنت على كظهر أي وحمل الظاهر أنه لا يحل وطؤها ولا مسها ولا تصليها حتى يكبر من ظهره كذا قل القدوري اه مولوي نور الدين راحة الله عليه (قوله ثم استدل الخ) يعني قال أحد ناقلنا قال الناظرين اذا ظهر الروح الزوجة صحت عليه الحكمه بتحرير رقة فن لم يجد عصيما شهرى متابعين فن لم يتابع فعدم متين مكنا ثم اذا ظهر ذكرهم بقصيم وجامعه في حلال أامة استأنف الصيام فلما قل ليس معه الا التصحيح والاستدلال ليس معه بل مصب المذمى فذا استدل مار غلبا { ٤٨ } آفة ، ثم اعلم أن الرقة في الظاهر مطلقة مؤمنة

المظاهر في حلال صيام الكفارة استأنف ثم استدل بأنه قال سبحانه وتعالى - قل أن يتقاسم - (١) فذلك يقتضي تقديم الكفارة على الكيس (٢) ومن ضرورة التقديم الإحالة على الجماع طوائف بالمجامعة (٣) التقدمة يلزم أن يستأنف لبوحد الإحالة عملا بتدوير الامكان فإنه كان مصب الناقل تصحيح النقل بحسب فلبا شرع في الاستدلال أحد منصب المدعي ولما مرغ (٤) المقدمة وكان موضوع هذا الفن هو البحث (٥) حيث يبحث فيه عن كيفية أراد أن يشرع في البحث بين أولي الأمر . البحث فقال (ثم يبحث ثلاثة أمور . مائة نعين للمدعي) إذا كان في حله لأنه إذا لم يكن متبعا لم يصح أن دليل التحلل هل هو مشتق أم لا (وأوساط هي الدلائل) إنما سميت أوساطا لأنها حرة تعيين المدعي

كانت أو كافرة اه مولوي محمد عبد الحى راحة الله (قوله فلما شرع الخ) أورد عليه اه لم يرد بالقرمطلق التبراعم من أن يكون خصما أو صبره كيف وحيث يلزم أن يكون النفل إذا التزم صحة النقول وتعدى لاسانه طمس بفتح الى الترامه إياه وتصديه له وهو خلاف ما صرحوا به قلوا النفل ملذام ناقل لا يؤخذ بالدليل وأما اذا كان مدعي فهو مأخوذ به بل أراد به التخصم كما هو التامر فالتناقل الآخذ بالاستدلال انه يكون غامضا لو كان الاستدلال مصب التخصم وهو ليس كذلك بل مصطلح التصحيح به أقول قد مر أن المراد بالغير مطلق الغير حيا كان أو صبره وان الناقل إذا ادعى مصب المذمى يكون معه مسموعا وان لم يكن مستحب وحشد لا يلزم أن يكون الناقل المذكور

فالمصباح يصح الى الترامه إياه وتصديه له اه نور الدين (قوله ثم البحث الخ) وعندهم شرعه قدس سره البحث في الامة هو التخصم والتفتش ، وفي الاصطلاح على ما نقله الرئيس اثبات الدقة الاعابة والطلبه طريق الاستدلال اه قسمة (قوله عين المذمى) وتحريره إما بالمرار أو ثمة من مهي الى آخر أو حراره من ملصق الى آخر وذات الخلافات كما اذا انتهى أن النسبية حرة من السور وحرر بأنه كمدف أنى حصة راحة الله اه أداب يافيه (قوله هي الدلائل)

(١) أى قل أن علمنا اه (٢) أى الموطأ وفي نسخة المرس
(٣) وفي نسخة الجماع (٤) تبيد لا أن اه (٥) أى للظن اه

المتوسطة بين النقيضين انه أغلب باقية (قوله في الفصل الخ) وهي قد تكون مقبولة
 بديهية مثل امتناع النقيضين وارتباطهما بمسواة الجزء والكل وغيرها ، وقد تكون مقدمات نظرية
 صالحة عند الخصم مثل امتناع قدم العالم والطبول والصورة عند التكلم اذا كان حيا ، وعلى
 الأول يكون البحث برهايا ، وعلى الثاني يكون حديا ، وإلى هذا أشار حوله من الضروريات الخ
 آداب ماقيه (قوله للملحة عند الخصم الخ) * أقول لو قل أحد مثلا قال الشيخ في الشفاء كذا
 وأحمد تصحيح النقل ثم صحح فلا يحده يقصد هناك البحث مع فقد هذه الأسراء نحة ، فلهذا أراد
 بالبحث ما هو المصدق الذي يتأثر به الكلمة والكلام والقيل والقال ، أو يقال انه تسامح في بيان
 الأسراء فانه واقع على سبيل التحليل فتدبر انه أغلب باقية (قوله مثل الضروريات والنسب الخ)
 قال بما قل مع كمال انقضى على النقيض [٤٩] وسلب الشيء عن نفسه مسالواة

الاعظم للأسفروا قرحح بلا مرجح اه
 أورد عليه أن جل أحد النقيضين على
 الآخر سواء كان بطريق الاشتقاق
 أو الموطأة حار قطعا لما يقال للاسموم
 مفهوم والأشقي شيء والجرى كلبي ،
 وقس عليه وطلان الترجيح فلا مرجح
 ليس مسلما عنده على الإطلاق كيف
 والمتكلمون قانون بصحته والحكماء
 إجماع قانون بطلان الترجيح بلا مرجح
 * أقول معناه الإبراد الذي هي عبارة
 المورد لأعقر الترجيح على وزن التفعيل ،
 وإنما هو الترجيح على وزن التعميل ، ومأخذ
 الإبراد الأول به من حواشي شرح المواضع

وتقدمنا على ما انتهى البحث إليه (ومقاطع هي للتدمات
 التي ينتهي اليها من الضروريات والظنيات
 للملحة عند الخصم) مثل مورد والتسلسل واحتجاج
 النقيضين وغيرها (١) منه إذا انتهى البحث إلى
 التدمات الضرورية أو العاطية للملحة عند الخصم
 قطع ونم ، ثم قل للصف فيما قل عنه : اعلم أن
 واجب على الناس أن يطلب أولا ما أمكنه (٢)
 من (٣) تعريف مفردات للدهى وتعيين البحث
 وتبهره (٤) عن سائر الأحوال كما اذا دعى للعلل أن
 النية ليست بشرط في الوصوء ، فمعنى السائل أن

[٤ - رشيده -] قال السيد السدي شرح المواضع انه لاستعماله في انصاف الشيء
 نقيضه اشتقا ، وإنما المستعمل اتصاله * مواطأة * واعتبر على ميراجان في حاشيته عليه بأن
 انصاف أحد النقيضين بالآخر ليس بمنحيل سواء كان اشتقاقا فهو مواطأة ، أما الأول فظاهر وأما
 الثاني فنقل أن يقال مفهوم الجزئي كلبي ومفهوم الاسموم مفهوم الى غير ذلك ، قال الشرواني في
 حاشيته عليه والتحقيق أن المنحيل انصاف ما صدق عليه أحد النقيضين بالآخر لانه يلزم له
 اجتماع النقيضين ، وأما من مفهوم أحد النقيضين فيوصف بالآخر انصاف مواطأة كما في اللتان
 ولا شك انه يصح أن يحمل عبارة التارجح على أن المراد انصاف ما صدق عليه أحد النقيضين
 بالآخر ، لكن ذلك الانصاف خلاف ما يتميه ظاهر الصلة ثم كلامه اه مولوي نور الدين رحمة

(١) كراهتها اه (٢) أي ما أمكنه اه (٣) بيان ما له (٤) جيد طرمانه لو كان
 له حجة وعنده اه

لنقل عليه (قوله فقال العليل الخ) * أقول في هذه القضية ، وأختصت القضية ، الأول أنه لو قل
 فيقول العليل لكان أول ، انتهى لن أصح التمسك بالاسماسة المتصلة على سين الاستعمال الدليل
 على معنى اطلب بما يحسن الطبع ، الثالث لو قل عدم اشترط الية بأي مذهب لكان مأثوما
 للطائفة وكل ذلك ظاهر عند الطبع السلم تكن الأمر في ذلك حين أم ثبوت حقيقة (قوله اسئل
 الخ) أراد بالمدعى ما من شأنه أن يدعى ولو في هذه النظر ، وعلل ذلك فهو نعم مه ، أعني ما من شأنه
 العليل أي يصح أن يكون معطلا سواء كان معطلا بمرض أو لا أم بحث بأنه (قوله لم أن
 وجوب الطلب الخ) أورد عليه أن العليل حر أن يكون لأن يعلم أن المدعى كيف يتصور أنطرا في
 الدعوى وما عني ما حتى يصلح حجة الدليل الذي يورده عليها وعنده من حيث الأمر بزام وعنده
 محجوبة عن لا تنبذ له بعدم [٥٠] لعل السائل * أقول لا حاجة في أن وجوب

الطلب مفيد بعدم العلم بالسائل ، وأما طلبه
 لأن يعلم الخ فليس بواجب لأن مؤجدة
 السائل لا موصف على ذلك الطلب وهذا
 ظاهر على المذهب : فم ذلك الطلب
 جائز للائتماع المقصود منه اظهار
 الصواب ومع ذلك لا يلزم محال لما نظر
 من حيث هو معطر لأنه مطوّل
 يستغنى عنه في المناظرة كما أن مثل
 تصحيح القول بعد العلم بالصحة جائز
 ومع ذلك لا يفي في محال المناظر من حيث
 هو مناظر لأنه مطوّل يسمى عنه في
 المناظره صرح بذلك أبو الفتح وحكيه
 الآداب الحنفية اه موردين (قوله لأر اطلب
 مع نعم الخ) أي اطلب لدى في صورة قصد الحصول مع العلم كذلك لأن الكلام في الطلب
 الواجب الذي قصد به التحصيل ، لا يطلق الطلب ، فادع ما أورد عليه من أنه لو كان الطلب صورة
 قصد الحصول فلا ريب أن ذلك الطلب مع الأمر كذلك ولو كان مثل ما عرفت أمعا فمكروه مع
 العلم كذلك مجموع اه موردين (قوله وهو أنه يمكنه إشارة الخ) أورد عليه أن فيه إشارة إلى
 أنه لا يجوز مطالبة من الأشياء ، وإنما انه لا يجوز مطالبة بعض الأشياء من الناقل فلا إشارة فيه إليه
 فكيف وكوه ناظرا أو معينا أمعا يلوح عند المطالبة الثانية التي أنشأ إليها اصم فوله بعد
 الاستفسار فلا دخل في هذه المطالبة ، ومن ادعى فعله البيان * أقول بانه لما وجد على
 الرائل أولا أي قبل اشروع في البحث مطالبة بما يمكنه فهم طريق الإشارة أنه يجب عليه عند

يقول : ما اليه فمأشرط وما لوصوه ؟ فعل للسائل (١)
 الية قصد استباحة الصلاة ، أو قصد امتثال الأمر
 والشرط أمر خارج (٢) يتوقف عليه الشيء وعينه
 مؤثر (٣) فيه ، أو لوصوه فعل الاعضاء بالذمة ، ومع
 الرأس ، ثم يقول السائل : عدم شرط الية بأي مذهب
 رأي قول (٤) يقول للعليل مذهب أي حقيقة وجه
 الله ملاقات فوجه الله ثم كلامه ، اه رأي وجوب
 الطلب بما هو د م يكن ، لوما للسائل لأن الطلب
 مع العلم مكافئة وبجدة كما سبق وقوله (٥) أمكنه
 إشارة إلى أن بعض الأشياء لا يجوز مطالبة من الناقل (٦)

(١) الذي هو مدع اه (٢) هي الدعوى اه (٣) اختاره عن لغة الفقه اه (٤) من للمعجب
 الأربعة اه (٥) في الثانية في قوله حاكمه اه (٦) لأن الناقل من ليس مخصص الاستدلال اه

لشروع في البحث مؤانسة ما يمكنه أيضا فكان في قوله تارسط ما فهم من ذلك الكلام إشارة
إليه أنه لا يجوز مطالع بعض الأشياء من الثاني كالدليل لأنه من غير مؤانسة ما فهمه الله
مولوى نور الدين راحة الله عليه (قوله مع [٥١] أنه في التصريح به الخ) لأنه

يقضي أولويه طلب السامع ودعوته
وهي إما تكون ١. إذا كان السائل على
هذه الأشياء في الحجة ولم يكن عالما كما
هو حقا لأنه لو لم يكن كذلك يجب
عليه الطلب لعدم ذلك أن السائل
ليس في غاية الرعدة بعينه في الحجة ،
فأدعى ما أورد عليه من أنه لا بد من جهة
إشارة إلى ذلك بل إلى أنه ينبغي أن
يكون أحد المتحاضرين في غاية الرعدة
ذلك الدليل يجب أن مولوى نور الدين
راحة الله عليه (قوله والتعريف الخ)
في شرح آداب السجدة ، المحرر
عنه من بعض الناحيات بعضها من
قولهم : حور كذا أي أفرد ، وذلك إما
بتعين للمادة التي وقع البحث عليها
أن كان البحث من الخلافات وإما
بغيره الألفاظ المستعملة هناك فربما
ونيفنا عما هو المنصود منها أن نور
الدين (قوله فلا بد له لم قلت الخ)
أنت تعلم أنه كفى انساب للصف أن
يقول بأي دليل هي واحدة وأما قوله لم
قلت لها واحدة فارجع إلى طلب
الصحيح ، ثم قوله وأخطأ في النقل
عنه ظاهر فقيده لأن طلب
الصحيح واحد بمجرد النقل ولا يحتاج

كالدليل على القول أو على مقدمة من مقدمات الدليل
الذي منه معه ، وأما أنا فعدي (١) لاثبات القول
فيجوز ذلك منه لأنه حينئذ أحد متصحب للدعي
والمتصل (٢) فيؤاخذ بما يؤاخذون به ، ثم قوله
فيمضي (٣) ينال قوله الواجب (٤) على السائل ظاهرا
لأن الواجب مالا يجوز تركه ، وما يدعي يجوز تركه
وإن تأملت معاني النظر لظهر لك عدم التمسك في لأن
المحقق كثيرا ما يعرفون ، الاثنى (٥) من الواجب مع
أنه في التعبير به منه إشارة إلى ما شرف من أنه
نفسه أن لا يكون أحد المتحاضرين في غاية الرعدة
لأن هذه الأشياء ظاهرة لا تكون بجهولة (٦) إلا
لمن كان أسوأ الحال ، ثم قال للصف قدس سره في
الحاشية ثم اعلم أن للعلل ملأ في تعريب (٧) الأقوال
والتعريف لا يتوجه عليه إلح كما أنه قال في المال : تركه
وحدة في حلي النساء عند أبي حنيفة رحمه الله وليس
بوحدة عند الشافعي رحمه الله فلا يقبل له لم قلت
أنها واحدة لأنه ذكر القول بطريق الحكاية لا بطريق
الادعاء ولا دخل في الحكايات إلا إذا قل شيئا وأخطأ
في النقل حينئذ يجوز طلب تصحيح النقل أو عرف
شيئا ولم يكن تعريجه حاشيا أو مائسا فيجوز أن يطلب

إلى الخطأ في النقل ، فهم أن مولوى محمد عبد الحلي راحة الله

- (١) أي حسب النقل حسب النقل (٢) من ذلك الدليل على مقدمة من مقدمات الدليل وغيره (٣)
(٤) حيث قال فيمضي السائل الخ (٥) قوله اعلم أن الواجب الخ (٦) أي يستحسن (٧)
(٨) أي في قتال لأنه لا يخفى في فهم السامع ، فأدعى ما أورد عليه من أن كونها ظاهرة مطلقا ممنوع (٩)
نور الدين (١٠) كما مر مره أخرى

(قوله فلا يجوز الحمل) أي الحمل المذكور، هو الحمل بطلب الطرد والمكسفة، لأن في الحمل للعهد الخارج. - فمدح ما نورد عليه من أن المدح كجسوة على تصرفه بهم كونه جامعة أو مائة كدلت بسوجه علم، فانه لا خلاف في أن المدح على المدح على شخصه وحده، وهو قولهم جوار الحمل إذا كان جامعاً، وما في كذا يرى أنه جوار المدح (قوله ونورد الخ) جواب عما يرد على ما هو المذهب في ذلك، كمن المذهب جامعاً، وما في كذا يرى أنه جوار المدح على المدح على شخصه، مع أن مستند كلامه في ذلك هو شخص (قوله وفي الاصطلاح الخ) - أقول فيه مائة فانه إن أراد أنه في اصطلاح [٥٢] اصطلاح غيره، فإدراكهم ما مضى، وأعلى

الطرد والمكسفة فلا يجوز المدح في كل جامعاً وما في كذا يرى أنه جوار المدح على المدح على شخصه، مع أن مستند كلامه في ذلك هو شخص (قوله وفي الاصطلاح الخ) - أقول فيه مائة فانه إن أراد أنه في اصطلاح [٥٢] اصطلاح غيره، فإدراكهم ما مضى، وأعلى

(البحث الأول (٢))

(١) باب (مرئى البحث ورثة المدعي) في التقديم واللاحقة، وهو ينسب له حمل كل شيء في مائة، وفي الاصطلاح (١) حمل الأشياء للزيادة بحيث يطبق عليه الاسم الواحد ويكون له مائة إلى التخصيص بتقديم وتأخير، وأورد (رتب الطبقات الترتيب) الذي يقتضي طبيعة البحث أن يكون عليه وهو ما فصل قوله (بأنهم) الخصم (السان بعد الاستمرار)

حتى كذا شرح الآداب في بيان معناه على المدعي أدناه، وإن أراد أنه في اصطلاح المرافعين صار مدعياً غير ذلك، لأن المدح لا يرد عليه، ولا في كذا يرى أنه جوار المدح على المدح على شخصه، مع أن مستند كلامه في ذلك هو شخص (قوله وفي الاصطلاح الخ) - أقول فيه مائة فانه إن أراد أنه في اصطلاح [٥٢] اصطلاح غيره، فإدراكهم ما مضى، وأعلى

الواحد أنه محتمل (قوله بأنهم الخصم) شأن الخ (قوله بأنه إن الترتيب) أي إلى الأدهان أن قرأ على صحة المجهول ضرورة عدم الافتقار إلى تركيب القول بأن لفظ الخصم مفهوم بقرينة المقام - أقول لا ينبغي على من له ذوق صحيح أنه إن قرأ: يؤخذ على صحة المجهول ويرجع صبيحاً إلى الخصم فالحال أن يقرأ لفظه على صحة المدح ويرجع صبيحاً إلى الخصم ويكون المدعي ويقرم لخصم البان به الاستمرار ويؤخذ لخصم مع صحيح القول لأنه يكون

- (١) أراد بالعلم الاعتقاد سواء كان حراماً أو حلالاً، ولا يخلط السابق بقرينة ما مضى أنه جوار المدح
- (٢) يشير إلى أن الفاء جزئية، أي في بيان ما يقتضي هذا القول والتأخير في أثناء المناظرة (٣) أي اصطلاح القضاة

صحيح النقل عليه تصحيحه چنان صدق به مائت الى القول به دون ما ذكره هذا
القائس * أقول ما ذكره من الحاصل ليس الحاصل ما ذكره اصعب في النقل وليس ذلك حاصل
الكلام في هذا المقام أي تقدم طريق البحث ودراسة الطي لا ذلك الاستمرار وليس مسوق
مأثور أثر وهي التي محب على الشاشر أن حالف نزل من صرح به ههنا بل قد انتهى الى آخر ما ذكره
اصعب في استثنائية الأولى ، بل حاصل الكلام في ههنا ان القائس كلامه اذا طلب الدائن منه
تدريجه مرداف المذمومين [٥٤] البحث وغيره من سائر الاصول ههنا الذين ،

وامد ما به استعسر السائق منه بانه
ناقض أو مدع عليه بانه وبعده ما به
بواحد اصل تصحيح النقل بل
دليله الطائين له أن يقال اذا دل على
المدعي انبساط بشرط في عودته من
باليه والشهد والوصف ثم بعد ما به
استعسر منه أنه مائل من كتاب أو ثقة
أو مدع من قبل أنه ما به يوافق
بما به تصحيح النقل عليه تصحيحه
بما به صدق به ما به الى القول به
دون ما ذكره الشرح وليس سره ودون
ما به سره لا يورثه (قوله ما
منا بل) أو دعه به أنه لا دخل له في
الحديث والكتابة ههنا لا عدم كفايه
ههنا القول بكفايه شيوخ الكتب
أو شيوخ الكتب في الأقوال دون
شيوخ الكتابة ونحوه لا يكتفي في عدم
كفايه هذا القول لأن احصم ثور من
ما به لا يتصور منه الكتب في هذا
القول وان سارع الكتب في الأقوال لا يورثه
ما به والشواهد المأثورة لا يورثه (قوله
ادل ثم الح) قل أن الحاصل ما به ، حقيقة الشيء ومذهب مدعيه أي هو

١١، أي المدعي (٢١) شرط ما (٢٢) حراف ما (٢٣) نقاش ما (٢٤) الصب ما
٢٥، ما به كان المدعي أو ما به النظر من حيث المدعي والعدل عنه ما (٢٦) بين المدعي أو المدعي في صحة
مدعيه لا في مدعيه (قوله ما به) قال ور من وجه ما (٢٧) صرح به ما
(٢٨) تدريجه المدعي واللام بعد ما (٢٩) أي الثاني ما (٣٠) الثاني محمود المقام ما
(٣١) الثاني قدم المقام ما

من بيان المساواة عند دفع السند ولا شك أن دفع أحد المتساويين مطلقا بعد العلم بالمساواة يستلزم دفع المساوي الآخر استلزاما تلجبا ، ولذا يستدل بأسماء أحد المتساويين على انتفاء الآخر ، وهذا القدر كاف في المقصود أنه كلامه اه بور الهين (قوله ليعبد الخ) به الطامع أن يبطل السند انما جيد لنقصه اذا كان مساويا بنقيض النقصه المتنوعة مثلا مساويه لان لمحب اذا أثبت بالدليل ابطال اللزام الذي هو السند ثبت بطلان المقصود الذي هو عدم النقصه المتنوعة فثبتت القديمة وهو المطلوب كما اذا أثبت السكك من صدق مساو لنقص متحدثا لانه اذا وجد قدم بعض التعرّض عند عدم كل متغير حدث وكانا شاكسا ، وأما اذا كان السند أحسن من النقص فلا جيد ابطاله المحب لان [٥٦] ابطاله لا يلزم ابطال النقص - ثبوت القديمة

إدعاء الأحسن لا يبرهن بقاء لأعم وإدعاء كمال السند أعم فابطله وان استلزم بطلان بنقيض منه على استلزام ابطال الأعم ابطال الأحسن فكيف يصح أنه لانه أعم من النقص والأمر أيضا فابطله يستلزم ابطال النقص وهو المطلوب فذهب المقام شرح صدقة اه بور الهين محرم عند الحق وجهه لوجه (قوله والتعرض مستحسن الخ) أورد عليه أنه يمكن منع الاستحسان من يقال انه ما دل أحد منهم بالمتخصصات التعرض ، وانما قد عدم الوجوب وذلك لا يستلزم فانه أعم منه ، فاقول به كما ترى به أقول القول بعدم الوجوب وان كان لا يستلزم الاستحسان

لكن لا يبايه أيضا فقد دلالة الدليل عليه يثبت ، وقد دل الدليل عليه وهو وجود ذات المتخصص وان لا يكن فيه جهة المعارضة حتى ان بعضهم قال بوجوب الجمع في هذه الصورة أيضا اه بور الهين (قوله إذا تم المناقشة الخ) أورد عليه أن القول بعدم وجوبه وإن كان صحيح على رأي بعض دون بعض لكن ما ذكره في مانه لا يتم إذ يمكن أن يثبت في السند المساوي بل في الأحسن أيضا بالاعمال أن لما فيه من جهة ذات دون التعرض كعدمه فبطلان المتخصصات المتنوعة فكيف ثبت ذلك القديمة عالم بمعرضهما به أقول جوابه يظهر من كلام الناظر انما حتى حيث قال قيل

لكن لا يبايه أيضا فقد دلالة الدليل عليه يثبت ، وقد دل الدليل عليه وهو وجود ذات المتخصص وان لا يكن فيه جهة المعارضة حتى ان بعضهم قال بوجوب الجمع في هذه الصورة أيضا اه بور الهين (قوله إذا تم المناقشة الخ) أورد عليه أن القول بعدم وجوبه وإن كان صحيح على رأي بعض دون بعض لكن ما ذكره في مانه لا يتم إذ يمكن أن يثبت في السند المساوي بل في الأحسن أيضا بالاعمال أن لما فيه من جهة ذات دون التعرض كعدمه فبطلان المتخصصات المتنوعة فكيف ثبت ذلك القديمة عالم بمعرضهما به أقول جوابه يظهر من كلام الناظر انما حتى حيث قال قيل

(١) أي بما شرطه الآيات السند الخ اه (٢) لعدم اه (٣) عند الخ اه (٤) وان كان أعم وأحسن في الرابع اه (٥) في الأول اه (٦) في الثاني اه

السائل تلك الحجة وجعل السيد معارضاً لذلك المبدأ وجب على الممثل دفعه مانع والابطال كما هو
حكم اعادة اعادة رآيات جديدة ولا يثبت أن الفسخ رجع الله (قوله وهو ما يمنع) فان
قل السيد على ما نقلناه وهو ما ذكره لمع رجع المانع وان لم يكن معداً في الواقع فثبت
بحور أن يكون السيد أعم ويحور دفعه كما لا يرى فلا يصح حصر دفع السيد في المردى * فبنا
عدم دفع السيد لأعم على تقدير حواره لآلة لا نرى من دفعه دفع المانع كما هو في لاهن حتى
يرد عليه ما ذكرتم من لأن السيد اذا كان أعم كان محاملاً للعدة المسوغة - فتعني العمود فاما
ابطاله يصير احد ان يظل دفعه مقبضه كما لا ينبغي ان آداب حنية (قوله اذا كان موارياً
لمع) فان كان ان هذه المعارضة يلح عنها أثر الفسخ لا يصح تباين السيد مع شخص
بعدة المسوغة لانما * قلت راد ما لا يخص القعدة المسوغة وتنع الشارح في هذا القول
القاضي معناه ان يورث السيد رجع الله ان موارى محمد عبد النبي رجع الله (قوله لا رجع الله
الذي من الخ) * أقول في [٥٨] رجع الله قد لا يرد

الافتقار وهو مما يمنع إذا كان موارياً لمع لأن
السيد أحد المتساويين في الخروج بدل على افتقار
لآخرية * لان ما اذا كان أحد فانه لا يمنع من
شأن الآخر لا يستلزم افتقار الآخر، وأما السيد الأعم
هو بالحيثية ليس يستلزم (١) ولذلك قيد انصرف
الاداة قوله صدقات التلاوي (ويخص) الذين اد
كس قبل ان يفتق (بأحد القومين) كما كورس (٢)
من (٣) التصانف وزود لعل بأن يقول ان اقل هذا

الفتق بأن تكون لأن انما الأرح من
الأمر انما كانت من لا يمكن من
الموجودات ان رجع * فبنا ما ورد
عليه من أن رجع السيد في طرف
بدل عن رجع الآخر ذلك الذي أعم
من أن يكون حرجاً أو دها أو دهن
الأمر فثبت لا يبعد ما طرح كما ترى
ان يورث السيد (قوله موارى ما اذا كان
أحد الخ) انما أن السيد قد يكون
مساوياً لمع وقد يكون أعم وقد يكون
أعم، وانما المساواة والمصون والمصون

انما هو حسب التحقيق - فالسيد الموارى هو ما ذكره بحق على راد
انني انني السيد لأعم هو ما ذكره بحق لكان قد يتحقق منع مع افتقار السيد الأعم هو
ما لا يتحقق منع بحق منكم قد يتحقق بدون الخ مثلاً اذا كان مقبضه دليل ان هذا له دروج
فحين لا يتم ذلك لم لا يحور أن يكون فرداً يتحقق فردية مع تحقق عدم فردية * فبنا ما ورد مع
افتقار عدم روحانية وانما كان مقبضه دليل ان هذا شخص فرد من قبل لا بد منه لم لا يحور أن يكون
حيو ما يتحقق عدم حيوانية مع تحقق عدم فردية لكن قد يتحقق عدم فردية مع بقاء
عدم حيوانية وانما كان مقبضه دليل ان هذا الجسم حيوان فقبل لا يتم هذا لم لا يحور أن يكون
لا فربما هذا شخص عدم حيوانية يتحقق عدم فردية لكن قد يتحقق عدم فردية مع بقاء عدم
حيوانية فهي مع ثوب حيوانية * وحل السيد المستوي قد يكون رجع اسد الله شرح هدية
لنابا عبد النبي رجع الله (قوله السيد الأعم الخ) فورد عليه أن ما ذكره من أن لأعم

(١) أي لما ذكره (٢) سابقاً له (٣) بيانية له

ليس يرد في الحقيقة قسم لكن لا بد من أن لا يكون القسم كقوله والله بربكم ظلال
 فهو أحسن من بطلان ما أفردت الأبرار مع الخوف عنه بقرينة ذلك - وثبت أن قوله لا يكون
 دلالة على أن دعوى السيد الساري كجسمه دفع المانع وإن كان منعه المصوغ كذلك
 دفعه - والله تعالى أعلم - يستمره لمن يدرس الأعم مطلقا مستمره بغيره لا يحسن مطلقا فلم
 لا تكون معاد كدفع السيد الساري به وتجب عنه بأن السيد الأعم معناه من الجمع مجمع
 مطلقا كقوله لا يكون معاد كدفع السيد الساري به وتجب عنه بأن السيد الأعم معناه من الجمع مجمع
 المدة المصوغ به - وهو صريح - والله تعالى أعلم - يستمره بغيره لا يحسن مطلقا مستمره بغيره لا يحسن مطلقا
 السيد الأعم مطلقا من المانع أعم مطلقا من نفسه المصوغ - ويحذر محله بها لا يستلزم ذلك لم
 لا بد من أن يكون أحد ما من وجه بل - بذلك - من أن أعم من شيء - إنما أعم من
 (دفعه) - شيء من وجه - وذلك صراحا مع [٥٩] دون الدليل لا يبرهن من ابطال

الأعم من وجه ابطال الأخص من وجه
 أمسي كلامه أنه نور الله
 (قوله لا يحسن الخ) أي اذهب الدلول
 عنه فاعلم المحلولة عن أمهات وهو يقول
 هذا السكاكي ما هو سواء كان أسكن
 اعتدال الطيعة أم لا ولا يؤمم فكس
 المنصود لأنه يجمع ههنا انضمام شهرة
 أن معنى النفس تحلب الدلول من
 الدليل ما دفع ما يرد ههنا أن شاهد
 النفس إنما هو تحلب الدلول عن
 الدليل لا يبرهن أنه نور الله

الأمسي (١) غير صحيح لتعلقه عن الدلول في ثلث
 الصورة أولا لو كان الدلول ثابت لم يجمع النفس
 مثلا (وحرص من أن لا لا مدرسه) - وداوود
 الدلائل - وكره من (٢) مدرسة تثبت أو لا مدرسة
 ثابت أو أمارة بغير كمال (معال) في صورتين النفس
 والمعارضة (مع) إذا كانا لثلاثة (ولكن) أن كان
 صاعدا (أو أمارة) أن كانا لثلاثة الأول
 بعد النفس والمعارضة (٣) بغيره لا يكون له ثلاثة
 مناسب (٤) كما كانت كائنات الأولى، وقد يرد لأثره

(قوله أولا لو كان الدلول ثابت الخ) أو دعه أن انضمام إنما هو (وهم) نعم على
 تقدير معنى الدليل لدرجه على مدبر حق أو قول كيف لا والاعتماد على ابطال الدليل لا اعطائه
 ودرجه ما كانت أن يقال به لم يرد من المعنى - أن أرفاده الدلول الأول بالدليل أنه نور الله
 (قوله وقد يرد الاستهلال الخ) - أوردناه أن اجتماع النوع فاستدعي أصلهم عليه من أنه هو الحق
 أن الجمع مما يكون إذا كان كل من مقدمات الدليل أو بعضها على العيب بعضها أو مطلقا وأن
 النفس والمعارضة إنما يكون إذا كان مقدمه من مقدمه لا على التبيين مطلقا - والله تعالى أعلم -
 فلا يستقر الاجتماع بين النوع الثلاثة - مثل كذا أو على مع الخلق دون الجمع منه على ذلك الاحتجاج
 عنه فاستدعي أن يقول على حق الاجتماع للمع الثلاثة وحمل كذا أو على مع الخلق دون الجمع منه

على ما حاربه نصف هـ من اجتماع تلك النوع كما هو مختار المحقق الطوسي والعلامة الزاري اه
 نور الدين (قوله وكلمة أو لمع الخ) لأن الخواب المطلق مطلق ليس له في
 صورتى النفس والطرفة لا يتخلو [٦٥] عن واحد من تلك الثلاثة فلا يكون له طريق

آخر، وأما الخواب بالنعيم والتحرير
 فليس متيناً بدليل السائل، فليدفع
 ما أورد عليه من أنه كيف تكون هذه
 الكلمة مع الخلق - وقد يحتاج إليه
 والتحرير هـ نور الدين (قوله شئ)
 أى شئ أوردته مسائل، ومقصد السائل
 بالتحرير دفعه وإثباته على ذلك المقصد
 ظاهرة، فليدفع ما أورد عليه من أنه
 لا يبرم في الدعوى بأن يكون شئ لا يرد
 عليه شئ بل يبرم أنه أن يكون شئ
 لا يرد على ذلك الشئ هـ مودى يرد
 الدين رحمه الله عنه (١) ولا كان الأولى
 الخ لا الاستدلال بها محتمل
 يستدل به وهو خلاف الأصل ولتتبعه
 وإن كان محتملاً فإنما به فليكن لما
 كثر مدعاه به صدر كاشفة بخلاف
 الاستدلال ولو سلم مدعاه، في
 الاستدلال في ذكر الدليل نفس الأمر
 في الكلام، ولأن مقابلة المدعى بالدليل
 لا بالاستدلال هـ عن مسند رحمه الله
 فيما يفسد الخ في كتب المنصوبات
 مع ما يجب وما من أصل أولى اه
 نور الدين (٢) له ولا معنى ما مع الخ
 قال فيما نقل عنه في توجيهه أنه حذفت
 لا يبقى السائل يطلب المدعى والاصل
 محذوفاً أو مكافراً ويمكن أن يقال في

الثلاثة على كل واحد منهما، فكلمة أو لمع الخ
 دون الجمع (د) بخواب الخواب (دلتيمير) (١) أى بتدوير
 الأصل (أو التحرير) بحيث لا يرد عليه شئ (في الكل
 مطلقاً) سواء كان السائل حاصلاً أو باقياً ومفترضاً
 وسواء كان الخواب بتدوير الدعوى (٢) أو الدليل أو
 القضية نموعة (وما لا يبره وجوده على ما (٣) في
 ما ذكره من الأصل الثلاثة (ولا يكبر مدعى أى
 مع ذلك النسخ (٤) لم يقدمه) أى يذكر ذلك
 الدية (٥) بأن لا يدعو (٦) لتكون (٧) مدعية
 غير محدودة بل ثابت (فلا يفتح) ذلك النسخ
 (في ثبوته) أى الدعوى بتدوير (٨) المنطوق أو
 المدعى (المستعنى) مدعى ثبوته (عن ثابت
 بخلاف الاستدلال) فإن النسخ هـ (٩) يفتح
 في ثبوت الدعوى لكونه محتملاً له، وكان
 الأولى (١٠) أن يدعى الدليل بل الاستدلال
 وقد بحث فيها (١١) بأنه كما يثبت الاستدلال المذكور
 ما هو مقصود بالاستدلال أى ثابت المدعى
 كدفع ثبوتها ما هو مقصود من الثبوت أيضاً أى
 إرفاق الخطأ فلا فرق (١٢) لأن يقال إن المقصود الأصلي
 هو ثبوت المدعى، وأما دوافع الخطأ فتدعى يحصل بدوى
 أمل السائل العادل الحق لئلا لا اعتداد بهواته ولا
 محوى فيه، فمائل (١٣)

(١) يشترط أن لا يثبت من المدعى أنه (٢) دلل الخواب حصر الدعوى جمع (الثبت
 مدعى كلف وهو عين الاعتراض بالمعنى ثابت أصل الدعوى هـ نور الدين (٣) دلل الخلاء اه
 (٤) أى مدعى اه (٥) دلل كان يردون الدعوى مؤلفاً فكيف يدعى كبر الصبر اه (٦) دلل مدعى
 الخواب اه (٧) أى وقت الاستدلال هـ (٨) لكشف (٩) فيما يجب من عدم مع دفع الدية فلا وجه
 لقوله اه (١٠) بل مما سبق اه (١١) حاشية اه

بوجهه ان حدوده متى تأمل كونه : ومع كعبه يرد في الحدود ضرورة
 لا يحسن التفسير التي : وما فيها العلاس أن جعل ما أدى تأمل وحسب - من منع له كما ينبغي ان
 نور ليس (قوله دعوى صفة الخ) لأن للناظره انما هي في كمالها أي : مع ضرورة
 والأحكام : المعروف انما يصريحه لأنها انما يراى صفة ولابد من عار وسكان صفة
 يعلو : حيث انما دسمه (قوله هي أن هذا ما كور حوله الخ) ذكر هذه في حكم ضرورة
 والموع أو : قد شتم على سبيل التمثيل لا على قصد الاعتداء ، وتدفع ما يرد عليه من أن الدعوى
 الصفة : سبب محضه في هذه الأحكام الثلاثة بل الحكم على هذا ما يرد : وسلك من الملك
 الدعوى : ومن أنه لا حد أصلا لم يهد

[٦٦]

صمى به مولوى نور الدين راحة
 لفة عليه (قوله طرده الخ) دل في
 انشاء ذلك لأن معنى الطرد هو
 التزم في الذوب أي كما جدد عليه
 الحد جدد عليه عند التمسك به
 العكس اللزم في الاعتداء أي كلما
 لم يصدق عليه الحد يصدق عليه الحدود
 فان لم يصدق التمسك به ما
 فقد انقض حكم الكفاة الأولى ، وإذا
 لم يكن حاد : فقد انقض حكم الكفاة
 الثانية أو : أعادت ثانية (قوله أي عند
 اعتماد كره الخ) : أقول فيه : إن
 أن الطارئة تكون في الحدود دون
 غيرها من التمسك بالحد : والله صاب
 به نعم تحق العائد منه بطراز أن
 يكون كذا : وأحضرهم مختلف قدبر

باب الثالث

مسائل (١) عليك وهو قوله (الشريف
 الحقيقي لا يشترط على دعوى صفة) وهي أن
 هذا ما كور حوله والخ : الأول حاس له والثاني
 فعل له (ب) : ما يقبل لا يسم أنه حله أو لا دل حاس
 والى نفس (ويقتض بيان الاحتلال في ما يرد)
 بأن يقال ما ذكرت ليس بمباح فحسب من أفراد
 غير المحدود فيه (وبالعكس) : بأن يقال ذلك ليس بمباح
 لمروج فرد من أفراد المحدود (وبما مضى عليه)
 أي بحد غير ما ذكره : لكن لا بد أن يكون ذلك
 الغير بغيره : فإذا ادعى من بين التصورات من
 أحد ما لا يسم الآخر (٢) : كذا للدعوى صفة

أعادت بغيره (قوله لا يصرح به) : هذا : ومع في شرح المنصر : الحق انما لا يرد ،
 وحاصله أنه لا يقرر أنه لا يتصور المنصر من : دورات نفسها بل أي تصور غير : باعتبار
 شيئا على دعوى صفة ولا يكون مجرد له : دعوى أصح من : ما مضى عليه الحد : على كفاها
 في المارسة على الدعوى أصح الذي من الحد بحد الأول ، بل لا بد منهما من أدات حقيقة
 الحد : الثاني بالدليل أو من اعتراف الحد تلك الحقيقة والأول مستصحب : لأنه موقوف على
 الإطلاع على الدلائل وذلك في غاية الصعوبة فلا بد من الاعتراف حتى تتم المارسة بذلك
 الاعتراف : فادفع ما يرد عليه من أنه يجب أن يقال لا يصرح بين التصور والتدقيق : من مناط

(١) اعاد السراج قوله هذا لعدم ذكر الخبر فنقله تحت الثاني في المتن

(٢) يريد على اعتبار الدعوى الصفة لتصحيق نقل الناظره به

هذه النوع إنما هو الدعوى الصفة فلم يصرح بذلك الغير ككون التعرض هو انصور والتدعي هو موافق صور الدين رجه الله عنه (وهو كذلك لنا الدلائل الخ) وأما ما رآه كذلك الآن اشياء على دعوى صفة ظهر وانما هي على دلائل ليس كذلك كما ادعى مع ان التعرض بالتدعي أولى من التعرض بالتدليل لانه من مبه غم فيه ولا عكس فالدليل ان ترسم لي دعوى صفة فالدليل [٦٢] صفة ه فاصلة (قوله فاصلة ومع ذلك فهو

كذلك لنا الدلائل عليها فالع والقص والتعارضة ترجع الى ذلك^(١) الدلائل وتحقق لتقام الى التعديد قصور برتبة من الصورة المحدود في النص ولا حكم فيه أصلاً فالحاد إنما ذكر المحدود ليهجه للنص إلى ملحق ملحق بوجه ما ثم يرتسم فيه صورة أخرى ثم من لا يرى دليلك عنه بأحد وليس هو بعدد التعديد شئونه في منه^(٢) إلا كذا النقش الآن الحد ينقش في القهر صورة مقولة وهذا^(٣) ينقش في النوع صورة محسوسة ويكفي أنه إذا أحد النفس رسم فيه نقاش يتوجه عليه مع كل ما كان له معنى فذلك الحد في صورة التعديد عليه به يفهم من الحد ضلنا الحكم بأن هذا أحد وذلك محدود هو ود النوع المذكور إنما هو باعتبار هذا الحكم الصبي فابحري على أمانة أقدم من أن لا يملك له حصة مع ذلك الحكم الصبي ذلك^(٤) أورد الثاني النوع أو جعل مما علم طرية من بيان حصة القفل والاثبات وتعبير الأصل وكان الأولى أن يقول بطريق علم لأن الجواب بما يكون بالظن يقنعهم

أنى احاد وقد ذكر بعد دناي قول مثلاً لاسان - ان بانط - ودين الخ - كذا هو لا لا جود من طام به الله مرهده (قوله ما أتاه به من احاد صلا الحكم فان هذا حد ذلك لا ود) الخ حكم بما يتضمنه ذلك الحكم كالحكم بأن الأول - من والثاني فصل في موردود النوع ثلاثة الحد كورة في قول الشرع بما - وهو قوله بأن يقال لاسم له حد له وأول جسي له والثاني حد لان ما - ما - وهذا الحكم يسمى وما تضمنه بالثانية المذكورة في مورد الدين (وهو من ان حصة من الخ) وذكر هذه البرية في النقش ليس قصداً من ان هذا هو دعوى ان قوة هذا النوع في جميع الامور ولا شمول له من هذه من الصور مثلاً يعني - ثم اورد على قوله بان حصة القفل ان هذا الجواب إنما هو عن النوع الواردة على الدعوى الصفة ولا جمل ان القفل لا يحل له بها حصة الجواب عما عدا ان حصة القفل في النوع الدعوى الصفة أعظم من أن يكون

في التعريف بحسب الحقيقة أو بحسب الاسم ، وقد اعترف به المورد كما وانضممت
سائر هذه والدعوى صفة في التعريف بحسب الاسم ان هذا مفهوم اصطلاحاً لا يحقق فيه القدر ذلك ان تلك صفة ويجاب عن حصة القفل أنه صور الدين (قوله والاثبات الخ)

(١) هذا مأخوذ من الكتاب لبيان له (٢) لى ليس مثله اطلاق الا الخ له

(٣) لى الثاني (٤) لى ان الله تعالى له

[illegible]

(وذهب) الى خواب عن بعض الإيرادات، أي
 للدم (في الحدود الحقة) لأن الخواب عن البيع
 يثبت المقدمة المأخوذة، وبحث في الحقيقة، ووقف
 على الامتلاص على، يثبت وبحث في ثبات الدم، كما
 صرح به بن سينا في كتابه (فون الاختلاوية)^(١)
 كالمقدمة عليها أي الحدود

[illegible]

صية يجمع الخ كلفظة وقوله فانها تبطل لقوله كلفظة كما يشهد به سليم الطبع * أقول يجب أن يكون قوله كلفظة متعلقا بقوله دون الاعتبارية لأن قوله فانها الخ علة قوله دون الاعتبارية قطعاً وليس بقوله كلفظة يقبلاً لملطف قوله كلفظة بالكلام السابق لوضع الفصل من الملة والمعلوم بالأحس وهو لا يجوز ، أما الأول فلأن المحذور الاعتبارية أي المحذور الاسمية من المطالب التصورية لأنها من أقسام التعريف الحقيقي بقصد إعادة تصور غير حامل لاحكامها بين الحد والمحدود فلا يمنع من استزائها بالحكم جمع ، وأما الثاني فلهذا قد اشتهر اشهار الشمس في نصف النهار أن المحذور العقلي من المطالب التعديفية عند الصنف يعني بقصد بها تعيين موضوعه المقصود بين سائر اعمالي لتتم له ويعلم انه موضوع له كماله التعديفي والحكم بين الحد والمحدود فيكون قالاً للجمع لأنها أحكام للاستزائها بالأحكام اهـ مولوى نور محمد بن رحمه الله عليه (قوله الاعتبارية الخ) أورد عليه أن الصبر في قوله فانها لو كان واجبا الى الاعتبارية فلا اعتبار حاشا الى قوله للاستزائها بالحكم فان الاعتبارية [٦٤] من أقسام التعريف الحقيقي ، وقد عرفت أن

المنوع انما ترد عليه لاشبهه على دعاوى صية * أقول مناط التعليل قوله ويذهب الخ ، وهذا الكلام يهده بما علم سابقا على انه ان رجوع الصبر الى الاعتبارية يكون هذا القول مستمرا وان رجوع الى العقلية فلا هي له لما مر والأول أهون من الثاني اهـ مولوى نور محمد بن رحمه الله عليه (قوله بأن هذا حد الخ) أورد عليه أن هذا ما عني أن المصدر في قوله فانها راجع الى الاعتبارية وقد عرفت ما فيه * أقول قد عرفت أن المصدر أن الصبر راجع إليها اهـ مولوى نور محمد بن رحمه الله عليه

الاعتبارية (لاستزائها بالحكم) بأن هذا حد له في الاصطلاح (منع أيضا) كما يمنع العقلية لاستزائها بالحكم بأن هذا معناه في اللغة ، ولا يعني أنه كان الأول على تقدير رجوع مصدر انصحب الى الجواب على ما نقل عنه قدس سره أن يقول الله بسهل ^(١) فانها بمجرد تبطل الخ ، ولوراجع صبرا استصعب الى اجمع انصحب الأمر بلا تكلف فافهم أنه رد عليه أنه لا ضرورة في الجمع وبعده في حواشه وبالجملة هذا الكلام لا يجوز من وجع حديثه (ويذهب) للمعنى الذي أورد عليها ^(٢) (مجرد قل) من أهل الاصطلاح

(قوله لاستزائها بالحكم الخ) * فإن قلت كيف يصح ذلك

سليم مع أنه قد سئل ان قولك المنع ان يكون ما لها التعديفي والحكم للاستزائها بالحكم * قد أورد الشارح ذلك التعليل موافقا لما اورد من أن التعريف العقلي من المطالب التصورية لا موافقا لمذهب المنصب من أن التعريف العقلي من المطالب التعديفية اهـ نور محمد بن (قوله ولا يعني نه الخ) ورد عليه أنه ان جعل قوله كلفظة مرتبطا بالكلام السابق وقوله فانها بطلن قوله كلفظة فلا سلم انه كان الأول على ذلك التقدير كيم وقوله فانها لا ماسة له بذلك الكلام وان جعل ذلك مرتبطا بقوله دون الاعتبارية وذلك يقول بخلافه فلا سلم ذلك لم لا يجوز أن يكون مرتبطا بالكلام السابق وذلك لقوله دليل قوله كلفظة ولا بد لي ذلك من دليل * أقول قد لاح دليله في سبق

فقد ذكر انه مولوى نور الدين رحمه الله عليه (قوله أوجه استعمال) هو الوجه في الاستعمال
فيه وبين معنى الدعوى أو الاصطلاحى * أقاب عليه (قوله الاستحارة) بخارج الفرد أى
الكلمة لخصه في عدم موصفت له علاقة مع غيره ماسة عن إرادته بن كانت علاقته غير المتشابهة
بمحاز سررس ولا يستأثره مصرحة له ورشد الخواجة أى القسم السرقندى (قوله يستثنى)
استثنى بيده وشكركم كردند ويبدأ ويشكر كردن لازم يستثنى انه منتهى الأرب (قوله
من أن المنع الخ) يعنى أنه أراد به ما ذكر فى [٦٥] المتضمن أن المنع طلب اللبيل

على مقصده معينة * نقول فيه بحث
برهين : لأول أن ما ذكره في البحث
الأول من الترتيب الذى يبين
هو منه أقرب من ذلك وإذا أمكن
الحل على الأقرب لا يحمل على ما هو
أبعد منه ، بل أنى أنه يأباه بل بإياه
في قوله كالنفس والمصارعة فانه
لا يماز فيه لهما فصلا عن الاستحارة
له أبحاث بقية (قوله حقيقة الخ) *
أقول قوله حقيقة إشارة إلى أن المنع
الحازى يتوجه على القدر والدعوى
بلاجه أن يكون النزل والدعوى على
مصاد التنازل لا على معنى المنقول بأن
المنقول من حيث هو كما لا يمنع حقيقة
لا يمنع محازا ضرورة أنه على عكس فلا
يطبق عليه المؤاخذة بخلاف النزل بذلك

الذى هو وان كل لا يمنع حقيقة لكن
يجمع محازا وجبته اما حفر الى قيد
الحقيقة في الدعوى كالأعلى ثم يظهر
أن المنع الحازى معنى واحد مشترك
بين النزل والدعوى ولا شيء

كما دفع المنع الوارد على الحقيقة والنزل من أجل الله
(أوجه استعمال) من ^(١) العلاقة بين الرادوين الدعوى
للمصلحة (و بين إرادته) بأن ينزل لا يريد ما يمتهم من
ظاهر القسط بل يريد معنى آخر * وأعلم أن أخلاق
(السوى) يعنى المنع والنقص والمصارعة ، وجاء ^(٢) في
كلامهم مطلقا لفظ المنع على كل واحد منها
(هناك) يعنى على الاستحارة الواردة على الحدود
(بطريق الاستحارة) المصرحة بأشياء تشبهها
بالمطلحات (وبحتمل الحقيقة) أنه على أن لا يندفع
المدكورة كما أنها موضوعة على المشورة بمحتمل
أن تكون موضوعة لتلك الحما أيضا كما قل
عنه قدس سره

(البحث الثالث)

ما يستثنى من قوله (يستثنى) أى يظهر
(عماد كونا) من أن المنع طلب اللبيل على مقدمة
معينة (عنه توجه المنع حقيقة على النقل والدعوى)

[٥ - رشيديّة -]

مهما يصلح لذلك سوى الطلب مع النقل يكون معنى طلب تصحيحه ومع الدعوى يكون معنى
طلب اللبيل منه ، وطلب مشترك بينهما اه أقاب بقية (قوله على النقل) اعلم أنه اذا قل
أحد ثنا فهما أمور ثلاثة : الأول النقل ، والثانى المنقول ، والثالث المنقول عنه ولا معنى لتوجه المنع
على المنقول عنه لاحقيقة ولا محازا ، وعلى النقل والمنقول يتوجه لا معنى للحق بل بالمعنى الحازى

(قوله مدين للعامل ويجوز أن يكون مدين للممول بمعنى
 حبير للممول) * أقول فيه بحث
 فإن المدعى له ذلك أو طدا انما يتحقق بما
 يقصد به المعنى الضمري دون العرفي
 كيمسا كان وذلك بمنوع ههنا لحراز أن
 يكون المراد بكل من النقل والدعوى
 المعنى الضمري أعني ما عرف هو به في
 المقدمة بل لأنه ذلك على التلخيص
 الأمور العرفية انما هو المعنى العرفي
 اه أبحاث باقية (قوله في المقدمة الخ)
 يعني عدم توجه النفع على الدعوى ليس
 على الإطلاق بل حيث لم يقصد الإرجاع إلى
 المقدمة رأيا اه قصد الإرجاع وذلك
 إذا كان الدعوى مع الدليل جديدا
 لا محالة يتوجه عليه من ذلك في القضية
 توجه في المقدمة وإن كان في الصورة
 على الدعوى اه كذا باقية (قوله اه)
 قال المتكلم الخ) اعلم أن هذه
 المتكلمين كل جسم له جزء بالفعل
 فأجزاءه متناهية لا تنحصر أو هذه الحكماء كل
 جسم متصل بالفعل لأجزاء له ومنقسم
 إلى غير النهاية بالقوة لأجزاء المتكدية
 بلهذه هذه الحكماء دون المتكلمين
 والتبصير في كتاب الحكمة اه محصل
 (قوله كالنقص الخ) أي كعدم توجه
 النقص والمعارضة عليها حقيقة وهو ظاهر
 ولا كان عدم توجه النقص والمعارضة
 ظاهرا ومشهورا بلا خلاف ذكره على
 صيقل التفسير، وعدم توجه النفع جيلوعير

مدين للعامل، ويجوز أن يكون مدين للممول بمعنى
 المدعى والمنقول (حيث لم يقصد إرجاعه) أي إرجاع
 النفع (إلى المقدمة) أي المقدمة المذكورة في دليل
 الاستدلال، فما نقل فلا نقل أحد: قال أبو حنيفة
 رحمه الله تعالى: البية ليست بشرط في الوضوء فلما
 أن يقول المصاحح لا سلم أنها ليست بشرط فيه، وإما
 أن يقول لا سلم أن بأحجية رحمه الله تعالى قال كذا
 فالأول لا يسع أصلا لانه (١) قرر الكلام بطريق
 الحكمة فلا يتعلق به المؤاخدة أصلا، وأما الثاني فهو
 وإن (٢) كل يسمع لكن لا سلم حيث اه مع
 حقيقة، بل لانه صارة عن طلب تصحيح النقل يصدق
 عليه لفظ النفع مجزا للشاركة في كون كل منها
 ظلما من قبل استعمال اللفظ لمقيد في (٣) مقيد
 آخر لمطلقة (٤) فاستعمل لفظ نفع، وأما الدعوى
 فلا بد إذا قال المتكلم (٥) الجسم مركب من أجزاء (٦)
 لا تنحصر، ويقول الحكم لا سلم ذلك فاما أن يريد
 به طلب الدليل على انقضاء البنية، وهذا إما
 لا معنى له لانه لم يوجد دليل مع المدعى بعد حتى
 يطلب الدليل على مقدمة معينة منه، وأما أن
 يريد به طلب الدليل على تلك الدعوى وهو مسرور
 لكنه ليس بمع حقيقة بل إنما يطلق عليه لفظ
 النفع مجزا على ما عرفت (٧) (كالنقص والمعارضه)

أي

مشهور بل محور النقص توجه للنفع حقيقة على

(١) أي الدليل اه (٢) وصلة اه (٣) طلب تصحيح النقل له (٤) أي الطلب اه (٥) بالنفع اه

(٦) الجزء الذي لا يتجزأ هو جوهر ذو سبع لا يتجزأ طبيعة طين ولا كرا ولا وها ولا مرص اه

(٧) أي دلالة للشاركة في الطلب اه

القول منه ومع مع القول من حيث هو هو ذكره على الاستقلال ردًا على من حوره ثم أشلح
إلى مذهبه هذه وقيل ه قاسية (قوله والمأزمة ح) أي كأنسان علم توجع القص
واللهارصه عليها لكن القص لا يتوجه على الدعوى مطلقا وإنما المأزمة فاعلم لا يتوجه عليه إذا
لم يكن مع التلذذ وإنما إذا كان معه فلا محنة أنها متوجهة عليه أيضا كما لا يخفى وبهذا القص وإن
لم يكن متوجه على الدعوى على الإطلاق لكن عدم توجهه بها هو حيث لم يقصد إرضاءه إلى
الليل وأن إذا قصد الإرضاء فلا محنة أنه يتوجه عليه كالتعاطي أدلت ببقية (قوله ومن إنما
المسوع الخ) الثالث الحكم الموقوف وتوجه أكثر من الصلاة يعني يجوز مع القول منه إذا
المسوع مع القول مادام القول مقولا بخلاف [٦٧] ما إذا التزم منه فله يخرج

عن كونه مقولا ويتوجه عليه المنع
ولله أشار قوله من حيث هو مقول
له قاسية (قوله وقيل الخ) اعلم أن
ذلك المثال لو سلم تعريض المنع والمقدمة
بما عرفنا به فذلك القول به عرفت
كما لا يخفى وإن لم يصر أحدك لتعريض
بل قل المنع طلب التلذذ على ما التزم منه
أو المنفعة هو التلذذ منه كما يستدعيه
سياق كلامه هو لا ريب فيه وإن كان
منه كمن حرق الإجماع له أدلت
ببقية (قوله ولما لنا التزم منه)
لأنه التلذذ عليه بأن يقول مثلا
لا أحب الركاد على المديون لأنه لو

أي كأنه لا يتوجه للتضي والمأزمة لعدم التلذذ
لذلك كذا للآيات (وقيل إنما المسوع^(١) مع
المقول من حيث هو مقول لعدم التلذذ منه) وإنما
إذا التزم منه في حيث الإجماع ليس بقل وكلامه
ليس بقل بهذا الاعتبار فيتوجه عليه المنع قال^(٢)
فمن سره بما قال به وأنت خير بأن هذا القول
منه^(٣) يدل على أن تعريض المقدمة بما يتوقف عليه
منه التلذذ غير مسلم عنده، ثم كلامه، وجه التلذذ
أن المقول بعد كونه التزم الصحة ليس مما يتوقف
عليه صحة التلذذ مع أنه يجوز ورود المنع عليه،
ولا يخفى عليك أنه إنما يدل على ذلك إذا قرر المنع

وحب عليه لوح على الصغر والتالي باطل بالإجماع فاقدم مثله يتوجه عليه المنع له قاسية
(قوله فمن حيث الإجماع) أي التلذذ منه ليس باطل عند النظر بنوعه وكلامه ليس بقل
بهذا الاعتبار أي اعتبار التلذذ فيتوجه عليه المنع الاصطلاحي حقيقة، مثلا إذا قلت من طرف
التأنيب قل التأنيب لا يرضى الا بالقاسية ثم استدللت عليه بأنه قال النبي ﷺ لا يرضى لمن لم
يذكر اسم الله عليه، إذ الحديث محمول على ظاهره مجرد المنع، وبأن القاسية في التلذذ بأن يقول
مثلا لا أحب الركاد على المديون لأنه لو وجب عليه لوح على الصغر والتالي باطل فاقدم مثله
فيتوجه عليه المنع له غير عاقل لأنه ليس مثلا لقول بل انتهى وللتلذذ خلافا لما قرر من أنه
لا بد في النقل من إظهار أنه قول الغير فتفكر له مولوى محمد عبد الحى (قوله إذا قرر المنع)
أورد عليه أن استعمال أنا في الوصية غير مناسب، أقول قد يستعمل إذا يعني أن كما قد

(١) عندك نظري به (٢) أي للصنف له (٣) أي الثاني فقد ذكره

عرف في موضعه ، بور الهدي (قوله صم رد الخ) حاصله أنه يلزم من التفسير المذكور على ذلك القائل جواز مع المدعي مطلقا أي مواء كان مدعي استدائه أو كان منقولاً فصار مدعي بالتزام الصفة وهو لم يصرح بذلك بل أعاد من كلامه جواز مع الثاني فقط ، فأجاب بأنه لا بد من التزام ذلك القائل مع المدعي ، طاعاً ما عني ذلك للتفسير ، فليدفع ما أورد عليه من أن قوله ولا بد من التماسه ليس كإدعي بل لأنه أن يقال ويذهب ذلك أقول له بور الهدي (قوله لا يجوز طلب التصحيح الخ) إذ المناظر أعما يكون منظر إذا كان عرصه انقضاء المصروف لأن المناظرة هي النظر بالمعنى من المدعي في المسبة بين التبيين لاظهار المصروف وهذا المصروف متب إذا كان جهة النفس معلومة للطلب فلا [٦٨] يكون الطالب عني هذا القدر مناظراً إذ

طلب الدليل على تقدمه ، وأما إذا صرح بطلب الدليل على ملزم الصفة فلا ، صم رد عليه حيث أن يسع المدعي أيضاً حقيقة ولا بد من التماسه (وقد جرت كلنهم) أي انظار (على أنه) أي الثال (لا يجوز طلب التصحيح) عند الدليل (والتبيين) عند دعوى الأمر الهديي المغير الأولى ، (والدليل) عند دعوى الأمر النظري (على المعلوم مطلقاً) من غير قيد بما إذا لم يكن لقصد مملوئته وسه آخر (و^(١)) الخ أن (ذلك) أي عدم جواز الطلب (إذا لم يكن للتصوير) أي مقصود التماس (مملوئته) أي المنقول أو الأمر الهديي والنظري (بطريق آخر) قيل^(٢) حد^(٣) متى^(٤) على تعدد العلة الثانية للمناظرة وهو غير حائز ، ولا يخفى^(٥) أن زيادة

الكلام ههنا في حين المصروف من حيث المناظرة ، حاشية مولانا عصام الدين رحمه الله ، بر آداب صحبه (قوله على المعلوم الخ) ، قال قلت إن أريد المعلوم مطلق التصديق بعدم جواز الطلب عليه بموجب أسرار أن يكون العلم التام به فليسا ويكون في جهة من الطالب اليقينة وإن أريد به التصديق اليقيني فلا وجه لخصه من هذا المعلوم به كيف والمعلوم فلا لا يجوز الطلب عليه إذا كان من ادعاء الظنية ، قلت أريد به العلم المتدبر للمطالب كيف ما كان يقينا كان أو ظاهراً له آداب نافذة (قوله أي المنقول الخ) أي للمقول من حيث المنقول لأن تبيين الحكم بالمشتر بشرعيه فادفع ما أورد عليه من أن

مطلب طلب الصفة إنما هو النقل دون المنقول فإنه أراد بالمعلوم النقل الإيفاء

المعلوم دونه فالمعروف وعندها هنا سمتن لذلك لا لهذا فترجاع المصروف الى هذا فهو ظاهر له بور الهدي (قوله بطريق آخر الخ) فانه إذا كان المقصود تلك المملوئية عند الطلب مما لا ريب في سوازه كيف ومن المعلوم جواز طلب العلم على ما هو معلوم الآن بل من جواز طلب الآن جوبه على ما هو معلوم بوجه آخر لحصول زيادة الايقان به حتى ساع للفتلاء أنتت مطلب واحد جرامين شفي له آداب نافذة (قوله ولا يخفى الخ) هذا جواب بعد تسليم عدم تعدد الملل الغائية لحصول واحد ، وقد جوزه بعض الصلواة بأنه يجوز أن يكون للمناظرة علة ثانية سوى الاظهار أيضاً يحصل

(١) بشرى أي أن التماسه عليه له (٢) اعترض له (٣) أي جواز الطلب إذا كان مقصوده مطروحة بوجه آخر له (٤) جواب له

هذا ينقطع عرق الاراد والاصول منحرره في شرح الآداب النعمانية اه . مولوى محمد عبد الحى
 رحمه الله (قوله ان حقيقة الاظهار الخ) فيه بحث فله ان أراد ان حقيقة الاظهار انما توجد
 اذا لم يكن اظهر قبل الاظهر معلوما أصلا فلا يصل ذلك في النظر قد أطلقوا عن آخرهم على صحة
 طلب الدرس على الهندسى الخفى اظهرا للصواب مع كون ذلك المظهر معلوما فله وعلى صحة طلب
 الرهان المنه للفن لأجل ذلك الاظهار على ما علم ظاهر ان أراد ان حقيقة انما توجد دام كان
 المظهر قبله معلوما بذلك الوجه الذى هو مصاد الاظهار قبله ، لكن ليس محذره كالاتمحي على صادق
 اتأمل ، هذا خلاصة ما في الأبحاث الدقيقة اه . مولوى حسين على مرحوم (قوله والا يلزم اظهار
 الخ) في قلب مجموع ان أراد به اظهار الدرس بذلك الظهور ، وحصل ان أراد به اظهار الظاهر
 بعد ذلك لكن بطلانه مجموع اه أعني حقيقة (قوله والا يلزم اظهار الخ) أيضا به أقول حصل
 ما قلته الشرح رحمه الله ان حقيقة الاظهار انما [٦٩] توجد اذا لم يكن اظهر قبل

الاظهار معلوما أصلا لا بدليل من
 الأدلة اد ممكن نظريا ولا بدسه من
 التعيينات اد كان بدسها كما الا يلزم
 اظهار الصانع أى ان وحيد حقيقة
 الاظهار اذا كان المظهر معلوما بوجه
 لزم أن يتعلق الاظهار بالظاهر والاظهار
 لا يتعلق به أصلا لأنه ان كان بذلك
 الظهور اظهر أنه باطن ومن كان صر
 ذلك اظهر وهو زيادة الظهور وليس
 باظهار علم بوجود حقيقة الاظهار على
 كلا التفسيرين اه نور الدين
 (قوله وأما زيادة الايقان الخ) فيه بحث
 فله من كان من دوى العلم علم فله ان

الابتداء والعلم لا يخرج عن غير الصواب ، غلبه ما في
 الباب من اظهار الصواب مراتب سببا زيادة العلم كما
 يشاهد في التراجم (١) الاقليدية كما بها نقل
 عنه ، وأما (٢) ان تأملت عرفت ان حقيقة
 الاظهار انما توجد اذا لم يكن اظهر قبل الاظهار
 معلوما ، والا يلزم اظهار الظاهر ، وأما زيادة الايقان
 فان كان انتهائها بعد العلم (٣) فزيادة الظهور ،
 وليس باظهار ، والثانية موجب للزيادة فحسب ، ومن
 كان بعد ما لم يكن معلوما كما في التراجم الاقليدية
 باظهار ، ثم عطف على قوله يستفاد منه (ولا يلزم من

زيادة الايقان ان يكون بعد العلم بزيادة العلم فله ان
 يعلم ان يكن معلوم الخ) فيه بحث فله ان كان زيادة الايقان في التراجم الاقليدية بعد ما لم
 يكن معلوما مجموع من هي بعد أن يكون معلوما بوجه آخر ليس اذا ما علم على أن الزيادة الثلاث
 للثلاث متساوية المتساوية برهان حصل أصل العلم ثم اذا قدم عليه برهان آخر حصل زيادة العلم
 والايقان به فزيادة الايقان في تلك التراجم انما هي بعد العلم لا قبله اه أبحاث مائة (قوله فظاهر
 الخ) به أقول حصل ما ذكر الشرح اه ان كان زيادة العلم والايقان بالدليل بعد العلم بالظواهر
 بدليل أو تبيين فهو زيادة الظهور وليس باظهار وان كانت قبل العلم بالظواهر بدليل أو تبيين فهو اظهار
 كما في التراجم الاقليدية التي أقمت على المطلوب ابتداء بها لا توجب زيادة من أول الأمر
 لقطعية مقدماتها كما لا يخفى على من رآها لأنه حصل أصل العلم برهان هندسى ثم أقسم برهان
 هندسى آخر لتحصيل زيادة الايقان اه نور الدين (قوله يستفاد) أورد عليه أنه مطوف

(١) أى في المبادئ العامة الخ و مولوى كمال أبيض على علم الهندسة اه (٢) امراس على الخراب اه

(٣) دليل أو تبيين اه

على قوة لا يجوز أليس هذا أقرب من ذلك على أنه يقع حيثما الفصل بين المخطوف والمطوف عليه
علا لا يرتبط به * أقول هذا الخطب بآباء قوله وقد جوت كلهم لأنه إما يصدر الكلام بهذا القول
إذا دعا إليه داع من حقل فيه قصد إصلاحه كما فيها معنى أو غير ذلك عما هو مناسب للعلم ولا
يظهر في قوله لا يلزم الخ داع منكبح يجوز عطفه على لا يجوز وهو المخطوف على قوله يبدن أو
على قوله قد سوت الخ اه نور الدين (قوله ولا يلزم من بطلان الدليل بطلان لدلول) وأما
ابطال المدلول فلا محالة نعم مع بطلان الدليل وذلك لأن السلسل ملزوم لدلول و بطلان الملزوم
لا يستلزم بطلان المقدم لمحوار [٧٠] أن يكون نعم مع وأما بطلان الملزوم فلا محالة أنه

بطلان الدليل بطلان لدلول) يجوز أن يكون
لدلول واحد دلالة شتى ، عطان واحد سم لم
يظهر فاد بطل الدليل فلا منصب للمطل سوى
التعبير والتعديل

(البحث الرابع)

(مع مقدمة معينة) من الدليل (أو أكثر)
وحيثما يكون أكثر من مع واحد (صريحة)
صفة مقدمة أو غير كان المندوب (أو ضمنية يكون
بناء الكلام عليه) صفة (١) مقدمة أو أكثر ،
وتد كبير التصغير إما بناء على لفظ أكثر ، أو تناول
كل واحد منهما ، أو ما ظهر إلى أن المقدمة عبارة
عما يتوقف عليه صحة الدليل (حار) حار قوله
مع ، وإيراد هذا الكلام لدفع توهم أنه لا يجوز
لأن تلك المقدمة ليست بحجة الدليل ، والشهور

يستلزم بطلان الملزوم كما عرف اه
آداب مادة (قوله فاد بطل الدليل الخ)
هذا الكلام محيب لأنه د مثل الدليل
الواحد فلامستند أن يستدل بدليل آخر
نعم لو تضمن جميع الأدلة فلا منصب للمطل
سوى التحرير والتعبير ، اللهم إلا أن
يعال أن المراد منس الدليل ظاهره اه
مولوى محمد عبد الحى رحمه الله
(قوله الضعيف) أراد بالضعيف الضعيف
في الجملة لتشمل الضعيف أيضا كان في
الضعيف أيضا ، ضعيفا من وجه اه من
الضاد ، اسوره (قوله صفة مقدمة أو
أكثر) أى باعتبار الطول كقولك
المقدمة أو أكثر مقيدة بقيد الضمنية أى
ضمنية أو أكثر ضمنية يكون بناء الكلام
عليه ، ويدفع ما أورد عليه اه مولانا
مولوى نور الدين رحمه الله عليه

(قوله لدفع توهم الخ) * أقول فيه

بحث فاعل تصور القضية بما صورته هي به والتعديين عطفة هذه القضية لجميع غير مره لا يذهب
دهى إلى ذلك أئمة ولونوهم وماحبه من لشهار حونية المقدمة قائلين دعاهى في المباحث
القضية ، وأما في المباحث الأدبية فالأمر بخلافه على بعض المحققين للقضية معان ما يدور عليه
الاشروع في العلم وما هو جو قياس ثبوته وما يتوقف عليه صحة الدليل دهى بالحق الأول في معبر
الكتاب ، وبأنه في باب القياس ، ومثالث فيما بين الديار وماحبه الأدبية اه أمثال بقية
(قوله لدفع توهم أنه لا يجوز) أيضا الخ أورد عليه قوله ، فيه بحث كان صد تصور القضية الخ *
أقول لا نعم بطل الأمور التي ذكرها الباحث من أن ذهب وهم أحد من انقلاء إلى ذلك

(١) أى قوله يكون الخ اه

لأن شأنه أن يحكم بخلاف معنى الأمر ويوزع العقل في أحكامه اه مويد نور الدين (قوله
 أى من كل وجه الخ) ه أقول ظاهره بتعريفه جعل قوله مطلقا مرربا قوله معلوم ، لكنه
 مربوط بقوله ومع المعلوم كما يدل عليه قوله فإنه يجوز تحورا اه أعني باقية (قوله من كل وجه
 الخ) أى أى من كل جهة الحقيقة والمحل فتعلق قوله مطلقا بقوله مع المعلوم ، فاندفع ماورد
 اه نور الدين (قوله مكاره الخ) أراد بالمكاره معنى يتم المحالة أيضا إذ لا يزم أن يكون هذا
 المنع مكاره بل قد يكون محالة أيضا وذلك ريثما يقصد بذلك المنع إلزام المصمم اه أدب باقية
 (قوله يجوز تحورا الخ) ه أقول هما عشان ، الأول أن المحلى لا يزم أن يكون مدعى بل قد
 يكون مقصده الدليل أيضا وجبت حرمه حقيقة كما عرفت مذكو ، الثاني يخرج من هذا الكلام
 أن مع مقصده التنبيه ليس يمنع حقيقة بل [٧٨] مجازا ، لكن مامر من قوله

وأما التنبيه فينبو ح عليه ذلك يشهد
 بخلاف ذلك ، وأيضا الدليل في تعريف
 المقدمة أمره كأمر الدليل المطلوب في
 تعريفه بل أن المقدمة لا احتصاص لها
 بالدليل إذ هي كما تصاب في اختلافهم إلى
 الدليل كذلك إلى التنبيه اه أدب باقية
 (قوله يجوز تحورا) أيضا أريد عليه
 أن ظاهر تعريف المنع والمقدمة وإن كان
 مقتضاها لأن لا يكون المحلى ومقدمة
 التنبيه مجموعين حقيقة لكن قد صرحوا
 أن الدليل في التعريفين أهم منه ومن
 التنبيه فلا يصح هذا الكلام من
 المصنف ، وجوابه أن اختيار المصنف
 بعد أن أملى محمول على معناه
 (قوله مرنا في الذكر) يشتركون

أن المقدمة حرم الدليل ، وأما يجوز لأن لتقديمه
 على ما مر تفسيره أهم من حرم الدليل (وسع
 المعلوم مطلقا) أى من كل وجه (مكاره)
 لا نسع (دون) مع ^(١) (ملحق) أى البديهي
 الذى فيه معناه (و) دون مع (مقدمة
 التنبيه) أى حاكم ^(٢) واحد من مع
 البديهي بمعنى طلب التنبيه عليه ، وسع مقدمة
 التنبيه بمعنى طلب الدليل أو التنبيه عليها (يجوز
 تحورا) لما عرفت ^(٣) من أن المنع حقيقة طلب
 الدليل على مقدمة معينة من الدليل ، والملاقة ^(٤)
 كون كل حرمنا ملحق بالطلب (ومنع المقدمة) مرنا
 في الذكر (على منع مقدمة أخرى على تقدير

ومع المحلى ومقصده التنبيه على ما حصل
 قول المصنف على مع مقدمة الخ حالا من قوله مع المقدمة كما سيصرح به هذا على تقدير أن
 لا يكون في عبارته مصنف لفظ مقدم امد قوله وسع المقدمة على ما أن أكثر الدجاج وأن اذا كانت
 عبارة المصنف هكذا وسع المقدمة مقدم على منع الخ على ما في بعض النسخ فهو ملحق بقوله مقدم
 اه نور الدين (قوله مرنا الخ) ه أقول مع بحث فإن تقدير مرنا إما يصح لو كان الترتيب
 متعديا على وليس فلس ادب معناه لغة واصطلاحا بدون لحاظ معناه ان قيل أنيس من المستبعد
 في أوائل الكتب وقوعها بعده فهو لا محالة متعديا ه قلت مسلم ذلك لكن لا يلزم منه كونه متعديا

(١) يشير إلى أن المصنف محذوف اه (٢) إشارة إلى محذوف مراد المصنف اه (٣) من بل اه

(٤) من للمحلى والمجربى اه

(قوله سواء كان الخ) أعم من أن يكون في معنى الترددات أدنى أحد شقي الترددات وإنما ترك مثال الأول لأنه قبل الوقوع في المناقشة ، فادمع ما ورد عليه من أن ما ذكر في مثال المنع الواقع في ترددات إنما يكون مطابقا لمثل لو كان معناه في أحد شقي الترددات معنى الحكم المطلق به حليا كان أو ملغيا لموضع المعناه في معنى الترددات كما هو المتأخر له مولوى نور الدين رحمه الله تعالى عليه (قوله سواء كان ذلك المنع) وضاع الترددات الواقعة في كلام المثل أولا أم آداب باقية

(قوله ظاهر أن قوله الخ) أفول به بحث إذ لا سلم أنه ظهر به أن قوله على تقدير التسليم حال متداخلة كيف به لم يظهر حاله مضافا من التداخل والترادف أن قيل ظهور الحالية بناء على أنه لا وجه له حيث سوى ما عليه به فنتسرح ولو سلم فالتداخل من كذا لظهور محبة الترادف ، وإذا عرفت ما أوردنا في هذا المقام فقد بين لك أنه صادق بما قال أنه من مرال الأقدام أم أمثال باقية

(قوله على مع ظرف مستقر حال منه) أي من قوله مع مقدمة ، قال بعض الأصول على التقدير الأول من التقديرين الأدبي مراد أي قوله على مع مقدمة من أنه صفة لقوله مع المقدمة يكون قوله على تقدير التسليم صفة بعد محبة ولا يوجه أن قوله على مع ظرف مستقر حال من مع

التسليم) أي تسليم المقدمة الأخرى سواء كان بمع المقدمة للمقدمة أولا وللخبرة ثانيا أو للمعكس (سواء كان) منع للذكور (في الترددات) كما إذا كان المع لا يتخللها أن يكون هذا أو ذلك فإن كان هذا مكذبا وإن كان ذلك مكذبا ، ويقول الناس : لا سلم أنه ان كان هذا مكذبا ، وإن سلمه فلا تسليم أنه ان كان ذلك فكذلك ، أو يقول بالمعكس بأن ^(١) يقول : لا سلم أنه ان كان ذلك مكذبا وإن سلم فلا تسليم أنه ان كان هذا مكذبا (أولا) يكون بها كما قيل : السلام صغير وكل متغير حادث فيقول : لا سلم أن العالم متغير ، وإن سلم ذلك لكن لا سلم أنه كل متغير حادث ، أو يقول بالمعكس ولكن كون ذلك المنع على تقدير التسليم قد يكون بطريق النوع كذا كان المنع ثانيا مضافا على تقدير التسليم ^(٢) كما دال التقدير في العالم موحود فلا بد من جنونه ، فيقول : لا سلم أن التقدير في العالم موحود وإن سلم ذلك لكن لا سلم كونه ضروري الحدوث ، وعلى ذلك التقدير فالج الثاني من على تقدير تسليم الأول والا ^(٣) لم يتوجه ^(٤) كما لا يخفى ، وقد يصحون بطريق الاستحسان وهو إذا لم يكن للمع ^(٥) مضافا كالمثل مثله ، وهذا معنى قوله نفس مره (على تنويع) أي كان عليه ، ومما ذكرنا من معنى الكلام ظهر أن قوله مع المقدمة مستبدا ، وقوله على مع ظرف

مقدمة وقوله على تقدير التسليم حال متداخلة موحود ، أما قوله ظرف فهو مطلق

(١) بأن يمنع المقدمة للتأخر أولا والمقدمة للمقدمة ثانيا أم (٢) أي تسليم المقدمة الأول أم (٣) أي وإن لم سلم المقدمة الأول (٤) أي ذلك الثاني أم (٥) أي مع الثاني أم

جعل حاصي أعلى الترتيب لا يحصل علم كثات أو كان لأن للتصدي على هو الخاص لا العام . وأما ثانيا
فلأن الحال حاصي هـ الترتيب أو المصنوع دون الترتيب على الذهب المنصور . وأما ثالث فلا أنه لا يجوز
أن يكون بوجه على تقدير التسليم حالا متداخلة لفصل للمعنى إذ يكون المعنى حينئذ متبوعا . مقدمة حال كونه ثانيا
أو كان على سبع مقدمة أخرى حال كونه على تقدير التسليم ومعالم أن ثبوته وكونه على سبع مقدمة أخرى
ليس في حال تسليم مقدمة أخرى إذ يتسلم مقدمة متى أتبع إلى ههنا كلامه هـ أقول في الجواب
عن الأول أنه قال السيد السد في حاشية انكشاف لوجه المتعلق من محرد الفرف أو أنه مع القرينة
سواء كان معلما أو حاصيا كان الظرف مستقرا والا فليدوا وهذا وإن كان خلاف ظاهر كلام
النساج حيث قالوا الظرف المستقر ما يكون عاملا . فندرا علما لكن التعويل على ما ذكرنا انتهى ،
والجواب عن الثاني أن مثل هذا التركيب مؤثر على [٧٣] الذهب المنصور فلأدليل

ههنا هو أنه سب التفاوت إلى سبع
مقدمة حال كونه مرتبا الخ هـ والجواب
عن الثالث أنه إذا كان قوله على تقدير
التسليم متقدرا متعلقا وهو وانما حالا
متداخلة يكون العامل فيه مرصا ، ولا شك
في وقوع سبع مقدمة على تقدير تسليم
مقدمة مع الترتيب في الذكر على مع
مقدمة أخرى لأن هذا الرب عنه
لا يلزم عند وجود ترتيب شيء آخر عليه كما
في الحركات القسكية عند الحكماء هذا
ما في الحاشية التوراة اهـ

(قوله ظرف مستقر) هذا على رأي
السيد السد من أن الظرف المستقر
ما كان متعلقا مقدرا علما كان أو حاصيا

مستقر حال هـ ، وقوله على تقدير التسليم حال
متداخلة ، وقوله على تقديرات جبره ، ففهم هذا الكلام
فانه من مزال الأقسام (وقد لا يصح الخ) بأن
يكون انحاء تلك المقدمة مستلزما لظرفه الذي
يستعمل عليه بإدليل الذي ^(١) هو يتوقف حاجبا
(فالحال) في جواب ذلك تابع (أن يردد
ويقول ^(٢) : ان كانت المقدمة للسوطة (أبنة)
في نفس الأمر (غير القليل ، والا) أي وإن لم
تكن أبنة (فالسوى ثابته على ذلك التقدير ^(٣))
أي تقدير عدم ثبوتها (أيضا) كما إذا قل للملح في
اثبات حدوث الأعيان ^(٤) الثانية ^(٥) أي متغيرة

لا على رأي جمهور من ان الظرف المستقر ما كان متعلقا مقدرا من أصل الصوم له مولانا محمد
عبد الحلیم بوراقت مرقد (قوله وقد لا يصح الخ) هـ أقول وقد يصح ما كان
المتبع مبالا في الأصل ثم صار حاصيا على من غارجه حكمة القلب إذ هذا المتبع يرجع حينئذ إلى
المتبع التي لا تعاد دليلهما اهـ أدب نامة (قوله أيضا الخ) قبل هذا الملح مع حوايه حار
في كل قياس حاصي كما يقول للملح التال ليس جديهم والا رم أسماؤه من المؤثر ، فيقول
المتل لا اسم اسماء على تقدير القدم لحواز أن يكون القدم محالا والمحال يلزم المحال فمحجب
المحل حردد ، ان القدم لما محال فيقتطع المطلوب أولا ويتم التل له مولوي حسين على مرحوم
(قوله كما إذا قل للملح في اثبات الخ) هذا التال مأخوذ من الآداب حيث قل في بيان كل

(١) للسل اهـ (٢) كما توجه به القامح اهـ (٣) إذ يجب أن يكون غيبضا ثابتا لا يحتاج ارتفاع الغيبض
وذلك مستلزم للمطلوب بوجه كما فرس اهـ أدب نامة (٤) أي الأمور الموجودة له (٥) أي الجواهر اهـ

متغير يحدث أن كل متغير فهو محصل الحوادث وكل ما هو محل الحوادث فهو لا يتغير عن الحوادث
وكل ما لا يتغير عن الحوادث فهو حادث يصح أن كل متغير حادث ، أما ليس أن كل متغير هو محل
للحوادث فلا ان يتغير يكون { ٧٤ }

وهي قاعدة ذلك المتغير وذلك المتغير محل
ط ، فإذا ثبت أن كل متغير هو محل
للحوادث ، فنقول كل ما هو محل
للحوادث لا يتغير عن الحوادث لأنه
لا يتغير عن قابلية ذلك الحادث وقابلية
حادثه انتهى بحاشية فافهم له مولوى
حسين على مرحوم (قوله فيكون
ذلك الخ) فان قل لا سلم أن ذلك الخ
حاشية في المتغير بعد ما لم يكن كذلك حتى
يكون المتغير محلا له لم لا يجوز أن يكون
المتغير في ذلك المتغير بزدال ما كان فيه
من الأوصاف لا الحصول أمر ما كان
فيه منها ، فلا يتحقق كونه محلا
للحوادث ، يقول المثل في جوابه أن
تغير المتغير لا يتغير إما أن يكون محصول
أمر ما كان فيه أو زوال أمر كان فيه
وعلى كلا التقديرين يكون ذلك المتغير
محلا للحوادث ، أما على التقدير الأول
فظاهر ، وأما على التقدير الثاني فلأن
كونه ، أي كون الزوال محليا لا ينافي
حادثيته ولا وصفيته ، لأن الصفات
الحادثة قد تكون موجودة كالسواد
والبياض وغيرهما ، وقد تكون معدومة
كاللهو والعشي هكذا قيل له مولوى
حسين على مرحوم (قوله يقول للمصنف

وكل متغير لا يتغير عن الحوادث وكل ما هو كذلك
هو حادث ، أما كونها متغيرة فظاهر ، وأما كون
كل متغير محلا للحوادث فلا ان المتغير إما هو
اقتال الشيء من حالة إلى حالة أخرى (١) ونظك
الأخرى حادثه لأنها وجدت فيه بعد ما لم تكن
موجودة ثم تلك (٢) الأخرى قاعدة ذلك الشيء
المتغير لا يتغير قبل الصفة بل هو موضوعها فيكون
ذلك الشيء المتغير محلا للحوادث ، فان الشيء
بعد كل تغير وانقل يكون محلا لحادث لم يكن
هو محلا ، وأما أن كل ما لا يتغير عن الحوادث فهو
حادث فلا ان الأعيان الثلاثة لا يتغير (٣) عن الحركة
والسكون وما حادثان ، وبيان عدم الظاهر أن الأعيان
لا يتغير عن السكون في جبر فان كانت من حيث
كونها في ذلك المتغير الآن مسوقة بكون آخر
فيه فهي ما كنه ، ون لم تكن مسوقة بكون
آخر فيه لم تكن وجبر (٤) آخر فتحركة ، ويقول
المصنف : لا سلم ذلك لا محض ، لم لا يجوز أن لا تكون
مسوقة بكون آخر أصلا كما في آن الحدوث ،
فحينئذ تكون حالية عن الحركة والسكون كليهما
فلا سئل حينئذ أن يردد ويقول : إما أن يكون

الاعتصار

الخ) في بعض الحواشي أنه أجيب عن هذا النوع بوجهين

أحدهما ما ذكره المصنف والثاني أن الكلام في الأعيان الثلاثة المقررة التي تحدثت فيها الأكوان
وتحدثت عليها الاعتصار والأزمان له مولوى حسن على مرحوم (قوله في آن الخ) فان الشيء

(١) ولا يخفى أن الأمور موجودة بمالات متجددة له (٢) وكل ما يوجد منه فهو حادث له

(٣) أي لا يتغير عن الصفات بالحركة والسكون له (٤) أي يكون قد فعلها للكلام له

في أن حدوثه ليس متصفاً بكونه قبل هذا الآن في غير آخر أو في هذا الحيز لانه لم يكن قبله لتحقيق معنى حدوثه اهـ (قوله الانحصار) أي انحصار الأعيان بين أن يكون قبل أن وجوده في غيره في هذا غير آخر اهـ (قوله يصح أن بعضهم قلوا ليس للعلل الخ) أورد عليه انه لا اسم أنه أراد به أن ليس للعلل أن يقول ذلك كيف ولما كان يقول ذلك لسبب أرى أن يسكره أحد من ذوي شعور بل أراد به أنه كماله أن يقول بذلك كذلك له أن يقول علاقه كما يلقى عليه كلمة كيف الواقعة في محله من هذه المسح . أقول لو أراد ما في ذلك النور كان ينبغي أن يقول قبل و علاقه أحد أو لو العاطف على [٧٥] ما شهد به الفطرة السليمة وكلام

المصنف في البحث الثامن في ذلك المطلب أيضاً شاهد بذلك حيث قل قد ينقص المقدمة ويضرر بعد اقامة الدليل عليه قبل وقبلها أيضاً انتهى هكذا في المحنية النورية اهـ مولوي حين على مرحوم (قوله بل لابد له من الخ) . أقول فيه بحث فانه كيف يتأكد وجوب اثبات المقدمة المصنوعة أو التعبير الدليل آخر حيثك لما عرفت أن له كان القول به لا يسكره أحد ، والظاهر أنه يعود له التعبير والتعبير إلى مقدمة أخرى أهم من قبض تلك المقدمة اهـ أمثال بقية (قوله ولا تتحقق الخ) مسر أنه ادعى اثبات الحكم دلالي لكن مجموع عدم تحققه بدون دليل الطريقين أما يكفيه ما عرفت آخراً اهـ أمثال بقية (قوله لان العلة الخ) فيه اثبات لا اسم أن العلة يثبت المقدمة بعد

الانحصار^(١) ثابتاً أولاً ظل كان ثابتاً قد تم الدليل والاي لم ثبوت المطلب وهو حدوث الأعيان لأنه اذا لم يكن الشيء مسوقاً بكون آخر فلا شك في حدوثه (وقيل بعلاقه أيضاً) يعني أن بعضهم قالوا ليس للعلل أن يقول ذلك^(٢) بل لابد له من اثبات المقدمة المسوقة أو التعبير إلى دليل آخر فانه^(٣) ادعى اثبات الحكم بالدليل ولا يتحقق ذلك إلا بدليل الطريقين^(٤) ، وما اختاره المصنف هو الأظهر لأن المقصد الأصلي من اثبات المقدمة ثبوت المطلب ، حتى ثبت حدوثه لا حاجة إليه ، وإليه أشار بقوله قيل^(٥) (ويستحسن توقف النافع إلى تمام) للعلل (الدليل) لأن^(٦) للعلل وما يثبت المقدمة بعد تمام الدليل يستغنى السائل عن النفع (وقيل^(٧) بعلاقه) لأن العلة كثيراً

أعم من دليل بدون النفع كيف وهو من قبل الوصول إلى المناظرة بل بعد ذلك مما لا يكون من قبيل نزع الخلف قبل الوصول إلى الماء اهـ أمثال بقية (قوله لان العلة الخ) أيضاً يعني قد يستدل بعلل مما هم يرد النفع عليه فلا يقدر على الاثبات بغيره ، وهذا طول المناظرة والأولى منه أن يعم النافع قبل تمام الدليل ، ولما يقرر على الاثبات يتقرر بتبجيل بدون بيان المقدمات الآخر اهـ فحصل (قوله يثبت الخ) أي فرض المصنف انتهى بجم تلك المقدمات يستغنى السائل الموجود في الخارج

(١) الذي يثبت في الدليل اهـ (٢) أي يذكر له (٣) أي للعلل اهـ (٤) أحدهما الاثبات والثانيها التعبير اهـ (٥) الدليل على صحت القول اهـ (٦) دليل اهـ (٧) أي مهم من قال يستحسن عدم توقف النافع اهـ آداب وأنية

عن الخ ، وكنت الحكمة والكلام مشعونة فانك المعري والكبرى بعد انعام الدليل هو من
 الخصم ، فادفع ماورد عليه اه بور الهيردست الله (قوله ولا قول الخ) قال الامام الرازي في شرح
 هيون الحكمة : ان الأول مذهب للأحرار ، والثاني مذهب القضاة ولا شبهة عدى ان ذلك
 أسب يجعل المناظر وهذا يحل الجدول اه أدب بجهة (قوله ويحتمل ان يكون منعقا بالاختلاف
 الخ) قال بما قل صه وعلى هذا جهم استحقاق التوبة دون وجوه انتهى ولا ينبغي على الطبع مستقيم
 انه اذا قبل للاختلاف في استحسانه يتبادر منه أن استحسانه منقضى عليه لأن وجوهه معق
 عليه وان كان اتقاء ذلك الاختلاف [٧٦] كما يكون الاتفاق على استحسان أحدهما

ملا يتمكن من اثبات تلك القيمة بترك الدليل
 ويشتغل بدليل آخر فيأمن من طول المسطرة ،
 والاول أولى لأن الظاهر من حال المعال الاناث
 (دون النص والعارضة) يحذر أن يتعلق بقوله
 ويستحسن وهو الظاهر ^(١) ، ويحتمل أن
 يكون متصفا بالاختلاف المعهود من السابق ^(٢)
 (في الترتيب بينهما واحد) بالاتفاق ، أما في
 النص فلا نه كلام على الدليل فإلم ينز لم تبعه ،
 وأما في العارضة فلاها مقابلة الدليل بالنص فقبل
 تمامه لم يتحقق (وقاوا يجوز نفس حكمه اذ هي
 فيه البداهة ^(٣) لرجوعه) أي ذلك النص (ال
 مع البداهة ^(٤) مع السند) وهو ما ذكر لاثبات
 النص (وهو ^(٥) نظر) لا يمكن لرجاعه ^(٦) إلى
 النص ، بل إلى العارضة أيضا كما في الحاشية

يكون بلوفاق على وجوهه والعام يدل على
 الخاص بالقرينة كما في المطول والتلويح
 من أقوى القرينة ، فادفع ماورد عليه
 من ان لا سلم انه جهم على هذا
 استحسان النوع كيف راعاه الاختلاف
 باستحسان وعدة أم من الاستحسان
 والوجوب والأعم لادلالة على الخاص
 اه مولوى نور الدين رحمه الله حال
 (قوله على الدليل) لأن المشهور
 أن النفس ابراد على الدليل بدم يم
 الدليل م ينوجه الاراد الولد هذه
 ولتحقق انه ابراد على نفسه مبرمصة
 ولا يمكن ايضا الاجد المحم كما لا ينبغي
 والتفصيل في شرح الصدية اه محسن
 (قوله لا يمكن ارجاعه الخ) ه أقول
 تخفيفه أن هذا الحكم لازم لمرهوى
 الضرورة التي هي عمدة الدليل الذي
 هو ملزم للنص فانما هو بدلت قطعه على

انقضاء ومادة النفس ما يتعلق هناك احكم فقد استلزم طلال ذلك الحكم انضمامه واحاصل
 فان كان في الحاشية طلال تلك المعوى وحصل هذه المادة لاستلزامها طلال لارها والى على طلالها يكون
 نفسا احياء وان كان في الحاشية طلال الحكم وانما هو وحصل تمام المادة دالة عليه فيكون
 معارضة ه ثم أقول ان كان محمول النظر انه لاوجه حيث الرجوع اليه فلا سلم ذلك إذ ان كان
 الرجوع الى شيء لا يسلم أن لا يكون لرجوع الى شيء آخر وجه ولئن كان انه لاوجه حيث

(١) استكونه ملائمة لدليل الآتي اه (٢) أي من عرله وقبل علمانه اه (٣) ولم يجم عليه الدليل اه
 (٤) التي عمدة الدليل اه (٥) أي لو لم له (٦) ولا ضرورة الى ارجاعه الى الخ اه

التخصيص الرجوع به فهو مدني يكون التخصيص ملغيا عن وجه فوته إذا أمكن الرجوع إلى القوى لا يجرى الرجوع إلى الضميمة كما لا يخفى أنه أدلة باقية (قوله فلا وجه لأرجاعه الخ) أي لا وجه لتخصيصه بالأرجاع إليه ضرورة أنه دل مع صحة كونه من أفراد النص لأن صحة أي أمكن كونه من أفراد النص إما ينافي التخصيص للأرجاع مطلقا ، فأدفع ما أورد عليه من أنه لا بأس به أراد حينئذ أنه لا وجه لأرجاعه إلى المانع بل أراد أنه لا وجه لتخصيصه بالأرجاع إلى المانع لأن أمكن الأرجاع إلى شيء [٧٧] لو وجب على يوجب أن

لا يستلزم أن يكون التخصيص بالأرجاع إلى شيء آخر وجه لأن لا يكون للأرجاع إليه وجه إذ أمكن الأرجاع إلى شيء لابي أن يكون للأرجاع إلى شيء آخر وجه كما لا يخفى أنه قرر الذين (قوله وجه آخر) هذا التوجيه مسمى على ما اختاره المصنف من أن منع مقدمة التخصيص مع مجزئ لا يفي بمقتضى دليل في تعريف المانع يكون محولا على دليل الحقيقي ، وإذا كان كذلك صار حاصل النظر أنه لا يجوز أرجاع ذلك النص المذكور إلى المانع ولا يبرأ ما يبرأ في يد النظر أن تلك الدعوى بمرلة الدليل بل معناه أن دعوى الدعاة بمنزلة الدليل ولا يبرأ لوارده على لا يكون منها حقيقيا علامة على لفظ الدعوى للمهد الخارجي والوارد به دعوى الدعاة له محصل (وهو ثم لما كان الخ) لما انصرف المصنف في هذه الالتماسات

والحاصل أن ما ذكره القاض يمكن أن يحصل من أفراد النص الحقيقي بأن يقال دعوى الدعاة دليل^(١) على دعواه ، والخاص في الحقيقة راجع إلى ذلك الدليل ، وكذا يمكن أن يكون من أفراد المعارضة بأن يكون الدليل^(٢) للثبت فنقص معارضا لدعوى الدعاة التي هي بمنزلة نصب الدليل فلا وجه لأرجاعه إلى منع الدعاة مع صحة كونه من أفراد النص^(٣) ولا اختياره على المعارضة ، ويمكن أن يوجه^(٤) النظر بوجه آخر : وهو أنه وإن سلم كون دعوى الدعاة بمنزلة الدليل ، لكن لا يجوز أرجاعه إلى المانع إذ هو طلب الدليل على مقدمة مسببة ولا يطلب على مقدمة الدعوى^(٥) أي : كما لا يخفى ، ثم لما^(٦) كان هذا سؤال ، وهو أنه قد يسأل السائل بـ "خ" : أي تعيين موضع من المانع

الأربعة المذكورة على أمثال الأنواع ثلاث فليست الدعوى هو موضوع هذا اسم ولم يصرح لأحوال نوع آخر دلالة ذلك على أن البحث يصر في هذه الأنواع المذكورة إذ لا يكوف في عن البيان بوجه المحصر ، فأورد هذا الكلام في آخر هذه الالتماسات دعاه بالذوق لوارده على المحصر لمفهومها وإن كان حقه أن يذكر في التكملة موضوعه للعرض ونظر ذلك أن ابن الحاجب في محصر الأصول وضع المادى فذكر أمور تنويع عليها مسائل المانع أنه ذكر بعضها في المقام وأن كان حقه

(١) أي قائم مقامه اهـ (٢) الذي أوردته الناس اهـ (٣) أي الأصل أن يحصل من أفراد النص ولو أوجع إلى المانع فلا وجه لاختاره على المعارضة اهـ مولوى عبد الحى رحمه الله (٤) فيه أنه لا يمكن هذا التوجيه لأن المصنف المتكلم بين وجه النظر نفسه فكيف يجوز أن يقول به بطرحها آخر المهم إلا أن قال أن اللام في قول الخارج النظر ليس لادعاءه ، وهذا وجهه ظهر وأرد على ما تقدم وليس توجيها لقول المصنفية نظر متأمل اهـ مولانا محمد عبد الحكيم نور الله مرضاه (٥) أي دعوى الدعاة اهـ (٦) قوله لما سبق اهـ

أن يذكر في المبادئ الموسومة لهذا الذكر ، فادع ماورد عليه من أنا لانتم أنه كان هذا ذلك
السؤال أنه ورد الدين (قوله ويندرج الحل في) نحن عنه فقص سره ، وإيراد ما يخرج أنه
يندرج في النعم من حيث يتعرض للتقدمة المحبة ولا فلا يقصد به طلب الدليل حيث ماوقع بل
يقصد به أن ما ذكره صلط ومشهود سوء الفهم ولولا ذلك لما وقعت في ذلك اعطى وقد يذكر في
مقابلة النعم انتهى ، يعني قد يذكر الحل في مقابلة النعم من حيث أنه لا يقصد به طلب الدليل كما في
النعم بل يقصد به تعيين موضع الخطأ لسوء الفهم اهـ فسمي (قوله لسوء الفهم في) بأن يقال
في هذا الموضع وقع الخطأ لسوء الفهم حتى منشأ ذلك الخطأ سوء الفهم لانه لولا ذلك ماوقع في ذلك
الخطأ كقولك كل اسن [٧٨] حوائج الحيوان عام ينتج أن كل اسن عام وهو

خطأ ثا من اعمال المقدمة الثانية ،
وقد بشرط فيه الكتابة فان الحصول في
الصغرى غير الحيوان الحصول عليه العام
في الكبرى فلا يتعدى حكمكم من
الأكثر الى الاصغر لعدم تكرار
الادعاء بالخصيصة اهـ فسمي
(قوله يجوز أن يكون الحل) قال المصنف
في حاشيته هذه الصادرة تحت وجهين :
الاول بنى الاعمى مطلقا ومن وجه .
والثاني بنى الاعمى المطلقا قبل الاول
مفاد كلام القوم انتهى كلامه . أقول
هل الثاني أصح . نعم مفاد كلام
القوم لكن بنى الاعمى المطلقة من
الصارة وفي الاعم من وجه من الدلالة إذ
بنى الاعم المطلق يدل على نفي الاعم من
وجه وسيجيء اصراف المورد بذلك في
هذه الصفحة ، فادع ماورد عليه
من أنه كيف يجوز نطقه بأعم والمستند

فلا يصح حصر الأسئلة في الثلاثة المذكورة
فأطلب بقوله . (ويندرج الحل في النعم لنوع
مسألة) يعني من حيث هو تعرض للتقدمة للمحبة
كما كان النعم كذلك (وان)^(١) حاشية توجه إذ
يقصد به (أي الحل) (تعيين موضع الخطأ سوء
الفهم) لا طلب الدليل ، وقوله لسوء الفهم متعلق
بالخطأ ، وقد يذكر الحل في مقابلة النعم لهذه الخاتمة
(النص الخامس)

(من حلة للعلوم أن السد الصحيح لازم لمعاد
للتقدمة ومفاد السد ولو)^(٢) كل لازم بمبته وقوته
(بزعم السامع)^(٣) فلا يجوز أن يكون (السد
الصحيح (أعم) من التقدمة الموسومة (مطلقا)
يجوز أن يكون مطلقا متعلقا بقوله فلا يكون ،
فيكون المعنى لا يكون أعم مطلقا ولا من وجه

من الصارة حيث بنى الاعمى المطلقة
لأنها مفاد كلام القوم من بنى مطلق الاعم وأما لنا حمل متعلقا فلا يكون فلا محالة
يستفاد ما هو مفاد قدا أمكن حل الكلام على هذا المطلق لا يكاد أن يحصل على ذلك الثاني اهـ
ورد الدين (قوله فيكون المعنى لا يكون أعم مطلقا ولا من وجه) أي فيكون المعنى
لا يكون أعم مطلقا لأن لا يكون أعم من وجه أيضا من يستند من الصارة ذلك لأهذا بل هي
ما كتبه عن وجه وإسناده لكن المعنى من هذه لأن بنى الاول يدل على بنى الثاني هذا كما

ويجوز

ويعجز
لأنها مفاد كلام القوم من بنى مطلق الاعم وأما لنا حمل متعلقا فلا يكون فلا محالة
يستفاد ما هو مفاد قدا أمكن حل الكلام على هذا المطلق لا يكاد أن يحصل على ذلك الثاني اهـ
ورد الدين (قوله فيكون المعنى لا يكون أعم مطلقا ولا من وجه) أي فيكون المعنى
لا يكون أعم مطلقا لأن لا يكون أعم من وجه أيضا من يستند من الصارة ذلك لأهذا بل هي
ما كتبه عن وجه وإسناده لكن المعنى من هذه لأن بنى الاول يدل على بنى الثاني هذا كما

اعترف به المورد في الاراد ، فادفع ماورد عليه من انه لا بد ان يكون كذلك كيف وتي احد
العموميين لا يدل على ثبات عموم الآسر لإدلائه تستدعي ذلك بل يبي أحدهما ههنا يدل على نفي
الآسر اه بور الهير (قوله : انظر المخرج) انما هو وانظر المواقف ولم يقل والمواقف السابق هو الاول
لأن انني اني السابق لكونه خلاف الظاهر لانه من الدلالة لامن المارة كما سر اه بور الهير
(قوله : انظر المخرج) معترف هو بالظانته بوجه [٧٩] مأخوذة من سوف وهو

الحكمة ومن انما هو اللبس ومعناه
الحكمة الموهومة ، ومنه اشتق البسطة
اه قسمية (قوله : الموقن المخرج)
قال في الآداب الدائمة ما جاءه ان
نوحيه أنه ما من حقيقة الا وهي عينة
بالحفظ اليه ولا حقا ان به اسع عن
الخطاء فامكن مع أنه مقبضه عرضت
مستفاد به وملاحظا اليه ضرورة
حصول مبنى المذموم حادث ثم بان ما ذهبوا
اليه ان منهم من يسكن حقائق الأشياء
وبرهم انها أوهام وحالات باطلة وهم
المادة ، ومنهم من يسكن ثبوت وبرهم
انها ناسخة للاعتدات حتى ان اعتقدنا
الثنى سوها الجوهر أو عرضا عرض
أو مديما ضميم أو حادثا طائفت وهم
الصدقة ، ومنهم من يسكن العلم بثبوت
الثنى ولا ثبوت وبرهم اه شاك وشاك
في أنه شاك وهو سر اه وهم الملاذرية
اه مولانا حسين علي مرحوم

(قوله أي ذلك السد المخرج) قل
للمصنف في الحاشية لأنه مقول لجميع برعم
الجمع ولما لم يكن مأخوذا بضم القصة
في نفس الأمر هذه الحكيم مكاراة
أقول الظاهر من تلك الحاشية أن

ويحور أن يكون متعلقا بقوله أهم ، فيكون لمي
لا يكون أهم مطابقا لأمس وجه ، وللظاهر الموافق
بالسابق^(١) هو الأول لأن الأهم من وجه لا يكون
ملزوما ومقويا من كل وجه^(٢) (ومن ههنا) أي
من أجل أن السد^(٣) مازوم مقو^(٤) (قلوا) أي أهل
الظن (ما من مقدمة) موجهة في حل من
الأحوال (الأول) الحمل^(٥) (يمكن منه مستندا
عما ذهب اليه السرمطانية) الموقن ثبوت
حق في الأشياء (يمكن الحكيم) للثبوت لها^(٦)
(بعده) أي ذلك السد (مكاراة) غير مسموعة
(ويذكر في الأكثر) أي في أكثر أوقات
للمع مستندا (بعده) أي من اللع (لم لا يجوز)
كما قال ماد كرت مجموع لم لا يجوز أن يكون كذا
(ولم لا يكون) كما يقال هذا مجموع لم لا يكون
أن يكون كذا (أو كيف لا وواو الحال) أي
مقروبا لفظ كيف لا مع وواو الحال ، كما يقال ذلك
غير مسلم كيف لا^(٧) الأمر كذا ، وقد يذكر^(٨)
كلمة إنما أيضا كذا بان لا نسلم تلك المقدمة ، وإنما

الكناية في بعده راجعة الى نكته كما احتلته التلويح وإنما هذه مكاراة مع ان للمكاراة منزلة
تساها اه بور الهير (قوله وقد يذكر كلمة إنما المخرج) التصود من ذكر هذا الكلام بيان

(١) أي بالكلام السابق بانه لوحدة له (٢) بل هو خرم من وجه له (٣) أي الصحيح له
(٤) أي حقائق الأشياء اه (٥) حالية له (٦) أي في نفس الأمر (٧) أي في الحالة صر
بأخبار الظاهر

قائمه قول النصف في الاكثر وهو يحصل به ذكر بعض الكلمات التي ذكر بعد المع قليلا ولا يحتاج في بيانها الى ذكر جمع هذه الكلمات وليس ذلك التحصيل المحصر ولا يدل عليه تقسم الجار ويجوز في قوله وتلك قال لانه ليس المحصر بل لانه لما كلف المنفعة الى النفع قدم اثبات الحكم من اول الامر متلافيكون له في النص استقرار لا يكون لما ذكر تحليله منه ، فمدح ما أورد عليه من أنه كما ذكر بعد هذه الكلمة قد يذكر ما يؤذي مؤذي تلك الكلمة بل يؤذي أيضا فخصيص ذلك [٨٥] الكلمة كثرى ، على أن في قوله ولذا قال فيه ما لا يخفى

يكون كذا لو كان كذا وهو قبل ، ولذا قال في الاكثر (وقد يدكر شيء لتقوية السد وتوضيحه بصورة الدليل) بأن يقال لم لا يجوز أن يكون كذلك لانه كذا وكذا (ولا يحسن البحث فيه ^(١)) أي في المذكور لتقوية السد لانه لا يبعد شيئا لأن إبطال ما يؤيد السد لا يوجب إثبات المقدمة للمسوعة التي هو مقصود المصلح (ولا ^(٢)) في السد سوى ما استثنى) وهو الإبطال بمسودات كونه مساويا لقيض المقدمة للمسوعة (ولا يلزم إثباته) أي المذكور من متوى السد ^(٣) والسد إن أورد عليه البحث ككتابة بمراد الاحمال (ولا يجوز لئلا ثبت ما في المقدمة) المبينة قبل إظالة لطلل الدليل عليها ، ما يصددها ويحور ويكون منقصة على سبيل المعارضة ، ما كونه مدققة فلاه كلام على المقدمة المبينة ، وأما كونه

عليك له نور الدين (قوله لتقوية) أراد بالتقوية التقوية في الحق وفي التوضيح تقوية أيضا مدحها ، فاندفع ما أورد من أنه لا وجه لخصيص الكتابة بالقوى إذ كما أن البحث فيه لا يجد المطلوب ، كذلك البحث في التوضيح اه مولوي نور الدين رحمه الله (قوله لا أصل له) ورد عليه أن اللازم من عدم إيجاب الإبطال لاثبات المقدمة المسوعة إنما هو عدم إفادته وهو لا يلزم عدم إفادة البحث فانه أعم من الاحمال وعدم إفادة الأخص لا يوجب عدم إفادة الأعم * أقول إن أراد قوله وهو لا يلزم عدم إفادة البحث له لا يلزم عدم إفادة البحث اثبات المقدمة للمسوعة فباطل لأن الإبطال لما لم يثبت اثبات المقدمة للمسوعة فبطل من الاعمال على ما يؤيد السد لا يجد بالطريق الأولى ،

وإن أراد أنه لا يلزم عدم إفادته ثبت آخر سوى الأساليب فسلم لكن لما لم يرد ما هو المقصود الأصلي وهو اثبات المقدمة للمسوعة لم يحسن إيرادها وإن كان يجوز إيرادها بالنظر الى تلك الفائدة الأخرى والكلام في عدم الحسن كما صرح به النصف اه نور الدين (قوله ولا يلزم إثباته) أي السد ومنه يعلم مثل اثبات متوى السد وموجبه له أدب يقية (قوله في المذكور الخ) * أقول في بحث فانه كما لا يلزم اثبات المستوفى به لا يلزم اثبات موجبها أيضا فلو وجه لانه اه أعادت بقية

(١) مرجه عند كونه معنى كلفه قوله تعالى فلو كانوا أنزب فتوى له (٢) أي لا يحسن البحث في سد المع سوى الخ اه (٣) إنما ترك ذكر التوضيح لأنه ما فاندفع ما أورد عليه اه ورد في رده الله

(قوله لا بد منهما الخ) هذا دليل على أن ههما غصبا وأما كون ذلك النقص ضروريا لم يعلم ما يقوم مقامهما أي المنع وان لم يتعمد في التلويح قدس سره لأنه يعلم من تعليله من غير ضرورة بقره لوجود ما يقوم الخ ، فندفع ما أورد عليه من أن قوله لا بد منهما من الاثبات اعيايدل على أن ههما غصبا وأما كون النقص ههما [٨١] بالضرورة فلا يدل عليه فالتقريب

غير تمام له نور الدين (قوله لا بد منهما الخ) أيضا أورد عليه أن كون الاثبات محال لا بد ههما مجموع ، أممبغ أن يكون بطلان الدليل أو خلاف ما دعاه مدعيها * أقول قوله لا بد ههما الخ سفي على أنهم حصروا شاهد النقص في التخلط ولزوم الحال فلا يمتنع اثباتها وإن نوقش في ذلك الحصر بان هناك الدليل قد يكون هجيا ، وعلى أنهم عرفوا المعارضة بأنها إقامة الدليل على خلاف ما أقام عليه الخصم اه نور الدين رجعة الله عليه (قوله أما النقص الخ) أورد عليه أن مناط الاثبات في النقص هو بطلان الدليل الذي يدعيه النقص فيه ما لم السد أنه قد يكون التخلط وقد يكون ملزوم الحال ولا يلزم منه أن يكون الاثبات بأحدهما مناد ذلك فلا شبه أن يقال أما في النقص فمن اثبات بطلان الدليل * أقول اثبات التخلط ولزوم الحال مستلزم لاثبات بطلان الدليل فهو كتابة ه وهي أبلغ من النصح اه مولوى نور الدين رجعة الله عليه (قوله نصرة الخ) قيل إن هذا محال من الاعراب مستدوه محذوف أي هذه نصرة وقيل لا محل

على سبيل المعارضة^(١) فظاهر ، ولا يلزم النقص من غير ضرورة ، لأنه لا يجوز منع للنقص من إقامة الدليل عليها فثبت الضرورة الى ذلك ، وأما لا يجوز (لا بد النقص من غير ضرورة) لوجود ما يقوم مقامه ، أي المنع (مخلاف النقص والمادة) فإنه لا بد ههما من الاثبات ، أما في النقص فمن اثبات التخلط ولزوم الحال ، ولما في المعارضة في اثبات خلاف ما ادعى للمدعي
تنصرة

أي هذا مبصر: هير من اسم التاعل يظهر أي الثمرة مدانة كما يقال للسدة كرتة (السدة الأحص^(٢) هو أن يتحقق الخ) أي اشتد^(٣) للخدمة المصوعة وخلافها^(٤) (مع اشتداه أيضا) كما يتحقق مع وجوده مثل أن يقول مدع في دليله هذا مان ، فيقول السائل لا سلم ذلك لم لا يجوز أن يكون فرسا ، فالسد وهو كونه فرسا أحصى من علم كونه إنسانا لتحقق علم كونه إنسانا مع عدم كونه فرسا أيضا مثل أن يكون حمارا مثلا (من غير عكس) وهو أن يتحقق السند مع اشتد الخ

[٦ - رشيديه -] هذا من الاحرف وكذا الاماها فلو افقه مثل هذه كالتبعية والفتنة والتكلمة وغيرها اه قاسمية (قوله مثل أن الخ) أورد عليه أن السواب أن يورد

(١) فإنه أورد دليلا على ما ادعى الدليل اه (٢) أي من مطلق المنع اه

(٣) يشتر أن المراد بالخ سدة الجازي (٤) حلف كجمي اه

هذا المثال بعد قوله من غير عكس فإن مثل الشيء إنما يوجد بعد تمام فريضه دون لئاء *
 أقول إنما يكون الصواب إيراد هذا المثال بعد قوله من غير عكس لو قصد إيراد برصه كلاً
 جزئي الواقع في التعريف وبما فصله الاوصيحي آخره الأول فقط اه مولوي نور الدين رحمه الله عليه
 (قوله ومع العكس) السند انقرون مع للعكس أي عكس ما ذكره أعم منه هي هو أن
 يتحقق السند مع اشتاء المنع أجا من غير عكس ومعهم بالندبة القرينة من الطبع حال
 الأخص من وجه والأعم من وجه له آداب باقية (قوله مطلقاً أو من وجه الخ) أورد عليه
 بأنه إن أرد بالعكس العكس [٨٢] المذكور فلا سهل ذلك كيف دللنا على أن إراد

بالعكس للعكس كذا كذا (ومع للعكس أعم) مطلقاً أو
 من وجه ، أما الأول فنقول أن يقول المثال في دليله
 هذا إنسان ، قيل (١) لاسلم ذلك لم لا يجوز أن
 يكون غير صاحبك بالفعل ، فالسند وهو عدم
 المصالح بالفعل أعم من عدم كونه إنساناً ، لانه
 كما يوجد عدم الانسانية يوجد عدم المصالح
 بالفعل من غير عكس كلي (٢) وأما الثاني فنكح اذا
 قال المثال في دليله : هذا إنسان ، ويقول السائل
 لاسلم ذلك لم لا يجوز أن يكون أيضاً ، فالسند
 وهو كونه أيضاً أعم من وجه من عدم كونه (٣)
 إنساناً ، لانه يوجد كونه أيضاً (٤) مع كونه
 إنساناً أيضاً كما يوجد مع عدمه (٥) ، وكذلك عدم
 كونه إنساناً يوجد مع كونه أيضاً (٦) ومع عدمه (٧)
 ولا يصح عليك أن ابطال للسند الأعم مطلقاً فينبذ

به عكس لعدم التمرحط فإن قوله أعم إنما
 هو في مقابلة الأخص المطلق إراد لك كذا
 إنما هو معناه ، فينبذ أن يراد به معنى
 يكون بذلك المعنى مقابلاً له دون ما هو
 أعم من ذلك المقابل وهو عكس تمام
 التعريف دون العكس المذكور ، وإن
 أراد به عكس تمام التعريف فلا يكون
 قوله أعم أعم من ذلك العموم كيف
 وذلك العكس يصدق على الصوم المطلق
 فقط * أحببته أنه إراد بالعكس
 العكس المذكور لأن قوله ومع العكس
 أعم يكون حيث نمر حاله السند الأعم
 مطلقاً وكذا تعريف السند الأعم من
 وجه متروكا ويلزم من ذلك خلاف ومع
 التصريح لأنها موضوعة لبان تعريف
 أقسام السند والاعتدال بأن تعريف الأعم
 من وجه يعلم بالتأنيص لا يلتفت إليه في
 مقام تعريف الأقسام والمقابلة للأخص

للغرض تحصل بذلك المعنى أيضاً : نعم هو حسن للمقابلة وليس فيه تشابه ولو سلم انشأ
 هذه الشاعة أعون من تلك الشاعة له مولوي حسين علي صاحب الموم (قوله أو من وجه الخ)
 فيه بحث إذ قرره أعم إنما هو في مقابلة الأخص مطلقاً كما عرفت آخراً حسن للمقابلة يستدعي أن
 يحمل قوله أعم على الأعم المطلق دون الأعم له أبعث حقيقة (قوله لا يعني عليك الخ) * أقول
 أراد به أن ابطال السند الأعم مطلقاً في المثال المذكور فيجاءت لفظة الموسوعة والقرينة على
 هذا التقيد قوله بأنه اذا طال الخ ولم يرد أن ابطاله مطلقاً يجاءت لفظة الموسوعة ، والسند

(١) من السائل اه (٢) بالندبة الاندلس صاحبك بالفعل اه (٣) حتى هو فيض الندبة الموسوعة اه
 (٤) كما في الاسناد اروي اه (٥) كما في الخير الأبيض اه (٦) كالفرس الأبيض اه (٧) كالليل اه

فيه أن في المثال المذكور عموم السمانسة الى تلك المقدمة من وجه ، والنسبة الى قبض تلك
 المقدمة مطلقا ، وظاهر أن الأمر إذا كان كذلك بعد اجتهاد وانما لا يبعد احاطة أو كان محموله
 بالنسبة اليها مطلقا . فاندفع ما ورد عليه من أن اطلاق هذا السد لا يبعد ذلك الاثبات كيم وهو
 محتمل للعلة ، معسوة أيضا بحقيقة المعنى المصوب واجده من عدم اطلاق تلك المقدمة دون سائرها كذا
 في الحاشية اوردية اه مولوى حسي على مرحوم (قوله وان كان يقوى الخ) . وورد راد
 لفظة برغم ان مع صد قوله وان كان يقوى وه يوجد في نسخة يعتمد عليها ، وورد عليه بأن
 كون السد الأعم مقويا برغم المانع خلاف ما صرح به في صدر البحث اه نور الدين رحمه الله
 (قوله لمحققا الخ) أي وان كان يقوى في الحقيقة [٨٣] قرينة قوله لا يقوى اعم في

الحقيقة لأن تحتق معنى العموم بسد هي
 أن يكون محاملا لقيس المقدمة الموسوعة
 بهذا التقوى في الحقيقة ولا يبعد في الحقيقة
 لأنه إما يتحقق إذا لم يعمم المقدمة
 الموسوعة أصلا ، فاندفع ما ورد من أنه
 كيم يكون نفوت لأجل حقيقة وهي
 بسد هي أن لا يكون السد الأعم محاملا
 للمقدمة الموسوعة وهو بسد هي أن يكون
 محاملا لها أيضا فيس ما يستدعيه من
 المادة مالا يحى اه نور الدين
 (قوله والاخر بما الخ) . أقول هذا
 الحكم ليس على الاطلاق بل انما يكون
 إذا كان عاما مطلقا بالنسبة الى قيس المقدمة
 الموسوعة ولأن من وجه بالنسبة الى تلك
 المقدمة وأما إذا كان عاما مطلقا بالنسبة اليها
 فلا يبعد والقرينة على ذلك التأييد عقلية

اثبات المقدمة الموسوعة ، فانه اذا اطلق علم كونه
 صاحبا بالنسبة لثبات كونه انما (وليس) أي
 السد الأعم (بسد في الحقيقة) لأنه لا يقوى الخ
 في الحقيقة ، وان كان يقوى تحقيا لمعنى (١) المقوم
 وعدم كونه سدا في الحقيقة لا يدفع والاخر بما
 يكون الأعم لازما لعمام فإبداه جيد لأن بطلان
 اللزم يستلزم بطلان اللزوم (كما عرفت) في بيان
 حد السند (والسند (٢) للساوي أن لا يثبت أحدهما (٣)
 عن الأخرى صورة في التحقق والاكتمال) : يسى
 كلما يوجد ويمد السد يوجد وينعدم انتفاء
 المقدمة للمسوعة ، وكلما يوجد وينعدم الانتفاء
 يوجد ويمد السد ، مثلا أن يحصل للمل قول

وهي حكم الحسن أن ادعاه لا يكون على التقدير الاول ، فاندفع ما ورد عليه من أن العام انما يكون
 لازما للحد من [ا] كان عاما مطلقا ، وقد عرفت أيضا أن السد الأعم مطلقا بالنسبة الى قبض تلك
 المقدمة الموسوعة لا يزم أن يكون أعم من وجه بالنسبة الى تلك المقدمة بل قد يكون أعم مطلقا
 بالنسبة اليها أيضا . وسيتد بصر المل فاعذله لا يبعد مطلقا بل قد جيد وقد لا يبعد اه نور الدين
 رحمه الله (قوله في بيان الخ) قبل فيه بحث فيه ان أراد بالبيان ان لا يصف حد السد فلا نسلم
 أن عدم كون الأعم سدا في الحقيقة يعرف في ذلك البيان كيم وليس فيه من عين ولا أثر ، وان أراد
 به بيان أنه لزم أن يكون حوالة النصف على بيانه وفيه من الفساد مالا يخفى . أحب أنه بأن
 للراد به بيان مرتبة السد التي بها يصلح قسنتية وهو ما ينفه للصف في صدر البحث بقوله من

(١) في النسخة اه (٢) من علم حد السند الثاني اه أدب بنية (٣) أي السد والتم اه

العلوم الخ لاقى بيان هذا السند الذي ذكر في القصة فالتد هنا بمعنى المرة كما يعنى المشهور
والحد حد يحى . معنى المرة كفى عبارة القناع : حد الأجر بمعنى مرة الأجر اه مولوى حسن
على مرحوم (قوله فكما تحقق علم كونه إسانا الخ) قيل فيه بحث فان عدم كونه إسانا
أهم من كونه لإسانا كما حقق في موضعه أن السند البسيطة أهم من اللوحة المقدولة ، فاقول
بالشرطية المذكورة كآرى * [٨٤] أجيعة بأن السند البسيطة مساوية للوحة

المقدولة إذا كان الموضوع موجودا
وهنا كذلك كذا في الحاشية النورية
اه مولوى حسن على مرحوم
(قوله حسن الخ) فيه بحث فله لاسن
فيه وما ذكره في بيانه لا يجيده كما
لا يخفى على صادق الأمل اه أعلم بقوة
(قوله بخلاف الثاني حيث تفرقه الخ)
فيه أبحاث الأول ان تفرقه الخ مجموعة
كيف والاهم لا يستلزم الأخص ، والثاني
أن بين مقتضى التفرقة والتحقق ما عرفت
فكيف تكون التفرقة ، والثالث أنا
لا نسلم اه حيث لا يكون مقويا على
التحقق فاهم اه أحدث بقية
(قوله قيل فيه نظر الخ) قيل في هذا
انظر نظر فانه ان كان المراد أن الدليل قد
يكون فسادا بديهيا عند اللعل فذلك
معوج والسند ظاهرا ، وإن أراد أنه قد
يكون بديهيا عند الخصم فهو مسلم لأن
عدم الاعتقاد يستلزم إلى الشاهد معوج
اذ الاعتقاد أنه انما هو عند اللعل فأنزل
أجيب به بأن المراد أنه قد يكون

هذا إسان مقسمة لعليه ، فيقول السامع لانسلم
ذلك (١) لم لا يجوز أن يكون لإسانا ، فكما تحقق
عدم كونه (٢) إسانا ، فكما تحقق كونه لإسانا وكلا (٣)
اعلم اعدم ، وكلا تحقق كونه لإسانا تحقق
علم كونه إسانا ومنى اعلم اعدم ، ول بيان
لنصف نفس سره ، الأقسام الثلاثة حسن حيث
ذكر الأول ، والثالث بصورة الحمل صريحا (٤) والثاني
حسا لأنها سندان في الحقيقة ومقربان السمع
على التحقيق بخلاف الثاني حيث تفرقه لتتحقق
معنى العموم حسب .

(البحث السادس)

(لا يسمع للنقص من غير شاهد) يدل (٥)

على فساد دليل اللعل . قل فيها قل عند ، قيل
فيه نظر ، لأن فساد الدليل قد يكون بديهيا
فلا يحتاج إلى شاهد (٦) وجه (٧) داخل في الشاهد
يحل بمصره في القتل ولزوم الحمل ويلزم منه (٨)

فساده بديهيا في حس الأمر بحيث يستلزم عمل محض وعدم

عمل اللعل لفساده لا ينافي بطلانه اه من الحاشية النورية (قوله فذلك يكون بديهيا الخ) اه أقول لاشبهة
في أن عداد الدليل من حيث هو هو بدون تضييق مقسمة من مقسمة انما يكون بديهيا باعتبار
بداية التحلف أولزوم محال كما يشهده الطبع السليم فلا نقدر إلى شاهد يتحقق قطعا اه أدب بقية

(١) أى كقول صادق . إسانا اه (٢) الذى هو اعتناء القصة للمنطقة اه (٣) الذى هو سند اه
(٤) أى الحمل صريحا اعلم بشأنه اه (٥) صفة كاشفة اه (٦) لما يرد أن النقص الزائد على الدليل
البديى فساد ليس بمحال أمنا من شاهد وهو دعوى البطلان ، لأن به بأن حمل دعوى البطلان فسادا
يحل بالضرر اه (٧) وأى حمل دعوى البطلان اه (٨) أى من هذا الدليل اه

(قوله لأن كلامنا في الدليل المسموع الخ) أراد على الدليل الذي يكون صدقه ذهبيا بالمعنى المذكور غير مسموع ، فبدع ما أورد من أنه إن أراد به المسموع تلك الحقيقة عند المثل فكأن الكلام فيه من دكي كقول الفاسد بداعة عدم [٨٥] مسموع عدم تلك الحقيقة ممنوع

كيف وهو قد استدل به على المطلوب وبداعة صدقه إنما هي عند الخصم وإن أراد به المسموع تلك الحقيقة عند الخصم فكأن الكلام فيه ممنوع فإن عدم سماع النفس من غير شاهد عند الخصم لا اختصاص له بذلك الدليل بل الفاسد بداعة عدم الخصم لا يمنع نفسه أيضا من غير شاهد عند المثل إذ ليس صدقه بذهبية عنده كما لا يخفى له مولوى نور الدين رحمه الله عليه (قوله متحجب) * أقول أراد متحجب بأنه كيف بدع بداعة الخصم إذا لم يعلم صدقه فساد الدليل لأنه مع عدم العلم بذلك لا يعلم كميته قطعا والتكلم بالكلام بدع التحجب بذلك المعنى ولم يرده تردد في أن ذلك في أية مقسمة حتى يقال عليه أن التكلم بالشاهد لا بدع التحجب كعب وصفوه عدم العلم بذلك الدليل وهو باق بعد كما لا يخفى له أدب الحقبة (قوله فالظاهر أن عرصة الخ) ذلك الفرق بينه على أن النفس طلب صحة الدليل ويانه دون ما عرفت به فإن العلم حينئذ لا يتحجب ألبتة بل يطلب منه لكونه مدعيا ما يقال منه وبعد حصوله فما يتكلم عليه أو يشتغل بدليل آخر وفيه أن المختار عدمه في النفس هذا

إبطال أن يكون المنع للتوجه بداعة منعا بمجرد الأمر بخلافه ، ثم كلامه ، ولعله أشار بقوله قيل إلى صحة لأن كلامنا في الدليل المسموع من حيث الظاهر ، والدليل الفاسد صدقه غير مسموع على أنه يمكن أن يقال كلما كان صدقه ذهبيا تبين المقدمة الفاسدة فيسرج في المنع لمجرد ، دون النفس (بمخلاف الناقصة) فإنها تسع من غير شاهد ولا بد منها من الفرق بينها ^(١) (والفرق ثابت) وهو أن السائل إذا سمع مقسمة معينة يعلم المثل أن دخله في أية مقسمة فيشتغل ^(٢) بدعه ، وأما إذا منع مجروح الدليل ^(٣) بدون نفس مقسمة من مقدماته لم يعلم ذلك فيتحجب ، فلم ^(٤) يتكلم بما يدل على صدقه لم يسع ، فالظاهر أن مراده ^(٥) تحجب للمثل ، وفي الحاشية ، وقيل الفرق أن مع مقدمة عبارة عن طلب الدليل ^(٦) ولا يحتاج إلى شاهد حاصله أن عدم المقدمة نظرية عدى ، وأطلب بيانها ، وهذا مما لا يحتاج إلى شاهد ، وأما منع ^(٧) الدليل عبارة عن نفيه ^(٨) وهو مجرد دعوى فلا بد له من دليل ، وفيه أنه لم لا يجوز أن يكون طلب صحة الدليل ويانه كالكلم ثم كلامه ، ويمكن

المعنى كما لا يخفى تدبر له أدب الحقبة

- (١) بين المنع والنقص كذا في الحاشية له (٢) أي للمثل له (٣) كما يكون في النفس له (٤) يسمى ملازم له (٥) أي لائق من غير بيان التمسك له (٦) على مقسمة معينة من الدليل له (٧) أي عنده له (٨) بل يقال هنا الدليل باطل له

(قوله اذا كان مقصود السائل من الكلام على الدليل طلب صحة الدليل الخ) معنى طلب صحة الدليل طلب الدليل على الدليل على قبلي طلب صحة المقدمة ولا معنى لطلب الدليل على الدليل الا طلب الدليل على مقدمة معينة أركانها مقدماته أو على استلزام المطلوب وهو أيضا مقدمة معينة من مقدمات الدليل ، فادفع ما أورد عليه أن الدليل كما يستلزم التسايعا على إحدى مقدماته أو كليهما يستلزم بالنظر إلى المجموع من حيث هو له محصل (قوله لم يكن كذا مقدماته) أي الدليل معلومين له أي السائل فيكون أي إيراد السائل معنى لأمسا واحد ولا أحد به قلت لنظرا مثلا محذوف بعد قوله كذا مقدماته ، فادفع ما أورد عليه أنه مؤلوي عند علي رحمه الله (قوله لم يكن كذا مقدماته معلومين له الخ) ، أقول قد بحث عن مجهوليه صحة الدليل كما يكون باعتبار مجهولية إحداهما فطلب صحة الدليل لنزوم تلك للمجهولية لاستلزام عدم معلومية كذا مقدماته ، انظر أن يكون الدليل مطلوب الصحة [٨٦] باعتبار مجهولية إحداهما وليس في ذلك ما أورد

أن قبلي^(١) اذا كان مقصود السائل من الكلام^(٢) على الدليل طلب صحة الدليل ، ويانه لم يكن كذا مقدماته معلومين له فيكون معنى ولا يكون نقضا بلزم حصر وظيفة السائل في تلخيص وإمارة (واجراء الدليل في غيره) أي غير مدلوله (قد لا يكون بيانه) وإيراد يكونه بيانه أن يوجد الدليل في صورة أخرى مع أنه لا يخلو لا باعتبار موضوع المطلوب ، فإذا خالف الدليل بحسب الحد الأوسط لم يخل السائل مراده أو ملارمه مقامه

بعدم معلومية كذا مقدماته السالكى بل أراد رفع الاعتناء للسالكى وهو نعم من عدم معلومية كذا مقدماته السالكى وهو نعم تلك الشريطة به قلت بانه قوله لا يكون معنى كما لا يخفى أنه أمثلة باقية (قوله لا يكون معنى الخ) به بحث عن الدليل كما يستلزم التسايعا على إحدى مقدماته أو كليهما يستلزم بالنظر إلى المجموع من حيث هو مع قطع النظر عن جزء من أجزائه جبر أن يكون الدليل مطلوب الصحة من حيث هذا الاستلزام وكانت كذا مقدماته معلومين له ولا يكون

معين ويكون نقضا ولا يلزم حصر وظيفة السائل في تلخيص وإمارة (قوله وإجراء الدليل في غيره) أي غير الحكم وهو مدلوله وسمى نقضا كما يكون بيانه قد لا يكون بيانه بل برهنة وملاحنة ، وأراد بحريانه صحة عدم احكامه الا باعتبار موضوع المطلوب أو ما جرى مجراه أنه أدب باقية

(قوله فإذا اختلف الدليل بحسب الحد الأوسط الخ) أورد عليه أن الدليل إذا اختلف بحسب الحد الأوسط لا يكون اجزائه مطلقا بل اجزاء دليل آخر فإن الأدلة تختلف باختلاف الأوساط ، ان قبلي أراد باختلاف الدليل بحسب الحد الأوسط أن يكون مراده أو ملارمه قانما مقامه ، لا ما هو الظاهر كما يدل عليه قوله بان جعل السائل الخ وحيث لا يكون نقضا جبر استدليل آخر بل اجزاء ذلك الدليل الكس لا يعبه ، قلت لا بد أن السائل إذا جعل مراده أو ملارمه قانما مقامه لم يكن اجزائه دية فان الأوسط نعم هو المعنى لا اللفظ وهو صيغته متحقق في هذا الفصل ، أما في المراتب فظاهر ، وأما في الملزم فلا

المردم يستدعي لارمه فيه ، وتحقق المقام أن اجراء الدليل في غيره لا يصور بدون اجراء الأوساط فيه لكن حرمه قد يكون فيه ولا يكون الاختلاف الامعاء موضوع المطالب أو ما عرى عراه وقد يكون خلاصه ورمته وقد أرادوا اجراءه به الأون وجرائه لاسبه الثاني * قول المتدريس الاجراء بهيه أن يتحد الأوسط لفظاً ومعنى ولا يكون الاختلاف الامعاء موضوع المطالب أو ما عرى عراه . ومن الاجراء لاسبه أن يتحد معنى لالفاظا بان يجعل مراده أو لارمه مقامه وهذا معنى اجراء خلاصه ورمته اهـ [٨٧] نور الدين (قوله وقد يحتاج

للتناهد) أي من حيث هو شاهد لأن نطق الحكم بالمتن يشعر بالحيثية ، ولما قد اشرح قوله في الدلالة على عداد الدليل وإنما اعتدت الخلفه لأن هذا المتن يبحث عن الشاهد من حيث هو شاهد لا عن أصوله من حيث نفسه ، فابعد مع ما أورد عليه هي قول الشارح اذا كان نظرياً اذا كان نظرياً أي الدلالة على عداد الدليل لأن يكون نظرياً في نفسه ، فبمع ما أورد عليه اهـ مولوي نور الدين رجة الله عليه (قوله أي دليل الخ) * أقول فيه بحث إذ لارجه لتجيد الاحتياج اليه بالدلالة على الفساد كيف وللتناهد بما يحتقر اليه في نفسه لاق دلالته عليه : أما من أن يقال اذا تم بما ادعى المائل من دعوى التخلص أو لرد محال فلا يرتب في عداد دله ودلالته كالأجنبي ، ثم إن حل قوله اد كان نظرياً على اظهر وهو أن يكون الشاهد منه نظرياً غير معام لا بلائم هذا

لم يكن اجراءه بهيه (١) (وقد يحتاج الشاهد) في الدلالة على ما د دليل (أي دليل) اد كان (٢) نظرياً غير معلوم له مال فيطلب عليه (أو نسيه) ان كان (٣) مدعي (٤) غير ازل (وقد يسمى التفرع في طرد التعريف وعكسه نقضاً) وذلك لأن معنى الطرد هو التلزم في التثبت معنى كل (٥) مالم يصدق عليه الحد صدق عليه المعلوم ، ومعنى العكس التلزم في الانقضاء معنى أن كل ما لم يصدق عليه الحد (٦) لم يصدق عليه المحدود (٧) فذا لم يكن التعريف ما ما قد انقضت السكاية الاولى ، وذا لم يكن ما ما انقضت الثانية (٨) مشاهة بالنقض الاجمالي (٩) حيث يقال هذا التعريف ليس بصحيح لاستلزامه دخول فرد من أفراد غير المحدود فيه أو خروج فرد من أفراد عته ، فطلق عليه لفظ النقص بطريق الاستهارة المصروفة (ودمع) (١٠) الشاهد

القول قوله في الدلالة على عداد دليل فان مقتضى ذلك هو الاحتياج في نفسه الى الدليل ومقتضى هذا هو الاحتياج اليه في الدلالة فلا بد أن يصرف فيه تدبر له أبعث باقية (قوله لأن معنى العارء الخ) * ورد عليه أن معنى الطرد ليس مجرد ما حسه من أن كل ما صدق عليه الحد صدق المحدود بل لابد فيه من ملاحظة عكس هذه القضية كما يشعر به لفظ التلزم في التثبت بن صرح

(١) وقد لا يحتاج اليه بل يكون دليلاً اهـ آداب فنية (٢) شاهد اهـ (٣) شاهد اهـ

(٤) أي في الدلالة على عداد الدليل اهـ (٥) مضاف على مذكورة اهـ (٦) الترف بالكسر اهـ

(٧) الترف بالفتح اهـ (٨) أي الطرد والعكس اهـ (٩) لا يطرد في كتب الفقه اهـ

(١٠) من جانب المال اهـ

به للصنف في الخاشية في بحث التعريف كما قلت ثمة ، وعليه قس العكس * أقول عكس ما بين
 القصبتين ملحوظ لكن لم يذكر لوجود قرينة دالة عليه وهو قوله هو التلازم في الثوب والاسلام
 في الانتفاء اه مولوى نور الدين رحمه الله عليه (قوله مع جريان الخ) بأن حال لاسم أن
 القليل يجري في صورة النقص حتى يزم النحط اه قاسمية (قوله أو مع النحط) *
 أقول هذا يحتمل صورتين [٨٨] الأولى أنا ذهب أن القليل يوجد ولم يوجد الحكم

بل الحكم أيضا موجوده هذا بخلاف مع
 جريان الدليل حقة ، والثانية أنا لاسم
 أن الدليل يوجد ولم يوجد الحكم
 بل الحكم معدوم باسناد الدليل لاسم
 وجوده وهذا بخلاف مع جريان الدليل
 اعتبارا فالقابل في هذا الجمع والجمع
 الأول أي منع جريان الدليل صحيح
 لأمر عليه بأمر له مولانا محمد عبد
 الحليم نور الله مرقد

(قوله بانهار الخ) يعني أن النحط
 هناك لماح لأن من الأمر فيتحقق
 النقص اه قاسمية
 (قوله اظهار) أي أي اظهار أن النحط
 ليس موجود بل الحكم موجود مع
 الدليل لكن أو الحكم لم يظهر منهم
 السائل أن النحط متحقق بهذا
 المتعاطف الذي فيه السمع إنما هو
 لماح تدبر اه مولانا محمد عبد الحليم
 نور الله مرقد (قوله لا يخل الخ) *
 أقول أورد عليه أنه يجب منه أن دهم

قد يكون يمنع جريان الدليل في صورة ادعى
 السائل جريانه فيها (أو مع النحط) أي بخلاف
 الحكم عن الدليل (أو) يكون (يظهر أن
 النحط) في تلك الصورة (لماح أو مع اشتراطه
 السائل) بأن يقل لا يلزم لخل (أو مع لاستثناء)
 بأن يقال ما يلزم ليس بمحال ، لا يقال الناس أن
 يؤخر الاظهار عن النوع لئلا يزم الفصل بينهما ،
 لأنما قول لما كان الاظهار محلا على النحط
 وصله بمع النحط ، مثل الاول (١) أن نقول ان
 الخارج من غير السبيلين (٢) حدث (٣) لأنه بحسب
 خارج من على الانسان (٤) كالقول ، يورد من
 قيل للشافعي (٥) رحمه الله النقص بخارج من غير
 السبيلين لم يزل حيث (٦) يصنف عليه أنه بحسب
 طرح من بدل الانسان كالقول ولم يوجد الحكم
 وهو كونه (٧) حدثا ، فندعه مع جريان الدليلين
 بأن قول : لاسم أنه بحسب خارج ، بل هو بلد ،

الشاهد بانهار أن النحط لماح ليس من قبل الملع لكن
 يلوح بالتأمل أن ما له الى مع الجريان * أقول يلوح من ظاهر كلام النصف رحمه الله أن اظهار
 النحط ليس من قبل الملع والتأرجح بين كلامه عليه وكون ما له الى مع جريان لا يزال اعشار
 ظاهر بين الكلام عليه اه نور الدين رحمه الله (قوله بأن قول لاسم اه بحسب خارج الخ)

(١) أي مانع لعدم جريان الدليل له (٢) أي القليل والجبر اه (٣) أي نقص قوموه اه
 (٤) وكل ما عر كدك فيه حدث فثبت فثبت اه (٥) اهائي بدع حديثه اه (٦) تنافية اه
 (٧) عند الحنفية لأن الملع الغير السابق ليس بحدث اه

• أقول قد أصاب في هذا المثال من مطابقتي رتبة كالأدبي (أعني باقية) قوله بأن
قول أن ذلك لم يسم ليس محسناً (أخ) أورد عليه أن كونه محسناً من الدليل المذكور بقول
نعم مع الحر بأن الدليل إذا انتفاء الجزء يستلزم انتفاء الكل والمطالب بالتالي هي أن يكون
الدليل حارياً متحققاً ويكون تحفظ الحكم عنه بأن لا يوجد ثمة مجموعاً أن قيل تحجب الحكم عن
الدليل عبارة عن عدم وجود الحكم مع وجود الدليل فاعرف فيه أمران وجود الدليل وعدم
وجود الحكم فمعه تحقق بانتفاء أحدهما وقد انتهى هنا وجود الدليل • قلت ع أن التحلف
عبارة عما ذكر لكن معناه أن كل أعم تحجب المفهوم لكنه هنا قريبة وقوعه مقابل منع
جواب الدليل بخصوص بانتفاء عدم وجود الحكم ع • أقول لما كان التحلف عبارة عما
ذكر فمعه يكون معنى وجهين الأول سم [٨٩] عدم الحكم في صورة الحكم تحجب

فيها بناء على وجود دليله بها كما في قول
الطبي أن القيام في الصلاة مع خروج
النخاعة عليه يوجب الصوم فيجب
في غير السيلين فوقف بالنسبة فيجمع
عدم وجوب الصوم لكن بالنسبة تحجب
فيه • وإثبات منع عدم الحكم مع وجود
الدليل بناء على أن عدمها لعدم الدليل
لامع وجوده كما في المثال المذكور
في الترح مع التحلف في الأول بيان
مع جواب الدليل بالحقيقة وفي الثاني
بيان بخرقة وهذا كاف في المناهضة فلا
تكون العبارة قريبة على أن ليرد مع
التحلف هو الأول ع • أم مولوي يور

لأن تحت كل حلة مطلوبية ، فاما طرقها الملهة
بدت ، ومثال الثاني ^(١) كما إذا دفع ذلك
التحلف ^(٢) بأن قول أن ذلك لم يسم ^(٣) ليس بجيب
لأنه لا يلزم غل ^(٤) ذلك الوضع فاعلم الحكم
لاصدام الملة لامع وجودها ، ومثال الثالث ^(٥)
أنه إذا أورد على ذلك التعليق ^(٦) أن ما يخرج من حرج
صاحب الجرح السائل ^(٧) نجس خارج من بدن
الأساس ^(٨) مع أنه ليس بمحدث ^(٩) حيث ^(١٠) لم ينتقص
به الطهارة مادام الوقت باقياً . ندعه بأننا نقول
ليس الحكم المطالب متعلقاً عن الدليل ، بل

الدين رحمه الله . به (قوله ليس الحكم المطالب متعلقاً بالحق) أورد عليه إيرادان الأول أنه
لا شك أن الحكم المطالب هنا هو الكون حدثاً موصفاً للصوم في الحال وهذا متعلق به قطعاً
مادام الوقت حتى لا ينتقص الطهارة به : سم هذا إشكاله غير متعلق بالخارج السائل قد يكون
حدثاً موصفاً للصوم وقد لا يكون لما عت ، فما حسمه من عدم تحلف الحكم المطالب به وكونه هو
الكون حدثاً موصفاً للصوم مطلقاً كما ترى ، وإثباتي أن حسي الظاهر أن التحلف لما عت أن يكون
التحلف وعدم وجود الحكم متعلقين ثانياً لكن يظهر أنه لما عت فاقول في المثال بأن الحكم
المطالب ليس متعلقاً من الدليل بل هو موجود لكن لم يظهر لما عت لا يطابق المثال كما لا يخفى •

(١) أي دفع التردد منع التحلف له (٢) المذكور في المثال الثاني له (٣) انتهى لم . له

(٤) بإشفاق الحنفية والخاصة له (٥) أي دفع التردد بالظهور التحلف لما عت كما هم المورد له

(٦) المستورد في المثال المذكور به (٧) هاتم السلاق له (٨) فيصدق الدليل له

(٩) عند الحنفية له (١٠) تحليله له

والخلاف ما ذكره في مثال مع التخلف فهو مثال لمنع جريان الدليل وما ذكره في مثال اظهار أن التخلف لما مع فهو مثال لمنع التخلف قصد اثباته عليه في الموضوعي أحد التائبين بالآخر مع كمال ووضح الفرق بينهما * أقول معنى اظهار أن التخلف لما مع أن الحكم المطلوب من معناه عن الوصف بل هو موجود لكن لم يظهر لوجود لما مع لا ما ذكره المورد لأنه لا بد مع لتقص بهذا المعنى كما ذكره العلامة الختاراني قدس سره في التلويح من أن انما يصح انتهى أمرين أثبت العلامة وانغاض الحكم فلا يصح دفعه الا مع أحدهما انتهى كلامه ، وهذا يظهر أن ليس الحكم ههنا هو الوجود حدثا موحدا للموضوع في [٩٠] الخال بل هو ان يكون - تاما مطلقا ، لأنه لو كان

الحكم ذلك لاحدا لما وجب الموضوع بذلك الحدث بعد خروج الوقت اهـ مولوي نور الدين رحمه الله عليه (قوله فيورد عليه الخ) تقرير النقص أنه لو صح هذا الجليل بجميع مقدماته لزم الحال لأنه في صح جميع مقدماته صحت المقدمة الثالثة ان حقائق الأشياء موجودة فهو موعود بالشرح انه على تقدير وجود حقيقة من الحقائق يلزم محال تعيين لما فيه الفساد من المقدمة وهي حقائق الأشياء موجودة وقد صرح المصنف في مائتة شرح حكمة البرهان في مباحث الامكان أن النقص الاحالي قد يكون تنبيها عليه الفساد من المقدمات وقد قلت كلامه في تحقيق تعريف النقص ان ثبت مطالبه ، وانما اكنى بذكر هذه المقدمة في تقرير

هو موجود لكن لم يظهر في المثال (١) لوجود ما مع ولا لم يتمكن المكلف من أدائه (٢) ولهذا (٣) يلزم التمهيد بعد خروج الوقت بذلك الحدث لا يخرج الوقت عنه ليس بحدث ولا عارض ، والحكم هو كونه حدثا موحدا لموضوعا مطلقا ، لا كونه موحدا له في المثال مع وجود لما مع ، ومثال الرابع (٤) أن يقول للمعنى حقيقة الانسان موجودة ، لأنه شيء ، وحقائق الأشياء موجودة ، فيورد عليه : أنه على تقدير وجود حقيقة من الحقائق يلزم محال وهو أنه لو كانت موجودة ، فاما أن يكون وجودها موجودا أولا فلا كل الكائن (٥) فكيف يوجد بدون الوجود (٦) ، وان كان الأول يتسكلم في وجود ذلك الوجود وهكذا فاما أن ينهي الى وجود لا وجود له لو ينسدل وكلامها عا لآن ويدفع بأما

النقص ولم يذكر تقريره بجماله لأنها هي مناط لزوم المحال ، فادفع ماورد عليه من أن قوله حقائق الأشياء موجودة مقدمة من مقدمات الدليل فالقول بأنه على تقدير وجود حقيقة من الحقائق يلزم محال ايضال المقدمة بدليل لزوم المحال فلا يكون مثالا لتقص فانه اضلال الجليل دون المقدمة اهـ نور الدين (قوله يلزم محال الخ) فيه بحث فان ابطال المقدمة بدليل في اقامة الدليل عليها من قبل المنص من غير ضرورة فان لمنع في وضع

(١) ظم المورد عليه اهـ (٢) أي أدائه ماوجب عليه اهـ (٣) أي لوجود الحكم اهـ (٤) أي مع الشاهد مع لزوم المحال اهـ (٥) أي لم يكن وجودها موجودا اهـ (٦) لا بل لم يوجد الوجود بنفسه فكيف تصف الحقيقة اهـ

الدليل وأنه غير مسموع ، ان قيل هذه المقدمة انما ثابته بالدفاع التي هي عبارة عن دليل أو الدليل المذكور في موضعه وقد حاول هذا الإيجاز في نفس حتى لم يذكره والا فهو في الحاجة فكأنها مبدلة عليها فلا يكون باطلا قبل اقامة الدليل عليها . فلو ثبتت يكون باطلا معارضة لا خصا للدليل المذكور انه أصبحت باقية (قوله) والساير من لو كان الخ) يسي لانه لم ين حقيقة الوجود غير اضراره بل هي عبارة عن التسلل واعتذار [٩٦] ليس محال لانه يستطاع باعطاء

اعتبار العقل ولو سلمنا أنها غير اعتبارية فنقول لكل وجود وجود ولكن وجود لوجود غير الوجود والعدم وجود أمور غير منافية متبينة انه مولوي محمد عبد الحى رحمه الله

(قوله فيورد عليه النقض الخ) تقرير هذا النقض أن يقال لو صح هذا الدليل صحيح مقدماته ينزج المحال لأنه من صحيح عمنع مقدماته صحت المقدمة لذاته بأن أصل الصدق كماله عكفه وهو محال فنقول التلويح بأن يقول الربا من أصل الصدق تعين لما فيه الفساد من المقدمة وهي أصل الفساد بخلفه والنقض الاحتمال قد يكون متعين ما فيه الفساد من المقدمات يدفع ما أورد عليه من أن القول بأن الزنا فعل من أصل الصدق وليس بخلفه تعالى ليس من صورة النفس بل هو ما صورة مع كنه الكبري مستد بالزنا أو صورة ابطال تلك الكنية ، وقد عرفت ما فيه كنه وهي التعرض سلطان بخروج الدليل من حيث

لا سلم لزوم الخال ، وانما يلزم أن لو كان حقيقة الوجود وجودية (١) ولا سلم ذلك ، ولو سلم فوجوده هيته ، وشمل الخامس (٢) أنا نقول : أن صل زيد وعمرو بخلق الله تعالى لأنه فعل عد وانفصل العباد بخلقه تعالى . فيورد عليه النقض من قبل المعتزلي (٣) نلزم بأن يقول الزنا فعل من أصل العباد وليس بخلفه تعالى لأنه قبيح وخلق القبيح قبيح ، واتصافه به تعالى محال . وذهب مع كون خلق الزنا قبيحا ومحالا ، وما القبيح والمحال منه لاحقة بينهما برن (٤) لا يفتي

(البحث السابع)

(في الدلول) أهم من أن يكون قبل إقامة لدعى الدليل أو بسدها (من غير الدليل) عليه بأن يقول السائل : هذا الدلول ليس بصحيح من غير أن يقيم على عدم صحته دليلا (مكابرة) لا تسع (و) عليه (مع) إقامة السائل (الدليل) عليه (قبل إقامة) لدعى (الدليل) عليه

هو وانس فيه من غير ولا أثر كما لا يخفى على ذي سكة انه نور الدين (قوله عليه لاحقة) * اطاعل أن خلق القبح ليس قبيح وانما القبح منه ألم لأنه اذا صبح النجار العاقل السرير الناقص عمدا لا يقد النجار قبيحا فانهم انه مولوي عبد الحى رحمه الله (قوله في الدلول الخ)

(١) أي غير اعتدله (٢) أي دفع الشاهد مع استعانة من (٣) المنقول للمعتزلي بأن خالف أصل التسد هو وانما المتكبر من الله تعالى (٤) البون يسي لخرق (٥) لانه منارعة ليس فيه اظهار التصواب ولا يلزم انهم انه فاسية (٦) أي للدلول له

أقول كل من أعم من أن يكون في الدلول أدنى دليل من كل دعوى أعم من أن تكون جبا أو اثباتاً من غيره مكاررة اه أبحث بقية (قوله غصب الخ) لأنه أحد مصب الضر وهو التعديل وترك مصبه وهو المطالبة فقط اه فاصبه (قوله سى الخ) مع أن الدعوى لا يسى مدلولاً إلا بعد إقامة الدليل عليه كما يشهد عليه لفظ اه (قوله مدلولاً الخ) كما يدل عليه قول المصنف وفيه فإن صيغته راجع إلى المتطول المظهور اه (قوله أو دافعية الخ) هذه نكته بعد انقوع دافعية فيه بأن النافذة متعارضة مع [٩٢] أن دافعية قوله قبل إقامة الدليل أولى ليست

بشيء اه نور الدين (قوله ثم الغصب الخ) أى الغصب المذكور في المتن فاللام فيه للمعد الأخيرى ، فادفع ما أورد عليه من أنه كان عليه أن يثبت الغصب بغير الضرورة ثم يقول ما قال والا فالظن ليس كما ذكره كما أشار إليه المصنف تذكر اه نور الدين (قوله عند التحقيق الخ) أشار بذلك تنقيحاً إلى أن ليصمم خلافاً فيه وهو مولا ناركن الدين الصيدي وقد كان موضع ذلك التمهيل محل كالأجبي اه أبحاثاً بقية (قوله ولا يذهب الخ) أورد عليه أنه كما بهم من هذا الكلام كون للضرورة عبارة عن التي كذلك فهم من الكلام السابق كون الغصب عبارة عنه مع أن تخرجه السابق دليل على أنه أحد مصب الضر فتخصيص العبارة بما لا وجه له اه أقول وجه التحصيل هو أن بيان ما يطى عليه العبارة أهم

(غصب) سى (١) نفس سره للدعى (٢) قبل إقامة للدعى (٣) الدليل مدلولاً بغير اعتبار (٤) ما رول إليه ، لولاً من شأنه أن يثبت الدليل عليه ، أو لم يصبه قوله ، وبعد إقامة الدليل ، ثم الغصب (٥) ليس بمسودع عند المحققين (٦) وعند إقامته (٧) نى للمل دليل (٨) عليه (٩) أى على الدلول (معارضة) ولا يذهب عليك أنه بهم من هذا الكلام (١٠) أن المعارضة عبارة عن النى ، وتخرجها السابق دليل واضح على أنها إقامة الدليل ، فلهذا لمكان للضرورة من التعيين أطلق عليها ، ثم احتلف في اشتراط التسليم ، وإليه أشار بقوله : (وهو يشترط فيها) (١١) تسليم دليل الخصم ولو من حيث الظاهر) بأن لم يتعرض ليدل أصلاً لا بالنى ولا بالاثبات (أم لا) يشترط (الأول) وهو الاشتراط (أشهر) (الثانى) وهو عدم الاشتراط (أشهر)

صدعهم لثمة وقوعها في المناظرة بخلاف المصنف اه نور الدين (قوله أطلق عليها لان الخ) أى على المجموع ولو لم يكن بينهما ملازمة لأطلق على الأول فقط فالإطلاق على المحصر لا يكون إلا لأجل الملازمة ، فادفع ما أورد عليه من أن الإخلاق عيها ليس لأجل الملازمة منهما كبعض الإطلاق على كل منهما ليس على سبيل التحيز بل الإطلاق على أحدهما لأجل الملازمة اه نور الدين

(١) أى المصمومة اه (٢) بميزة اسم لفظ اه (٣) بميزة اسم لفظ اه (٤) أى باعتبار أنه صير الاستدلال فيه مدلولاً اه (٥) المذكور اه (٦) أى ونفى الشرط بعد الخ اه (٧) لأنه من قوله معارضة على قوله به الخ اه (٨) أى في المعارضة اه (٩) وجه النظر اه

(قوله لان تسليم دليل الخ) قل فيما قل هكذا قلوا ويرد عليه أن هذا الدليل على اشتراط عدم
لاعلى عدم الاشتراط الذي هو الظاهر من عبارة النصف الا أن يصرف قوله أم لا على الظاهر ويراد
به اشتراط عدم اه نور الدين (قوله ولا يلزم من ذلك تسليم مدعاه الخ) ه أقول يؤيده
تقريرهم المعارضة من دليلكم وان دل على ما دعى لكن عندنا دليل يدل على خلافه اه
أبحاث مائة (قوله حصر وظيفة السائل) [٩٣] حيث يكون حاسن المعارضة أن

دليل الممثل لا يستحق أن يستدل به على
الدليل أدل دليل يدل على ما نفيه هو
استدلال يلزم تحقق الزوم بدون اللازم اه
أثبت بقيه (قوله لا يعني الخ) هذا
اليراد بالنظر الى تصريحه قوله الثاني بعدم
الاشتراط كما هو الظاهر أما اذا صرف
عن الظاهر فلا يرد وقد مر تأليه الاشارة
في الحاشية التي خلت عنه اه مرلوى
نور الدين وجه لاقه (قوله أي من أجل
عدم اشتراط التسليم) على ما هو
التحقيق ولما كان ذلك هو محض الزام
الحصن فقرر بما مره بذلك ، فاندفع
ما نورد عليه من أن لا يسلم أنه أراد به
ذلك بل أراد من أنه يلزم الحصر المذكور
على الثاني الاظهر أو من الظهيرة الثاني
الزوم لذلك الحصر كما لا يخفى على سليم
الطرفة اه نور الدين

(قوله أهم من أن يكون الخ) أراد بذلك
للمعارضين المعارضة في القطعيات
والمعارضة في الخليات وبالخاصة معناه
العمومي وهو الكسر فصار المعنى أهم من

لأن تسليم دليل الممثل يسلم تصديق مدعاه بحسب
الظاهر ، يلزم تصديق للتنايين^(١) وذلك أن قول
ان مرادهم بالتسليم تسليم دلالاته على مدعى الخصم
ولا يلزم من ذلك تسليم مدعاه حتى يلزم تصديق
للتنايين (لكن يلزم) على الثاني (حصر
وظيفة السائل في السمع والانتص) ولا يخفى
عليك أنه إنما يلزم الحصر أن لو اشترط عدم
التسليم ، أما إذا لم يشترط عدم التسليم فلا ،
لأنه حينئذ يجوز أن يوجد معارضة مع التسليم ،
حيث أن المعارضة الغير المقرونة مع التسليم تدرج
في النقص (ومن ههنا) أي من أجل عدم اشتراط
للتسليم (الزم بصوم تحريرها مطلقاً) أهم
من أن يكون معارضة فيها مناقضة^(٢) ومن أن يكون
معارضة خالصة (بطريق النقص) بأن يقال
لو كان دليلكم صحيحاً فمدعاه صحيحاً لما يصدق
ما يدعى مدعاه لكن عندى دليل يدل على صدقه
(وقيل للمعارضة في القطعيات) أي الدلائل

أن يكون معارضة فيها كسر الدليل أو معارضة خالصة معتم للمعارضة الأولى تسمى معارضة فيها النقص ،
فاندفع ما نورد عليه من أنه ان أراد بذلك المعارضين المعارضة في القطعيات والمعارضة في الخليات
فقد أخطأ في الأول لأن المعارضة في القطعيات ليست معارضة فيها مناقضة بل معارضة فيها انقص
ولن أريد معنى آخر فلاح من البيان حتى يظفر في محنته ومضاده اه نور الدين (قوله أي
الدلائل الخ) قل في الحاشية التورية ملغاه اه أورد عليه لا يسلم أنه أراد بذلك الدلائل البقية

أهم من أن تكون عقلية أو عقلية بل أول حلقى اللغات يفيد كانت أوطيه . ان فين يدل عليه
ظاهر لفظ القطعات . فتن يطرحه الثقات فلما ظهر اهتماما وأصل المعنى في قوله . وقوم
العارض بين طريقتي لا بد من التأويل في أحدهما الوجه فتشريح أخرى القطعات على طريقتها
وأزل الثقات بأرقيعها بالذات لأن المعارضة في العقلية والعقلية القطعية راجعة إلى الدرس لا إلى
اجتماع التاميين في حسن الأمر لأن العقلية العقلية لعدم له مولوى حسين على مرحوم (قوله
لاستماع الخ) قال في الحاشية النورية ما حاصله أنه أورد عليه أن المعارضة في الطبقات لا يلزم
أن يكون دليل المعارض قطعا حتى يلزم اجتماع القطعيين المتباينين كيف والتمثال بين دليل العقل
والعارض في الطبيعة وعدمها ليس يلزم . أقول المتأخر من المعارضة في القطعات أن يكون
بين قطري وقطري وهو مراد بها [٩٤] لأن المعارضة لا تكون رجعة إلى النفس

العقلية والعقلية البعيدة (راجعة إلى النفس)
لاستماع اجتماع القطعيين للتاميين بحسب حسن الأمر
(وبني) الفسكور (معارضة فيها النفس)
وأما سميت معارضة فيها النفس ولم تسم نفعا
فيها معارضة لأن المعارضة عريضة ، والنفس معنى
والصبيات لا تكثر (دون الثقات) الطيبة
كالتباس القهني فله يجوز أن يكون أحد التاميين
خطأ في نفس الأمر ، ويعارض التماس الصواب ،
فلا حاجة إلى القول بوجوه إلى النفس (وقيل
هو) أي معارضة بها النفس ، وتذكير الصبر لأن

الادراكات بين قطعيين ادولا الرجوع
لزم استماع التاميين بحسب حسن الأمر
علافا معارضة بين قطري وقطري لأنه
لا يلزم فيها ذلك الاجتماع ولا الرجوع
لجواز تحلف المدلول القطري عنه
ولأن الأصعب مطلقا في مقابلة الأقوى
أه مولوى حسين على مرحوم
(قوله للذكور الخ) حاصله أن الصبر
راجع إلى المعارضة متأويل المذكور وقد
سبح لبعض الأسماء والاصحاب دلعا
إلى أنه إنما يفتر إليه لو كان قوله وسى
على صفة التذكير وهو مجموع لم لا يجوز

المعارضة

أن يكون على صفة الثابت والفضاء لا يتصور

ما يرون من الخط . أقول أنه أصابها سحر له فتن الأمر كذلك أه أبحاث باقية (قوله
والصبيات الخ) أورد عليه أن الصبيات لما لم تكن معتبرة فكما لم تسم بهذا الاسم بدنى
أن لا تسمى بذلك الاسم أيضا لما يعتبر المسمى لا يتغير تلك التسمية كما لا ينبغي على أنه لو صح
لزم أن لا يسمى نفس المعارضة مناقضة على سبيل المعارضة أو على سبيل النفس فان المناقضة ثمة
صحية والصريح إنما هو النفس أو المعارضة وستطلع عليه توقف . أقول معنى قوله والصبيات
لا تكثر قديما ولكن قد تعرضنا قداما الجواب عن العلامة فهو أنه سأل أن تلك التسمية تنص
أن نفس التسمية لكن الاطراد في التسمية غير لازم ههنا فكتة أخرى تنص تلك التسمية وهي
إن المناقضة لما كانت عمدة الاعمال واسماها قلنا في التسمية أه مود الدين رحمه الله (قوله
فانه) دليل لقوله كالتباس القهني لا مطلق الثقات ، فندفع ما أورد من أن التعديل بها

ذكر من قبل تصحيح القاعدة الكلية ما سيجز وهو كما ترى له نور الذي رحمه الله (قوله أي هذه الخ) لما كان يراد أن التمسك بالكتاب لدلائل باقية إلى الآن وأجاب عنه أن هذه تجة للبعد السام لا للكتاب اه (قوله والثاني [٩٥] الخ) استدلال على عدم حوار

هذه المعارضة به لادليل في شيء من الدلائل كما بينه القناص فأورد عليه عثمان : الأول أما لا سلم أن مشأ تردد بعضهم في حوار الأقسام الأربعة أن الدليل مقنن ههنا ما من الجانبين أو من جانب واحد ولا بد منه في كليهما في المعارضة كما يشهد به لفظ التعريض كما به وهم قالوا حوار قسم - كم ادعى فيه الدعاة لزموه إلى مع الدعاة مع السيد فلا محالة أنهم دعوا الدليل الذي هو مناط النج أعظم مما هو الدليل وما هو بمرتبة ولما زعموا ذلك الدليل أهم فقد دعوا الدليل الذي هو مناط النفس والمعارضة أيضا أعظم فإن ذلك المناظير متحدان بالذات ، أما من أن الدليل الذي يقام على الدعوى يتوجه فيه للتوهم الثلاثة ومن ههنا قال أصاب وفيه نظر ووجه النظر في الخطئية بأن كان رجوعه إلى النفس والمعارضة أيضا فالقول بأن وجه تردد بعضهم في حوار تلك الأقسام فقد الدليل بها كإحدى مسؤولا لا معنى ، أن قيل حار أن لا يكون هذا بعض داحلا في القائلين ذلك الحوار فلا يلزم من رجوعهم الأهمية رجوعه به فثبت ظهر ما نقوا هو التمسك والصراف من الظاهر لم يرتكبا احتمال من غير

للمعارضة مصدر^(١) أو تأويل المذكور (والمعارضة بالقلب أحواس) أي متشاركين في السلبية والحقيقة (والتهير) بهما (بالاعتبار) واعتبار أنها قلب دليل المستدل شاهدا عليه بمدعى^(٢) كان شاهدا له يسمى قلا ، واعتبار نصها معي النفس معارضة فيها النفس .

(تمة)

أي هذه تمة للبحث السابع (تردد بعضهم في حوار المعارضة على المعارضة و) في حوار (المعارضة بالدعاة والدليل على المدعى^(٣) والمبين) بداعته (بالدليل) هذه أربعة أقسام للمعارضة . الأول للمعارضة بالدعاة على المدعى أي على الحكم الذي يدعى للدعى بداعته بأن يقول المعارض ما ادعيت بداعته يقتضي خلاف بداعته بدعته الضل . فهدى تسمى معارضة باعتبار أن المدعى^(٤) وإن^(٥) لم يتعرض لدليل المدعى ، لكن دعوى بداعته بمرة أنظمة الدليل ، كأنه قال هذا الحكم ثابت لأنه بدعى ، يجوز السائل^(٦) أن يقول تبين هذا الحكم ثابت لأنه بدعى ، والثاني للمعارضة بالسلبية على السببي للدين بداعته بالدليل مثل أن يقول للدعى هذا الحكم بدعى لأنه

ضرورة داعية إليه لا يعم عليه من له انقصة في ان ضرورة الداعية هي ترده في حوار هذه الأقسام به فثبت لا سلم أن ذلك التردد داع إليه وإنما يكون كذلك لو لم يكن وجه آخر وذلك في (١) والمصدر يشاوي فيه التذكير والتثنية اه (٢) صغيرة اه (٣) أي المدعى المين الخ اه آداب الجدل (٤) تسمى الجدل بصفة اسم القائل اه (٥) كلمة تسمى وصية اه (٦) أي المعارض اه

حبر المحمل اذ لا يلزم من عدم العلم بعدم علم التوجه مذكور في الآداب الشعة ، وعليك الرجوع اليه ، اثنى أنهم قالوا شوحه [٩٦] النوع الثلاثة على التمهيد كما عرفه صراحة والتحليل

من المحسوسات . فيقول السائل خلاف هذا الحكم ثابت بالبديهة . دعوى الخصم البديهة بمرة اقامة الدليل ، والثالث المعارضة بالدليل على الحكم الثاني يدعى للدعي بديهته كما اذا قل للدعي هذا الحكم بديهي يقول السائل (١) لماذا يدل بدل على خلافه ، وبين الدليل ، وانما المعارضة بالدليل على الحكم الثاني من للدعي بديهته بالدليل كما اذا قل للدعي : هذا الحكم بديهي لانه من الشاهدات يقول السائل (٢) لماذا يدل بدل على خلاف هذا الحكم ، بهذه الاقسام الخمسة المعارضة ترد في جوازها بصيغهم وقالوا هي غير حائرة ، لما الاول فلائه (٣) عبرنا مع لانه اذا استدلل للدعي على المطلوب بأدلة كثيرة وانظم استدلل على خفيه بدليل واحد فقطت تلك الدلائل بهذا الدليل ولا ثبت شيء من الطرفين ولما الثاني (٤) فلائه لا دليل في شيء من الخابيين وكذا الثالث لان الدليل الذي اقامه المدعي انما ينتهض على دعوى الدعاة لا على الحكم ، ولما الرابع (٥) فلائه لا دليل في جانب المدعي ، وكذا الخامس لما ذكرنا من انتهاض الدليل على

من جانب المدعي في المعارضة غير لازم بل يكفي فيه ما هو بمرتك ولو نظر الى حسن تلبس الخابيين بل الى عدم الرية في صحة اقامة التمهيد على خلاف ما علم عليه فلا بعد أن يقال ان الدليل في الجانب الآخر ليس غير لازم بل يكفي فيه ما يكفي في ذلك فالتقول بأن منشا التردد في هذه الصورة انتفاء الدليل في كلا الجانبين اولى جانب كما ترى * واجب فيه في الحاشية ، النورية بأن كون ما هو مناط للنوع الثلاثة أعم من الدلائل الحقيقية وما هو بمرتك مختلف فيه منهم من زعم أن ذلك الدليل هو التحليل الحقيقي وهو مختار المصغر منه انما هو ذلك الخصم ان كان منهم فالظاهر أن منشا ترددهم ما ذكره الخارج فليس سره ويحتمل أن يكون غير ذلك وان لم يمكن منهم فالتمسنا غير ذلك انما هو مولا ، حيين على مرحوم (قوله تردد الخ) بانهم وجدوا وليس جوازها وعدم جوازها أيضا متردد فيها ثم (قوله اثنى الخ) أي المعارضة بالدعاة على الحكم المتيقن بداهة بالجلس اه (قوله ولما الرابع الخ) أقول فيه بحث فانهم قالوا يتوجه للنوع الثلاثة على التمهيد كما عرفت عبر مرة بالدليل في جانب المدعي في المعارضة

دعوى

غير لازم بل يكفي فيه ما هو بمرتك ولو نظر الى حسن

الخابيين بل الى عدم الرية في صحة اقامة التمهيد على خلاف لتمام عليه فلا بعد أن يقال ان الدليل في الجانب الآخر ليس غير لازم بل يكفي فيه ما يكفي في ذلك فالتقول سداً بأن التردد في هذه الصورة انتفاء الدليل في كلا الجانبين اولى جانب كما ترى فأنمل اه أصبحت باقية (قوله الخامس الخ)

(١) المدعى اه (٢) للمرجح المعارضة اه (٣) أي المعارضة على المعارضة اه (٤) أي المعارضة للدعاة على الحكم البديهي اه (٥) أي المعارضة بالدليل على الدعي البديهي اه

أى المعارضة بالدعوى على الحكم الذى جاء به الدليل له (قوله الخ) لابل الارصة
 كما لا يخفى على أرباب المعرفة ثم هذا على ماى أكثر التصحح وإنما على ماى بعضها الأقسام الارصة
 فالعارة سليمة عن القبح اه مولانا محمد عبد الحليم رحمه الله (قوله أموجه جواز الاول الخ)
 أورد عليه أما أولا فلا بأس لاسم أنه متى حيث ذلك الاول سالنا عن المعارضة كيف ودليل المعارضة
 يدل على خلاف المطلوب لميل آخر - وثانانيا ملأن المعارض إنما عارض الدليل الأول لأجل
 وهو بهذه المعارضة قد استدل على ماادعاه بدليل آخر فالقول ببقاء الأول سالنا عن المعارضة
 دون الثانى من أنجب الجانب اذا عرفت [٩٧] السلامة منها فالثانى أحق بما به

أقول إنما حكم بقاء دليل الأول سالنا
 من المعارضة لأن اثبات المثل لا يردى
 بالدليل بعد معارضة الخصم يستلزم إحلال
 خيس نقضى بطل دليل المعارض
 الأول لأن خيس المدعى خبيثة لارصة
 لميليه وحلان الا لازم يستلزم سلطان
 المازوم ولذا بطل دليل المعارض بقى
 الأول سلطانا عن المعارضة فتأمن فان
 الكلام صدق على منظر اه بور الربى
 (قوله والمضى حواره الخ) أى حوار
 المعارضة على المعارضة أما عقلا ملأن
 الدليل الثانى للحال بحدوثه أى يكون أظهر
 مادة ومودة من الأول أو مسلما بعد
 المعارض ويكون إحلال دليل المعارض
 مسادا منه بلاعطاء فيعرض المعارض
 بسنه عن معارضته ، وأبسا اذا صم الى
 الدليل الاول دليل آخر كان راجعا على

دعوى البدلعة لأعلى الحكم ، وإن تأملت فيها
 دكرا من تفصيل الأقسام الخية يظهر لك وجه
 حوارها ، أما وجه حوار الاول (١) فهو أنه لما عارض
 الدليل الثانى للمثل دليل من المعارض (٢) بقى
 دليل الاول سالنا عن معارضة فأخس (٣) فتأمل
 ليظهر لك الحق (والحق حواراه) أى حوارا مرددا
 فيه الخصم (ومنه) أى من أهل الحوار اندكور
 (ادعوا) أى أهل للشفرة (أنه) أى الثانى (دا
 حورض البديهي بالبرهان حكاى ذلك) البرهان
 (أحق بالأعشار كالتقى) أى كما أن الدليل الثانى
 اذا حورض (دعى) كأن العقل أحق بالقول
 ولا اعتبار فى جميع الأدوات (الا اذا أماد) (٤)
 الدليل (التالى القطع) مثل أن يكون محكم (٥)

[٧ - رشيد به -]
 ولعل المعارض فيكون حيفا مأمل ، وأما خلا
 ماوقوعها فى كلام المحققين مثل المحقق الطوسى ومن بعده حصره كما يلوح عند صحيح تصانيفهم اه
 أدب مائة (قوله ومنه الخ) أما كون هذا الادعاء من فلانة نولم يكن لم يصح المعارضة بالبرهان خلا
 من أن يكون أحق بالاعتبار منه من أقسام الدليل وأما كون البرهان أحق به فلأنه بما لارب
 فيه ادعائاته فدية خلاف البديهي انه يحصل أن يكون الحاكم به جماعة الوهم اه أدب مائة
 (قوله محكما الخ) * أقول يصلح منه محكم الاستثناء أن العقل حيث لا يكون أحق به ولا يلزم
 به كون العقل أحق به قال صاحب الآداب اللغة حيث لا يكون العقل أحق به ، وهذا القول

(١) أى المعارضة على المعارضة له (٢) أى الثانى اه (٣) بعبارة لا بأس به
 (٤) حيث لا يكون الثانى أحق به (٥) تمييزية اه

وان قطع به حكم الاستثناء لكن لا يرد في أنه حاكم لما هل يكون التقلي أحق به أو ثبوت
فلا يحكم بثبوت مقدسي شيء منها [٩٨] به وما عتبرت الى اليوم تصحيح رسائل

القرآن أو الحديث للتواتر

(تصرة^(١))

(الراد بجلال الدلول) المتبر (في معهودها)
أي المارعة (ما يقابل النقيض والأخص) من
النقيض (والمساوي له) فلا (٢) سكا إذا
استدل الحكم (٣) على أن العلم قديم ويستدل
للتكلم (٤) معارضا على أنه ليس قديم ، والذي
كما استدلل (٥) التامس رحمه الله على أن الترتيب
في الوصو. فرض ، واستدل المحقق معارضا على أنه
سنة ، والثالث كما استدلل الحكم على أن الحكم
مركب من الميولي والصورة ، واستدل للتكلم
معارضا على أنه مركب من الأجزاء التي لا تتجزأ
(البحث الثاني^(٦))

(قد تنقض المقدمة) العينة من الدليل بأن يستدل
(٧) على صحتها (أو تناقض) بأن يستدل على
حالاتها وكل واحد من ذلك النقيض والمعارضة (بعد
إقامة) اللول (الدليل عليها) أي على تلك المقدمة
(ويس) المذكور الذي هو بالنسبة الى تلك
المقدمة نفس أو معارضة (مناقضة على سبيل
المعارضة أو على سبيل النقيض) ذكر على خلاف
ترتيب تلك أملا من الأقرب (وذلك) أي تسببته
مناقضة (لوجود معنى الميع فيه بالنسبة الى الدليل

النظر على ما هو المختار عندهم في هذه
الصورة اه مولوي حسين على مرحوم
(قوله لطيفي الخ) أقول هذه ليست
من الامام الأعظم سراج الأمة أي حجة
رحمة الله توسعا وقد وقع في كتب
أصول الحق رحمه الله هكذا في أكثر
المواضع ، فادع ما أورد الخامل بها
من أن مرمدة المعارضة مأترة من
مرنة الاستدلال على الدعوى بطل
استدلال المحقق الذي ليست مرمدة
كذلك معارضة مع ظهور العكس بورد
قطعا له نور الدين (قوله انك الخ)
فيه بحث فان كون الحكم مركبا من
الأجزاء التي لا تتجزأ ليس بمعارض
كون الحكم مركبا من الميولي والصورة
كيف وعدم كونه مركبا منها أهم من
أن يكون بسيطا كما ذهب إليه الاشراف
وأن يحكون مركبا من تلك الأجزاء
بل هو أحسن من الخص ككون
الترتيب سنة بالنسبة الى عدم كونه
مركبا لا يعنى اه أعانت مائة
(قوله على صحتها الخ) أي على
دلتها على حذف المضاف والقربة قول
التابع بها سيأتي وهو قوله بل معصود
الباشر بها أصل الدليل اه نور الدين
(قوله أخفا الخ) للظهور أن النشر
من ترتب الف أوله وقيل ان كل

(١) بضم الجاء المذكور اه (٢) أي النقيض اه (٣) بقوله العلم مستمن من القول وكل الذي
طموك ذلك فهو قديم اه (٤) المستند لمعول الخ وهو حدوث العالم اه (٥) بأنه لابد من تبيان القرآن
على الأقسام والمخ في الوصو. فلول الخ مع مع ترتيب هذه الفاتية اه (٦) من الأعين للنسبة اه
(٧) على بيان كيفية شس الفسة لا يجبر لتقص فلا يجوز عموم اه مولوي حسين على

واحد من النشر على ترتيب الالف واخر على عر ترتيب الالف اولى من غيره باعتبار ما عتبار موافقة النشر الالف النشر على ترتيب الالف اولى ، وبالنظر الى الاخذ باقرم النشر على عر ترتيب الالف اوى ، ويصعب رجحه انه هنا نظر الى الأمر الثانى واليه أشار الشارح بهذا القول انه مولوى محمد عبد الحى رحمه الله (قوله مقدمة الخ) أى مقدمة ذلك الدليل أما فى النص فلا نه ابطال لدليل المقدمة فلا عناية بوجود تيم طلب الدليل على ذلك المقدمة ولو صما ولما فى المعارضة المرو عنها إليه ، ان قيد هذه المعارضة لا احتصاص لها بالمقالات بل قد تجري فى المقالات أيا ، حيث لا ترجع إليه كما قالوا ، قلت مجموع عدم الرجوع حيث أنس لزوم معترا فى مطلق الدليل ولو سلم فلا شبهة أن أمثال هذا الوجه لا يلزم أن [٩٩] يتحقق فى جميع المواد بل يكفيه

التحقق فى النص أما يكفيه فيه ما ذكرنا فى وجه الخلية فانه انما يجري فى الوجهة ثم يشبه السالبة بهذا فلا يتبع ما ورد بعض أجابهم من أن المنع على مسبق طلب الدليل الخ ، ثم هذا ممن وهو أنه لو سمي بالممكن لكان أشبه ألتصراحتها وصحية المناقضة تستدعيه انه آداب باقية

(قوله ولا طلب الخ) هذا هو التحقيق وأما ما ذكره من مخالفة فى تحقيق ترتيب المنع بأن فى النص طلبها ماضور وموقد صرح بيانه انه مولوى نور الدين رحمه الله عليه (قوله للأولى أن يقال الخ) انما حكم بأولوية الصارحة المسطورة ولم يخل بالصواب لانه يمكن جعل صدره المصوب

وجه الله عليه محمد المصوب صدق الى الحارة قبل لفظ الدليل الجور ، والمعارضة تكون هكذا وذلك لو حرم معنى المنع فيه بالنسبة الى مقدمة الدليل الذى هو مقدمة فافهم انه مولوى محمد عبد الحى رحمه الله عليه (قوله قلها الخ) ان قيل كيف يصدق منها قبل الاقائه وابطال الدليل بعد تمامه وانامة الدليل على خلاف ما أقام الدليل عليه الخصم انما يكون بصحها ، قلت كلن الدليل (المأخوذ فى تحديد النص عند القائل أعم من أن يكون مذكورا أو موقبا واقعة الدين من قبل الخصم المأخوذ فى تحديد المعارضة بمعنى ونحوي الفهم انه آداب باقية (قوله الدليل الذى يستلزم صحة المقدمة) أى برعم المستل ولايس قوله الذى الخ صحة كاشفة للدليل ، فاندمع ما ورد عليه من أن الدليل انما يستلزم المقدمة لانها فانه قد يكون قاسما مستلزما لقاسد آخر ، ومنه يقال انما سار أن يستلزم

الذى هو (أى تلك المقدمة) مقدمة) وفيه أن المنع على ما سبق طلب الدليل ولا طلب هما بل مضمود السائل هنا افساد الدليل أو اثبات خلاف المقدمة ، فالأولى أن يقال تسميته منقصة لمشاركته لها فى كون كل واحد منهما كلاما على المقدمة (و) قيل (قضاء) أى قبل إتمام الدليل عليها (أيا) لزم لزوم الفساد على أى حال) أى فساد الدليل (١) الذى يستلزم صحة المقدمة على كل حال سواء أقام دليل أولم يقم (٢) ، أما إى - فقيم مظاهر ، وأما إذا لم يقيم فلائه إذا كانت للمقدمة طرية فلا بد من أن يكون للمستدل عليها دليل فنفس المقدمة يرجع الى أن الدليل (٣) عليها لو كان محصيا يلزم منه محال لانه يلزم من

(١) أى الدليل على المقدمة اه (٢) على المقدمة له (٣) الذى له

الحال تأمل فيه اه نور الدين (قوله : مع النفع الخ) فيه بحث هل غاية ما ذكره وماذا كرهه
أن تقضى القسمة والنفع للذكور مستلزماً لبعض الاجال ولا يلزم منه رسوخها اليه وكوبها في
قوته للفرق بين استلزام شئ شيئاً والكون في فوهه اه أعني باقية (قوله وآب تعبر الخ)
لما كان ههنا مظة ان يقال اه [١٠٠] لو تضمن المقدمة وعورضت قبل اقامة الدليل

عليها لزم النقص من غير ضرورة فان النفع
في وضع السائل فلا بد أن يقر بضرورة
النفع فلا يلزم ذلك أشار الى دفعه بقوله
وأنت تعلم الخ اه آداب باقية

(قوله تقريره أي ذلك الذي ذكره كور الخ) •
أقول فيه بحث هل هذا الكلام على
تقدير رجوع المصدر الى ذلك المند كور
يكون مربوطاً بمصدر الكلام وهو نفس
المقدمة ومعارضتها بعد اقامة الدليل
عليها فإن ذلك النقص وبهك المخرجه
هما السببان بديك الاسمين ، لكن
للمقدمة بعد أن أقیم عليها الدليل لا تفي
محللاً للنفع ومعارضها بالمقدمة فيجزم أن
لا يكون بحث هذا الكلام المرتبط به
حائلاً ، عن أن القول بعدم ملائمة تقريره
الحال على جوازه كما ترى فتدبر اه

أبحاث باقية (قوله لتتحقق الخ)
عبر جمع النفع الى انفس والنفع لا يبقى في
الحقيقة معاً فلا يلزم تقريره بصورته اه
آداب باقية (قوله الحال الخ) لا يلزم
حيثما يطلعا المستلزم لطلان الدليل
اللزوم لها ان لا يلزم الدال من حيث
وهو لا يكون تلك المقدمة الحقة والا
لم تكن سفة ولا بصورة العارضة لفرص

محتمة صحة تلك المقدمة مع أنها باقية ، ولهذا (١)
مخرجاً (٢) من السند اد كانت مازته موجودة
عنى أن ملحق عليه ضمير المقدمة المسوقة يكون
موجوداً متحققاً في نفس الأمر رجوع النفع الى النفس
الاجلاني لأنه على ذلك التقدير يظهر ساد المقدمة
المسوقة التي هي جزء من الدليل وهذا الجزء مستلزم
لفساد الكل (وأنت تعلم أنه) أي الثاني (لا يلزم
تقريره (٣) أي ذلك المذكور من اساقفة على
سبيل المعارضة أو على سبيل النقص (صورة نفع)
بأن ينفصل لاسلم تلك المقدمة لأنه كذا وكذا (تتفق
مادة السند حيث) أي حين اد كانت المقدمة
متعلقة من مدلولها أو معارضا ذليها بدليل آخر
وكما تنفق مادة السند ورجع النفع الى النفس لما
س (وقد وقع النقص عليها) أي على المقدمة
(بانضمامها الى مقدمة) أخرى (حقة في نفسها
يلزم) من احتياجهما (الحال) وهذا يظهر ساد
تلك المقدمة ضرورة علم استلزام المقدمة الحقة محلاً
والا لم تكن حقة ولو كانت تلك للمقدمة صحيحة لما
لزم من احتياجهما للحال

موجب من هذه المقدمة والا لما لزم الحال بانضمام النفع اليها (البحث)

هم أنها باقية خطها اه آداب باقية (قوله ضرورة محتم الخ) • أقول فيه بحث اد ساغ أن
تكون المقدمة صحيحة ويلزم الحال من حيث الاختلال في الصورة انهو كما يكون من حيث المادة

(١) أي لما ذكرتم المقدمة بعد اقامة الدليل عليها ولهذا أيضا اه (٢) هذا في مثبة النقص ووجه
الله اه نور الدين (٣) أي هنا المذكور اه

يكون من حيث الصورة أيضا فلا بد أن ملاحظ في الانضمام جهة الصورة كما لو سطر في الآداب
 الناقية له أعانت باقية (قوله لانه لا يدعى الخ) حتى يكون إرادته ملزما له وانما المورد له
 آداب باقية (قوله باقية) فانه بما يرتفع تعيين نوع من الطائفة وليس منه شيئا من ولا أثر
 فلا جدوى في إرادتها عليه له آداب باقية [١٠١] (قوله فله يحسن الخ) اذ هي

مع تلك العرض من أنه كالمثل هذا
 ما هو ممكن قبل وقوعهما في كلام من
 المتعين هذا ، وقد يقال الظاهر
 أنهما لا يجريان في الأدلة الظنية أيضا
 بخلاف المناقصة لحوار مختلف مغلولات
 الأدلة الظنية فيها فلا بد من على التلخيص
 فلا يصح في طمأ فيها ولما الطائفة فلا
 يمكن لمختلف مغلولاتها فيها فيجوز أن يضعها
 فيها له آداب باقية (قوله اذ العرض
 منها الخ) = أول في بحث الأول
 المحذور هو أن لا يسم هذا الدليل يستلزم
 المطلوب كيم وهو أنما يدل على قبح
 المطلوب فوجه له لما كان العرض فيها
 ظهور تلك المقدمة ولم يلزم من ذلك
 إبطال فرضه لزم أن لا يحسن إيرادها
 لعدم الفائدة فيها وما لا فائدة فيه لا يحسن
 إيرادها ، الثاني القبح وهو أن هذا
 التمثيل موقوف بالتقص والمعارضة
 من العرض فيها ظهور عدم حقيقة مقالة
 ولا يلزم من ذلك إبطال فرضه حتى يباينها
 فأنه هذا له أعانت باقية (قوله ولذا
 حتم الخ) = أقول معا بحث وهو أنهم
 قد انفقوا على أن مقدمة الدليل

(البحث التاسع^(١))

(لا يحسن إيراد النص والمعارضة اذا كان المستدل
 مشككا^(٢) مسالطا^(٣) يكون^(٤) عرصة التشكيك
 لانه لا يدعى حقيقة مقالة) وانما يختص بها تلك
 (بل عرصة) من إيراد الدليل (إيقاع الشك)
 في ذهن المخاطب (وهو) أي إيقاع الشك (لأن)
 بعد التقص والمعارضة فلا يسلطن ، وما لا يقع لا يحسن
 ذكره (دون المناقصة) فله يحسن إيرادها اذ
 العرض منها ظهور تلك المقدمة ، ولا يلزم من ذلك
 إبطال فرضه حتى يباينها فأنه ، وأن عدم هذا
 البحث^(٥) من المقام مبني على تقدير كون المعتر
 في المناظرة قصد إظهار الصواب في الجملة ولو من
 جانب^(٦) وأما اذا اعتبر منها ذلك من الجانبين
 فلا وجه لأدراج هذا البحث في المقاصد لانه على
 ذلك التدبير لم يكن المخاطبة مع ذلك المستدل
 مناظرة على أي وجه ممكن (وانما اجتمع للنوع
 الثلاثة^(٧) فالتع أحق بالتقديم) على كل من
 الآخرين^(٨) (لان في الآخرين حدود السائل عما

اذا كانت على تعيين باقية محرومة السطاح ومحمولة من حيث الثبوت وعدمه فالتع من غير الاقتصار
 أو المعارضة وقد عرفته بالتفصيل فقول ما يجتمع للنوع الثلاثة مخالف لما عدهم فيلزم إما بطلان هذه

(١) من الأبحاث النسخة له (٢) من التشكيك له (٣) يكون عرصة إيقاع الشك وتطبيق الحكم
 له آداب باقية (٤) عما زاد كره من شرح المقصود وليس من نتائج استكراه كماله عليه فاهر قوله بل له
 أعانت فانه (٥) واحد من الجانبين المتخاصين له (٦) التناقض والتقص والمعارضة له (٧) أي القبح
 والاجمال والمعارضة له

القاعدة أو بطلان هذا القول وكلاهما لا يعلو على أشكال وبما لا يتشكك أن يقال إن هذه القاعدة كانتا ليست مختار المحققين منهم حتى وقع الإجماع بين المتوسع في كلامهم فلتعالم فيه أه آداب ماقية (قوله والمعارضة الخ) قد يستدل عليه بل النقض قريب من لنقض بالنسبة إلى المعارضة فإن كلامهما وإن كان مشتملا [١٠٢] على الواسطة بالنقاس أي ما هو المقصود منهما

من إثبات الخلل في مقسمة غير معينة
لكن النقض مشتمل على واسطة
والمعارضة مكنتة على الواسطتين إذ فيه
يستدل على عباد الشكل من حيث هو
كل للزم عباد جزءه لا على التعيين وفيها
يستدل على مسئلة لازم الشكل من
حيث هو كل للزم عباد كذلك فيلزم
عباد جزءه لا على التعيين أه آداب
ماقية (قوله لأنها الخ) أي المعارضة
قدح في الدلائل صما إذا المعارضة في
المدلول باثبات حقيقة لكن يلزم منه في
الدليل أيضا كما مر خبر مرة وهي قدح
في الدليل ضمنا بخلاف النقض فله قدح
في الدليل صريحا وهو في المدلولات
المتخلفة مثلا والألقى بحال السائل المتظر
أن يتعرض بالدليل الثالث إلى ما لا بدعي
فما هو قدح صريحا أحق بالتقديم عما
هو قدح صما أه قاسية (قوله تقدم
النقض الخ) لا ينبغي عليك أن المراد
بالتقدم هنا التقديم بالذات وهذا
اعتراض عليه بأن كون النقض مقدما
على المناقضة ممنوع بكاد لا يصح بل يكون
الأمر بالعكس لأن المناقضة متعلقة بجزء

هو جزء (لأن حق السائل أن يستمر^(١) ولا
يتعرض لدليل الثعلب بالأفاد لا صريحا ولا صما
ويمكن أن يوجه تقديم للنقض بأنه قدح في حرم
الدليل^(٢) وقد يتحقق قبل تمام الدليل أيضا بخلاف
لآخرين (والمعارضة أحق بالتأخير^(٣) لأنها^(٤)
قدح في صحة الدليل صما، وتبين^(٥) بتقديم النقض^(٦)
على المناقضة) لأن النقض أقوى منها لأنه يقدح في
صحة الدليل بخلاف المناقضة (وهما) مقدمان (على
المعارضة) قال فما قل منه قد يقال إن المعارضة
أقوى من النقض شيئا ورعا لأن للمعارضة نفي للمدلول
ويلزم منه في الدليل أيضا لأن الدليل ملزم للمدلول
وهي اللزم^(٧) يستلزم نفي اللزم للمعارضة بخلاف
النقض فله في الدليل ولا يلزم منه في المدلول لأن
في اللزم لا يستلزم نفي اللزم، ثم كلامه، لا يقال
في اللزم قد يستلزم نفي اللزم كما إذا كان اللزم
مساويا، لا ما تقول: أنا يستلزم نفي اللزم حينئذ
لأنه لازم ونفيه نفي اللزم لاس حيث هو ملزم
لخوارج أن يكون اللزم أهم كالحرارة للنار.

الدليل والنقض متعلق بنفسه أه حاشية عصابة برآداب حمية (قوله على (مسئلة)

المعارضة الخ) كل الوجه أن المناقضة هي الحالة وأظهر الجهل بصحة النقضة والنقض هو
الانطال وأظهار العلم بالفساد وأن الدليل موصل قريب والتقدمات موصلة بصلته والدخول في الموص

(١) من جهة مانعة المستدل من التخلل ونفيه أه (٢) كما يكون في النقض أه (٣) من الشكل أه
(٤) أي النقضة أه (٥) لقائل صامب أنها كانت أه آداب ماقية (٦) والنقض قدح الدليل صراحة فشكل
أول بالتقديم على المعارضة أه (٧) في لازم كان له

الاقرب أقرب إلى مذهب التطور في نظر السائل من رد ما دعاه المستدل ، والمعارضة توهم تصديق السائل بالنقيضين حسب الظاهر بخلاف ذلك النصيب له آداب باقية (قوله تنكئة الخ) اعلم أن النظر حصراً كلام الخصم في دليل للعالم في المناقضة ، وقد عرفت تحصل الكلام فيه وبما عنه والمذهب حاول أن يشير ههنا إلى أكثر ما على المحصر والحوار عنه له آداب باقية (قوله أولاً صاحب الخ) * تقول ههنا عت إذا انتظر التمثيل إلى مقدمة دى بدون لعدم الاستزام الدعوى من الدليل لو استلزم الدعوى فلا حاجة [١٠٣] إلى اصحاب مقدمة اليه حال

الانتظار إلى عدم الاستزام فلا وجه لحمله عدلاً بل الأشبه هو الاقتصار عليه كما لا يخفى له (قوله أو بالصادرة) وهي لزوم إلى المطلوب وهو قد يكون محله عين الدليل أو حرمة وقد يكون مكوفاً موقوفاً عليه صحة أحداهما له آداب باقية (قوله عطف الخ) * تقول كيف يعطف عليه والشكل وجه من وجوهه وندب من أسابه ، أن قيل لو لم يعطف عليه يكون متجاوزاً عن المطلوب عنه * قلت مجموع والسد هو السد له أمثالات باقية (قوله على قوله الخ) إنما يستلزم الشرح لعل لا حشوان لكن عليه فإنه مشترك كلامه بأنه كما صدر المتعارف عنه بقاء ولم يقل بالصادرة الخ باللام كما قلها سبق فأمل له مولانا محمد عبد الخليم أدبه الله دار النجم (قوله أو جزؤه الخ) فيه بحثان الصادرة لا تكون تنوق الدليل أو حرمة على جزؤه الدليل كرم والموقوف على حرمة الشيء

(تنكئة)

أي هذه ممكنة الإبحاث الثلاثة (تنص المحصر) أي حصراً البحث في الثلاثة بمعنى للمع والنقص والمعارضة (قدح الدليل إما لعدم استلزامه الدعوى) كأن يقال دليلكم لا يستلزم مدعاكم ، ما مع شاهد على عدم الاستلزام أو بدونه (ولاحتياجه ^(١) إلى مقدمة) لم تذكر سواء بين تلك المقدمة أو لم تبين (أو لاستدراكها) أي مقدمة من الدليل (أو بالصادرة على المطلوب) عطف على قوله قدح ، بأن يقال : هذا الدليل أو جزؤه إما يتم ويصح لوصح الدلول أو جزؤه مع شاهد أو بدونه (أو منع ما يلزم صحة الدليل) بأن يقال إما يصح هذا الدليل أن لو كان كذا ، وفان منوع فان هذه الأسئلة الخت من أفراد البحث وليس شيء منها من النوع الثلاثة المذكورة (فيطلب من الأول) وهو النص بالقدح لعدم

لا يلزم أن يكون موقوفاً على ذلك الشيء تنوق الدليل أو جزؤه على جزؤه الدلول لا يوحى أن يكون الدلول موقوفاً عليه فلا صادرة له أمثالات باقية (قوله بأن يقال إنما يصح الخ) فيلزم لارم السعة قد يكون موقوفاً عليه وقد لا يكون ومع اللازم المقصود * نعم منها فتصوره بما ذكر الظاهر منه الأول ليس كما ينبغي * أقول اللازم المقصود به إنما هو اللازم الموقوف عليه لا الأعم لأن القدح إنما يتحقق باللازم الموقوف عليه لا اللازم المطلق فلو من اللازم المطلق لصحة الدليل

(قوله ومن الرابع الخ) قد يجب من الرابع بأنه محل في المعالجة وهو ليس من باب المناظرة والكلام فيها ، وقد يناقش فيه بأن كون كل مصادرة معالجة محل حادثة إذ لا بد في المعالجة أن يكون المخصص منها تعديلا للمخصص ولا يلزم أن يكون كل مصادرة كذلك إذ ربما يقع بعدم الإطلاع عليها أو على مصادرها اه أقول أدل باقية (وهو مقتضى الخ) * أقول ههنا بحث اد القدر الأول لما أن يكون مع الاستلزام أو دعوى بطلانه وظاهر أنه على ذلك لا يكون مع الشاهد قضا وبطلانه مكابرة وأما على هذا فإن لم يكن معه فلا ينافي في كونه مكابرة وإن كان معه فلا يسل أنه نفس كذب وهو ما قبل إقامة الدليل على دلالته إلا أن التزامه فيكون غريبا من غير ضرورة لا قضا أو جده ، فيكون من قبيل إمامه الدليل من خلاف المقدمة التي أجيب عليها الدليل فيكون معارضة لا ، أيضا اه أدل باقية (قوله فالسؤال عليه الخ) * أقول قد سبق منه في بحث التعريف في بيان قوله فيجاب بما علم طريقه أنه كان الأول أن يقول بطريق علم ومن ذلك الاعتد بترك الأول ومثل ذلك في كتب المقدم أكثر من أن يحصى وأقول بأنه ما قصد به البحث عليه خلاف ما يحكم به ملهم الطبع كما لا يخفى اه أبحاث باقية (قوله فذلك المنع الخ) قيل فيه بحث إذ لا يسل أن ذلك المنع يدخل حيث هو

الاستلزام (وعن الثاني) وهو النص بالقدر للاحتياج إلى مقدمة (وعن الرابع) وهو النص بالمصادرة على المطلوب (بأنه) أي لا ذكر (إن كان شاهدا) أي مع شاهد يدل على ذلك (فمنع) أي فهو نقص حيث يصح معنى النص عليه ، وهو بيان من الدليل بشاهد من غير تعرض لدلوله (والا) أي إن لم يكن (١) مع شاهد يدل عليه (فمكابرة) غير مسبوقة ، وكلاما في الأبحاث المسبوقة (ويجلب عن الثالث) وهو النص بفتح الدليل لاستدراك مقدمة من مقدمته (بأنه لا يسل عرض المناظر) إذ عرض المعلن اثبات معده بالدليل ، وإيجاز وإن كان بعض مقدمته مستدركة (٢) فإنه أنه ترك الأولى وتعرض لمقدمة لا تنس لها بالمطابق زائدة بخلاف إثبات لدلول بدون ذكرها ، فالسؤال عليه بترك الأولى في التكلم ليس من البحث في شيء (وعن الخامس) وهو النص مع ما يلزم صحة الدليل (تفسير المقدمة) للمأخوذة في حد المنع (بما يتوقف عليه صحة الدليل) سواء كان حرا أو لا كما سبق (أو) تفسيرها بقوله (ملا) يمكن (صحة دليل ونماهه) بدونه (فذلك المنع داخل في المنع) فمما قرره ما ذكر لم يوجد تحت مسوع من السائل الا (٣) أن يكون داخلا في واحد من الثلاثة ، وأما النصب إذا كان بطريق البحث ، كما إذا تصدى السائل لشيء المقدمة المينة ولم يتعرض

للمنع كيف ولزم شيء لشيء لا يقتضي أن يكون ذلك الشيء موقفا عليه ، أما علم ن

المنصوص على الشيء يستدعي تقديم أمره شيء خلاصة التضمين تأمل * أقول قد مر أن النسخ إنما يتعلق
بالأمر الموهوب عليه لا بالأمر المطلق فالحال في المصحح قطعاً له مولوى محض على ما مر من (قوله
سواء كانت الخ) * أقول المناظرة لا اعتبارها بما ذكر من طريقتها من أمثلة ما قبله (قوله أو يطلب
الدليل الخ) * الترددات الواقعة في هذا الكلام ليست على سبيل مع الخلط بل على سبيل التخييل
تدبر ، فلهذا ما أورد عنه له مولانا محمد [١٠٥] عند الخليل أوجه الله دار التعميم

(قوله تنطبق بالأحكام الخ) الإجمالية
أو البنية وكل البنية فيه أن المناظرة
إنما تكون لا تظهر الصواب الذي هو
مطابقة الحكم لموقع ما لها أئنة إنما
هو الأحكام لا غير له آداب بانية

(قوله يكون ذلك التعريف الخ) *
أقول فيه بحث إذ لا سلم أن التعريف
مالم يجتريه حكم مسمى على الحدود
بذلك لا يتصور المناظرة فيه فانه إذا
اعتبر فيه الحكم بالتردد والعكس مثلاً
يتصور فيه المناظرة فلهذا مع أهماليات
محكمين معينين عليه بذلك نفس له
أمثلة بانية (قوله تكون ذلك) أيضاً
هذا الحكم يتضمن أحكاماً كثيرة
فانه لما كان ذلك حراً به يكون جامعاً
وماما وأحياناً وسأولاً إلى غير ذلك مما
اعتبر في التعريف الضمير ، فلهذا مع
ما أورد عليه له مولوى محمد هذا إلى
(قوله لا اعتبار حكم مسمى الخ) فانه
يمكن أن يبحث فيه بأنه يصدق على
ما لا يصدق عليه ما عرى *

لأنها أصلاً فهو غير مسمى أيضاً عند المحققين ولا
يرد به النقض أيضاً ، ثم لما فرغ من بيان الأبحاث
التي أراد أن يبين نظامها فقال :

(حاشية)

(قد علمت أن المناظرة كلها) سواء كانت طريق
طلب التصحيح أو يطلب الدليل أو الملح أو النقض
أو المناظرة (تنطبق بالأحكام) الخيرية (صريحة
كانت) تلك الأحكام كان التماثل (أو مسمى)
كان التعريف بحث ، يسمي مالم يجتريه التعريف حكم مسمى
على الحدود يكون ذلك التعريف فخر به لا يتصور
للمناظرة فيه (وما يقال يتصور) للمناظرة في التعريف
(بلا اعتبار حكم مسمى) كما هو هناك على طريق
اعتباره (وهكذا يمتنع طلب صحيح التفضل في
الكلام الإنشائي) كما إذا قلنا أحد قل النبي ﷺ
« كن في الدنيا كأنك غريب أو عابر سبيل » ،
(وفي التردد) كما إذا قلنا تعريف شيء محدد (لو

وبالعكس مثلاً يكون اعتبار ذلك الحكم له آداب بانية (قوله كن) أيها المقيم في الدنيا
أي في الدنيا الغاية كأنك غريب مسافر يسمي كما أن السافر لا يتعلق بها منزله فلهذا اعتدوا بل يدرج
ويروح كذلك كن في الدنيا القدية أو يسمي من كثر سبل أي ماربها ، يسمي بل يسمي لك أن
تكون أدنى حالاً في النطق من خلق السافر بمنزله له مولوى محمد إلى روح الله (قوله وفي
المفرد الخ) فانه إذا قيل في القلوب حركته بحركة بالفتحة الثلاث على طلب التصحيح له
آداب بانية (قوله كما إذا قل الخ) * أقول فيه بحث بوجهين . الأول أن المناظرة المتصورة

في التعريف أهم من أن تكون تلك تصحيح النقل فيه أولا ، وأعم من أن يكون التعريف مجرد
 أو بعبارة تلك تصحيح النقل فيما نقل من تعريف شيء مجرد داخل في تلك المناظرة فكيف يمثل
 طلب تصحيح النقل في المفرد بذلك ، الثاني أنه لما نقل مرعب شيء مجرد يكون طلب تصحيح
 النقل حينئذ في المركب دون المفرد مثلا إذا قيل قال الشيخ النقطة طرف الخط فطلب تصحيح النقل
 حينئذ يكون في المركب وهو [١٠٦] محرم النقطة طرف الخط دون المفرد وهو طرف

الخط أنه أبحاث بافية (قوله مع عدم
 اعتبار كونه الخ) هـ أقول به بحث
 فإنه لو عتبر كونه تعريفا للسان فلا
 هناك أبدا في صدق على العرس بل
 الفساد فيه إذ اعتبر كونه مانعا فإن
 اعتار كونه تعريفا لا يستدعي عدم
 صدقه عليه بل المستدعي له اعتبار كونه
 مانعا فالحكم المسمى العتري التعريف
 في مثل هذا الفساد ليس مانعه هذا
 القائل من المؤلفات إليه آخا أنه أبحاث
 بافية (قوله وهو توجه المتخصصين
 في النسبة الخ) هـ أقول به بحث
 فإن التعريف المشهور بينهم والمقول
 منه إنما هو النظر بالمعبرة من أطراف
 في النسبة بين اثنين يظهران لمصوب
 دون توجه المتخصصين في تلك النسبة
 لأجل ذلك الظاهر كإبلاخ المرجوع إلى
 أدائه تأني أنه أبحاث بافية (قوله مثل
 أن يقال الخ) فيه بحث فإنه لا يجوز أن
 يحد المناظرة توجه المتخصصين في شيء
 ويراد بالشيء أهم ، كيف وهو يصدق
 على المناظرة بل على المسكارة أيضا ، أن

نعم (إشارة إلى عدم تحمله ، فإنه لا بد في مدق
 الحيوان الأبيض على فرس مثلا مع عدم اعتبار
 كونه تعريفا للسان ، وكذا إنما يطلب في قوله
 قال النبي ﷺ : ذكر في الديانة الحديث
 تصحيح كونه قول النبي ﷺ ، وهو جرح لا تصحيح
 الاشارة كما يشهد به الرشدان ، أما القول فيبعد ما بين
 الأول (١) لا يحتاج إلى البيان (فعدم) أي فهو
 عدم (لمجرد المناظرة) المشهور بين الجمهور (٢)
 وللقول مراد مع هذا الفن ، وهو توجه المتخصصين
 في النسبة بين اثنين يظهران لمصوب ، فلا بد أنه
 يجوز أن يحد المناظرة بما لا يلزم عدمه على ذلك
 التقدير مثل أن يحد المناظرة توجه للمتخصصين في
 شيء أعم من أن يكون نسبة أولا (ونكثير لقواعد
 البحث) من ما يرد على التعريف لا يدخل في شيء
 من النوع الثلاثة (من غير ضرورة (٣)) فإنه يمكن
 اعتبار النسبة وإدراج الأبحاث الواردة في الأبحاث
 للدكرة والتفصيل والقواعد التي بالعبط والحفظ .

(ومية)

قبل قيد اظهار المصوب ملحوظة أنه طوى أعينها على ما عرف

هـ قلت بشكل في قسم الشيء من اظهار المصوب إنما يكون فيما فيه الحكم كما لا يخفى ولو لوحظ
 قيد الالتزام الخصم فدخل المسكارة أنه له أبحاث بافية (قوله ونكثير لقواعد البحث الخ)
 ما ذكر كل طريقة المناظرة المتعلقة بالأحكام وقواعدها طوخت ما طرأت لا يعلق لها بالأحكام ويجب

(١) من لابد من اعتباره كونه تعريفا له (٢) إشارة إلى أن الاشتقاق لم يحد له (٣) داعية إليه أنه

بيان طريقه والتعويض لأحكامها من غير ضرورة له آداب بقية (قوله وصية الخ) * أقول يمكن أن يكون وصيته من هذا القى لفعله له أمحات بقية (قوله ومن المصالح) * قلت يمكن أن يقال إن هذه وصيته إلى المخلصة من [١٠٧] العلماء له مولوى محمد عبد الحى

رجحه الله (قوله الاستعمال في البحث الخ) أي السرعة به وهي قصد الاستحالة في رملي قليل ولا يلزم من الدخول في المذمة قبل تمام الدليل الاستعمال، وفيه كيف أمّا يجوز أن يفسده الأظام في زمان طويل ومنه استحسن القضاة عدم توقف النافع إلى تمام الدليل له آداب بافية (قوله قبل الفهم الخ) فيه بحث فإن قوله وفي علمه فوائد للمدعيين جانب الدليل وجاب السائل بدل على علم حبه سلطاناً فان التوائد كما تقترب على علمه فله تقترب عليه بعده أيضاً له آداب بافية (قوله المناظرة وصية الخ) فيه بحث فإن ما ذكره من الاقتضاء وعدم التوسع في الفتوى من أن لا يترك بعضي إلى ربح الاستعمال في البحث لعدم فوات ذلك الأمر لاني حصول الفائدة في علمه كما لا يخفى له أمحات بقية (قوله ولا وصية الخ) فيتمهل له بظهر الصواب بإشارة أو صراحة بأدنى مهمة فلا يفوت له ذلك الأمر اللهم له مولانا محمد عبد الحليم نود الله سبحانه (قوله دوران الخ) فيه بحث فلما لا سلم أن دوران الراس يحصل من نفس المناظرة بل من وفور الشعب، ويجهلون لا يخفى وكأنه أراد بها المناظرة على مدخل الاستعمال والافعال لا يلوح منه الفائدة

﴿ وصية ﴾^(١)

أي هذه وصية من الكتاب^(٢) لشره، أو من المصنف المتعطين، سبها وصية لأنه في آخر الكتاب كأن يكون الرصبة في آخر العسر (لا يخفى الاستعمال في البحث) قبل الفهم، بامه (وفي علمه^(٣) فوائد للمدعيين) جانب الدليل وجاب السائل، أما كونه فائدة لجانب الدليل فلا لأنه ربما يعبر الدليل أو يزيد عليه شيئاً لا يرد عليه شيء، أو يحوذ^(٤) شيئاً، أو يدكر دليل مقدمة نظرية أو تنبيه مقدمة حية وسلم كلامه عن مناقشة الخصم وأيضاً ربما تقتضي للسلطة وصية في الوقت ولا وصية في ذلك لنوت أمر مهم ديني أو دنيوي، وأيضاً ربما يقع^(٥) في البحث تقريباً كلام من علم آخر لإمارة فيه للملح فيظهر جهه من الناس، وأيضاً ربما يحصل من اللامارة^(٦) دوران الراس، وأما كونه فائدة لجانب السائل فلا لأنه ربما يحصل بالاستعمال في البحث فيظهر سباجة^(٧) بحث، ولأنه له^(٨) يدكر الحال بعد ذلك الكلام كلاماً يظهر به ما يخفى عليه^(٩) من اللرام^(١٠)، وقد يذكر^(١١) بعد ذكر الدليل دليلاً على مقدمة نظرية أو تعميها

(١) في تصريح الآداب الباقية له (٢) إشارة إلى أن قول المصنف وصية جهتها محذوف له

(٣) أي الاستعمال له (٤) فلا حاجة إلى تعويل البحث له (٥) بالاستعمال له

(٦) على سبيل الاستعمال له (٧) رضى عجم فرشت شمس شفق له (٨) صبر شأن له

(٩) أي السائل له (١٠) فلا يحتاج إلى الإيراد له (١١) أي الدليل له

في علم الاستعمال فيه بل الذي حيث علم منها له أعانت باقية (قوله فصلح أن تكون وحوها
الحج) فيه بحث فانا لا نسلم أن الوجه الأول من تلك الوجوه يصلح أن تكون وحوها لذلك كمنهوه
بما لا يظهره لما ذكره [١٠٨] تذكر ، وما ذكره في الوجه الثالث لونه بالأمركا

د كرم يكن فيه مفعول تذكره ثم
أقول : الوجه الأول لكونه قد علم
السائل يصلح أن يكون وحوها لكونه فائدة
لحاج الملل فانه كما عطف بالاستعمال
كذلك الملل فكانه ذهب عنه والا
لذكره أيضا كما لا يخفى اه أعانت باقية
(قوله عما هو وظبمه الحج) والاما
أراد ذلك التسكام ما يضمن به التصديقه
وذلك كالتسكام في العلم الأعلى بالتردد
فانه وظبمه ذلك التمر الذي المطلوب فيه
هو اليقين اه آداب بانيه

(قوله لو طاف الحج) كالتسكام في أمور
الثقة بالعباس الشديد للظن فانه ليس من
وظائف ذلك العلم الذي المطلوب فيه هو
اليقين بل من وظائف العلوم الظنية
كالثقة ، ومنه ترى الفصلاء الناظرين في
كتب الأصول يفترون بان هذا
الاستدلال بالقياس لا يجب ما هو
المطلوب اه آداب باقية

(قوله تقويا) قال في المحزن تقويا
منع بين وسكون فاف ومم بين
وسكون دار كسرون ووح باه مشاة
تحتانية وألف بمرل محمود ماسد
ماهيت آن شرماني است كدركو هستن
وزيبه اي سلك لاح سبروب اه عرلوي
محمد حسين علي مرحوم (قوله وحفت
الحج) فلا يفر من عدم وحدانك عدم
الوجود الواقعي اه (قوله اثبات الظن) لا اثبات الحكم لعمى بكونه سهلا

على حجة فلا يحتاج الى إظهار حجة الذي مما يجب به
الناس وربما يؤدى (١) الاستعمال في البحث
والنقد خصوصاً في أيام الكثرة (٢) وكثرة السداد
أما الوجوه الثلاثة الأخيرة لكونه فائدة لحاج
الملل فصلح أن تكون وحوها لكونه فائدة
لحاج السائل أيضا كما لا يخفى .

(رس) حجة (الوجه التسكام (٣) في كل
كلام عما هو وظبمه) كالتسكام في علم الكلام فانه
يجب أن يتسكام فيه ، ليقينيات جديدة الامة فناد لاه
لا يكتفي في الاعتقاد الأمانة (٤) فلا يتسكام في يقيني
بوغائب الظن (٥) كأن يعارض دليلا فاهيا كالتسكام
بأمانة فله كالتسكام لاه لا يمتد شئنا (٦) ولا يتسكام
بمكس (٧) أي لا يتسكام في الظن بوجائب اليقيني
أيضا كأن يتسكام في الدليل الظني بأنه لا يند للعالم
لاحتال أن يكون كذا لأن عرص الملل حينئذ
اثبت للظن ذلك الشيء ، وكون الدليل محتملا
لفيه لا يثبت ذلك كما اذا قل الطبيب التقويا
سهل للمعرا لآما تتصافم بعد مرداه الامهلا
فيقول السائل : يجوز أن يكون فرد من أفراد
التقويا غير سهل ، لكن ما وجدت في نفسك
فان مثل هذا السؤال (٨) لا يبعد شئنا لان غرض
الطبيب إنما هو اثبات الظن بكونه سهلا لأن

حج

(١) من الإيضاح عن الأعلام اه (٢) لاسباب إيمنا جدا اه (٣) عند النظر اه
(٤) على مثل هذا الجليل اه

فلا يضر الإيراد اه (قوله ههنا أمور لابد للنظر منها ذكرها الخ) * أقول يمكن أن يراد ويقال
بغنى له أن لا يعمل قلبه متوجها إلى سماع كلام واحد وإن كان ناقصا في الجملة في الأمور الدينية والنبوية
والإلهية حسن أحد من حضرات مجلس المناظرة بل يجعله متوجها بخلافه إلى ما يقول به الخصم
ويقام العرائض التالية وأن لا يكون مريضا بل لم يكن واقفا في أيام القاعة وأن يكون مساويا بالخصم
في الأعوان والأصار ولاسيما في أيماننا الفاسدة وأن يكون مماثلا في رتبة الجلوس ومرتبة الاعتزاز من
أنيس المجلس والسكل ظاهر عند صادق [١٠٩] التأمل اه أبحاث باقية (قوله أمور)

(الخ) لما كانت هذه الأمور سوى الأمور
الذكورية في المتن بينها صاحب الآداب
الباقية، وأورد وجه الاختيار المتان
كلمة من بقوله كأنه منه قال ومن الواجب
ولم يقل والواجب اه وعلازم العابدین
بقوله فانه لو قال والواجب يفهم أن تمام
الوصية في رعاية محاسن المناظرة هذا
القدر وليس كذلك فإشار بكلمة من
التبعية أي أن المذكور ههنا بعضها
بل إلى أن المذكور نقل من المذكور اه
مولوي حسين علي مرحوم

(قوله فلهذا) * أقول استعمال لفظ
الاعادة ههنا وقع في غير محله لأنه يستعمل
فيما يذكر شيئا ثم يراد ذكره ثانيا وههنا
ذكر الأمور المسطورة معدوم من
الشرح فكيف لفظ الاعادة فافهم واستقم
اه مولوي محمد عبيد الحى رحمه الله
(قوله الأول الخ) اعلم أن ليس غرض
الامام حصر الأمور المتنبوية وقت البحث

في الأمور المرفوعة ولا غرض الشارح الرشيد رحمه الله الحصر فيها ذكره بل عفا البيان بطريق
التخييل فلا يرد عليه ما يرد اه مولانا الحاج الحافظ محمد عبد الحليم أدخله الله دار النجم
(قوله بالفهم الخ) فقد يفهم الخصم من اجتهاد ما لا يريد ويرود عليه فيطول البحث من غير
فائدة وتظهر جهالة الخصم فيما بين الناس بعد اه (قوله الصوت الخ) وكذا لا يخفنه كثير
الخفص اه مولانا عبد الحى رحمه الله . والحمد لله رب العالمين وصلى الله وسلم

جميع قواعد الطب غنية وهذا الاحتمال لا ينافيه .

ثم ههنا أمور لابد للنظر منها : ذكرها فخر
الدين الرازى فلهذا :

الأول - أنه يجب على الناظر أن يحتزم عن
الاختصار في الكلام عند المناظرة كيلا يخل
بالفهم .^(١)

والثاني - أن يحتزم عن التطويل لتلا يؤدى
إلى الأملال .^(٢)

والثالث - ألا يستعمل الالتقاط الغريبة^(٣)
والرابع - ألا يستعمل الجمل المختلة للمضيقين
بلا قرينة معينة .^(٤)

والخامس - أن يحتزم عما لا يدخل له في
المقصود لتلا يخرج الكلام عن الضبط وتلا يلزم
البعد عن المطلوب .

والسادس - ألا يضعك ولا يرفع الصوت

(١) الاختصار اه (٢) أي يفهم الخصم ما يريد اه (٣) لخصم ربح دأب اه
(٤) كلفظ المترج اه (٥) وكذا بالألف المشتركة كلفظ الذين بلا قرينة والله على ارادة أمده سبحانه اه

ولا يتكلم بكلام الفهاء عند المناظرة لأنها من صفات الجهال ووظائفهم لأهم يترون بها^(١) جهلهم
والسابع - أن يجتزع من كان مهيباً محترماً^(٢)
أذعية الخضم واحترمه ربما تزيل دقة نظره
وحدة ذهنه .

والثامن - ألا يحجب الخضم كثيراً لئلا يصدر
عنه بديه كلام ضعيف وبذلك يقلب عليه الخضم
الضعيف .

وأقول مستنبطاً به تعالى أنه ينبغي^(٣) للمناظر
ألا يقصد لسكات الخضم في زمان قليل لأنه قد
يصدر بسرعة مقدمات وأهية^(٤) توجب غلبة^(٥)
الخضم . وألا يجلس حين المناظرة متكناً جلسة^(٦)
الأمراء بل جلسة الفقراء^(٧) لأن هذه مما
يوجب اجتماع الظعن وخلوصه عن الانتشار ، وألا
يكون جائناً بكثرة الجوع ولا عطشاً بكثرة العطش
لأنها يوجبان سرعة التفتت النافية للمناظرة ، ولا
عتناكل الامتلاء أيضاً لأنه يوجب جود^(٨) العاطية
ومغود^(٩) شمة القرينة .

على سيد المرسلين وعلى آله وصحبه
أجمعين

(١) أي هذه الأدلة اه (٢) أي قد
اعزاز وجية في أمين الناس اه

(٣) ينبغي أن لا يقصد لسكات الخضم إلى
أول له بحث لأن الاستدجال في البحث هو
السرعة به وما هي الاقصد الاسكات في زمان
قليل فما منع له من عدم حسن ذات القصد
هو بهينه ما ذكره المؤلف في الرواية اه
أجملت بانية

(٤) وكذا يراد به ضيقة اه

(٥) منصوب بفرع الخاض اه (٦) أي

جلسة الأمراء اه (٧) أي جلسة الفقراء اه

(٨) يقدم الجيم اه (٩) يقدم الظاء
للجنة اه

(تم التطبيق على الرشيد به)



(يقول الفقير اليه تعالى (ابراهيم بن حسن الابناني) خادم العلم ورئيس لجنة
التصحيح بطبعة (الشيخ الجليل مصطفى الباني الحلبي وأولاده) بمصر

الجدقة المنفرد بالوحدانية بلا جدال * المزمع في ذاته ونعوته عن التنبه والتظير والمثال *
والصلاة والسلام على سيدنا محمد المؤيد بالأدلة * السالة مقدماتها من النقص والمعارضة والعلّة *
وعلى آله وأصحابه الذين شيّدوا عماد الدين بلا معكازة * الحارّز بن قصبات السبق في ميدان
المنافرة بلا مفاطلة *

(وبعد) فقد تمّ بحون الله تعالى طبع [شرح الرشيدية] للفاضل الشيخ عبد الرشيد
الجورقوري . على الرسالة الشريفة : السيد الشريف علي بن محمد الجرجاني * وقد حظيت طرورها
ووثقت غرورها : بمواشٍ مبنية ، وتحقيقات شريفة : لمولانا محمد عبد الحى الفرنكي ، مذيقة بحلّ
غريب ألفاظ الشرح مع تقييدات نفيسة لأفضل العلماء .

فالي كل من يريد الوقوف على فن المناظرة لزف هذا الكتاب الذي جاء كمروء تنبّهت في حلّها
السندية مصححاً بكل عناية ودقة * [وقد راجعه حضرة صاحب الفضيلة العلامة

الشيخ محمد العزبي مدرس فن آداب البحث والمناظرة بكافة أصول

الدين بالأزهر الشريف] * وذلك بالطبعة المذكورة أعلاه

الثابت محل ادارتها بشارع التبليطة غمرة ١٤ بجوار

الرياض الأزهرية وقد وافق تمام طبعه الرائق *

وشكّلنا الفائق * أول شهر ذي القعدة

من سنة ١٣٥٠ هجرية

على صاحبها أفضل الصلاة

وأزكى التحية

آمين

فهرس

شرح الرشيدية على الرسالة الشريفة

صفحة	
٢	خطبة الكتاب
١١	المقدمة في التعريفات
٥٢	البحث الأول : في طريق البحث وترتيبه الطبى
٦١	البحث الثانى : التعريف الحقيقى للحج
٦٥	البحث الثالث : بيان عما ذكرنا الحج
٧٠	البحث الرابع : منع مقدمة معينة أرا كثر الحج
٧٨	البحث الخامس : من جهة العلوم أن السند الصحيح ملزم لثبوت المقدمة الحج
٨١	تبصرة : السند الأخص هو أن يتحقق النفع مع انتفاء أيضا
٨٤	البحث السادس : لا يسمع النقص من غير شاهد الحج
٩١	البحث السابع : نفي الدلول من غير الدليل مكابرة الحج
٩٥	تقنة : تردد بعضهم في جواز المعارضة على المعارضة
٩٨	تبصرة : المراد بخلاف الدلول في مفهوم المعارضة ما يناول النقيض الحج
	البحث الثامن : قد تنقض المقدمة أو تفرض بعد إقامة الدليل عليها الحج
١٠١	البحث التاسع : لا يضمن إيراد النقص والمعارضة إذا كان المستدل مشككا مقابل الحج
١٠٣	تكملة : نقض المحصر بفتح الدليل الحج
١٠٥	خاتمة : قد علمت أن المناظرة كلها تتعلق بالأحكام
١٠٧	وصية : في أمور تلزم كلاما من المتخصصين